جامعة دمشق Damascus University

كلية الاقتصاد College of Economics

قسم الاقتصاد Economic Departme

أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية

The Impact of Liberalization of Foreign Trade on The State Budget In The Syrian Arab Republic

بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الباحث : أمين بشير البشير

إشراف : أ . د . مصطفى العبدالله الكفري

المشرف المشارك : أ .د. عمار ناصر أغا

إهداء

إلى خاتم النبيين ، و أشرف المنزلين ، و أصدق المحدثين .....

الهادي المصطفى **محمد** صلى الله عليه و سلم

إلى من ربياني صغيرا ... و كفلاني كبيرا... و سهرا على رعايتي ليلاً طويلا ....

والدي أطال الله عمرهما و أدام عليهما نعمتي الصحة و العافية

إلى من زرعوا الأمل في قلبي ...

و كانوا عوناً و سنداً لي في حياتي ....

إلى جناحي اللذين أحلق بهما في عنان مستقبلي ... **إخوتي و أخواتي**

إلى ضحكة قلبي .... و بسمة وجهي ....

.... و فلذة كبدي .... **ابنتي**

إلى من تشاركني حياتي ... و تقاسمني أفراحي و أحزاني ...

... و تسير معي في دربي ... **زوجتي**

إلى جميع أقاربي ..... و إلى جميع أصدقائي ..

.... إلى شهداء هذه الأمة ....

أهدي عملي هذا

أمين

شكر و تقدير

أشكر الله الذي مَن علي بنعم كثيرةٍ لا تحصى أعظمها نعمة الإسلام ، و أشكره تعالى أن من علي بإنجاز هذا البحث ، و أسأله جل و علا أن يوزعني شكر نعمه إنه سميع مجيب .

و بعد شكر الله تعالى ، أتوجه بالشكر العميق لأستاذي القدير ، الأستاذ الدكتور **مصطفى العبد الله الكفري** لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ، و لما قدمه لي من نصح و توجيه طيلة فترة الإشراف على هذه الرسالة ، و كما أتوجه أيضاً بالشكر العميق لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **عمار ناصر أغا** الذي كان مشرفاً مشاركاً على هذه الرسالة ، و الذي لم يبخل علينا بالعطاء يوماً .

كما أتوجه بالشكر و التقدير لجميع أساتذتي في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق ، و أصدقائي و زملائي ، و لكل من كان عوناً و سنداً لي في إنجاز هذا البحث .

أمين

قائمة المحتويات

أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
شكر و تقدير	ب
قائمة المحتويات	ت
قائمة الجداول	ذ
قائمة الأشكال البيانية	ز
المقدمة	**1**
مشكلة البحث	1
هدف البحث	2
أهمية البحث	2
فرضيات البحث	2
منهج البحث	3
الدراسات السابقة	3
الفصل الأول – مفاهيم و نظريات في التجارة الخارجية و الموازنة العامة	**6**
المبحث الأول - التجارة الخارجية (المفهوم و النظرية).	7
المطلب الأول - مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها	7
أولاً – مفهوم التجارة الخارجية	7
ثانياً – الفرق ما بين التجارة الخارجية و الداخلية	9
ثالثاً – أسباب قيام التجارة الخارجية	11
المطلب الثاني – نظريات التجارة الخارجية	13
أولاً – النظريات التجارية في الفكر الكلاسيكي القديم	13
1 – نظرية المزايا المطلقة (النفقات المطلقة) لأدم سميث	14
2 – نظرية المزايا النسبية (النفقات النسبية) لريكاردو	15
ثانياً – النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	18
1. نظرية هيكشر أولين في التجارة الخارجية	19
2. النظريات التجارية الحديثة	21
المبحث الثاني – الدور التنموي للتجارة الخارجية و محدداتها	25
المطلب الأول – الدور التنموي للتجارة الخارجية	25
المطلب الثاني – محددات التجارة الخارجية	28
أولاً – محددات الصادرات	28

ثانياً – محددات الواردات	32
المبحث الثالث– مفهوم الموازنة العامة و علاقتها بالتجارة الخارجية	35
المطلب الأول – مفهوم الموازنة العامة للدولة و تعريفها و خصائصها .	35
المطلب الثاني – علاقة الموازنة العامة للدولة بالتجارة الخارجية	41
الفصل الثاني _ تطور التجارة الخارجية في سورية	**44**
المبحث الأول – الملامح الرئيسية للتجارة الخارجية السورية	45
المطلب الأول – مكونات الاقتصاد السوري	45
أولاً – الناتج المحلي الإجمالي السوري	46
ثانياً – تطور الصناعة السورية	48
ثالثاُ – تطور الزراعة في سورية	51
المطلب الثاني – هيكل التجارة الخارجية السورية	52
المطلب الثالث – السياسات التجارية السورية	58
أولا – المؤسسات المسؤولة عن سياسة التجارة الخارجية السورية	59
ثانياً – أهداف التجارة الخارجية السورية	60
ثالثاً– السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية السورية	61
1. السياسة المتبعة في مجال الاستيراد	61
2ـ السياسات المتبعة في مجال الصادرات	63
المبحث الثاني – التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في سورية	64
المطلب الأول – التركيب السلعي للصادرات السورية	64
أولاً – الأهمية النسبية للصادرات	64
ثانياً – بنية الصادرات السلعية السورية	67
ثالثاً - أسباب ضعف الصادرات السورية	72
المطلب الثاني – التركيب السلعي للواردات السورية	75
أولاً – الأهمية النسبية للواردات السورية	75
ثانياً – بنية الواردات السلعية السورية	77
المطلب الثالث – التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية	81
أولاً – التوزيع الجغرافي للصادرات السورية	82
ثانياً – التوزيع الجغرافي للواردات	83
المبحث الثالث - تطور الميزان التجاري و درجة الانكشاف الاقتصادي في سورية	86
المطلب الأول – تطور الميزان التجاري السوري	86
المطلب الثاني– درجة الانكشاف الاقتصادي السوري	88
المبحث الرابع – تحليل دالتي الصادرات و الواردات في التجارة الخارجية السورية	91
أولاً - دالة الصادرات	91
ثانياً - دالة الواردات	96
المبحث الخامس – العلاقة السببية بين نمو التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي	100
أولاً –العلاقة بين التجارة الخارجية السلعية و النمو الاقتصادي و بعض الدراسات السابقة	100

ثانياً – تحليل العلاقة بين معدلات نمو التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في سورية	104
الفصل الثالث _ تحرير التجارة الخارجية والإصلاح الاقتصادي في سورية	**109**
المبحث الأول – أسباب تحرير التجارة الخارجية و نشوء منظمة التجارة العالمية	110
المطلب الأول – أسباب تحرير التجارة الخارجية	110
المطلب الثاني – نشوء منظمة التجارة العالمية و وظائفها و أهدافها	116
أولاً – نشوء منظمة التجارة العالمية	116
ثانياً – وظائف منظمة التجارة العالمية و مهامها	117
ثالثاً – أهداف منظمة التجارة العالمية	118
المبحث الثاني – تحرير التجارة الخارجية بوصفها أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية .	121
المطلب الأول – الإصلاح الاقتصادي	121
أهداف الإصلاح الاقتصادي	122
المطلب الثاني – الإصلاح الاقتصادي في سورية	123
أولاً – أسباب الإصلاح الاقتصادي في سورية	123
ثانياً – سياسات الإصلاح الاقتصادي في سورية	124
1 – سياسة إصلاح القطاع المالي في سورية	124
أ – الإصلاح الضريبي	125
ب – إصلاح الإنفاق العام	127
2. سياسة إصلاح القطاع النقدي	129
المطلب الثالث– دور التجارة الخارجية في الإصلاح الاقتصادي	131
المبحث الثالث : الرسوم الجمركية بوصفها أحد عناصر تحرير التجارة الخارجية في سورية	137
المطلب الأول – مفهوم و أنواع الرسوم الجمركية	137
أولاً – مفهوم الرسوم الجمركية	137
ثانياً – أنواع الرسوم الجمركية	138
المطلب الثاني – واقع الرسوم الجمركية السورية	139
أولاً –تطور الرسوم الجمركية و الإيرادات العامة	140
ثانياً – العلاقة بين إيرادات الرسوم الجمركية و الإيرادات العامة	142
ثالثاً – تطور الرسوم الجمركية و الإيرادات الضريبية	143
رابعاً – العلاقة بين إيرادات الرسوم الجمركية و الإيرادات الضريبية	144
خامساً – الرسوم الجمركية و الواردات السلعية	145
سادساً – العلاقة بين الرسوم الجمركية و الواردات السلعية	146
المبحث الرابع – أسعار الصرف في ظل تحرير التجارة الخارجية في سورية	148
المطلب الأول – سياسات سعر الصرف	148
أولاً –أنواع أسعار الصرف	148

ثانياً – عوامل تحديد سعر الصرف	151
ثالثاً – نظم الصرف العالمية	153
1 – نظام الصرف الثابت	153
2– نظام الصرف الحر	153
3 – نظام الرقابة على الصرف	154
رابعاً – سياسة تحرير سعر الصرف	155
المطلب الثاني – مراحل تطور سعر صرف الليرة السورية	157
أولاً – المرحلة الأولى (1947– 1963)	157
ثانياً– المرحلة الثانية خلال (1963 – 1981)	158
ثالثاً – المرحلة الثالثة أو مرحلة تعدد أسعار الصرف (1981 – 2006)	159
رابعاً – المرحلة الرابعة أو مرحلة فك الارتباط (2007 – حتى اليوم)	161
الفصل الرابع – تحليل الموازنة العامة للدولة في سورية	**165**
المبحث الأول – المبادئ و المحددات الأساسية للموازنة العامة	166
المطلب الأول – المبادئ الأساسية للموازنة العامة	166
أولاً – وحدة الموازنة	167
ثانياً – سنوية الموازنة	168
ثالثاً – توازن الموازنة	169
رابعاً – شمولية الموازنة	170
خامساً – شيوع الموازنة (عدم تخصيص الإيرادات)	171
المطلب الثاني– المحددات الأساسية للموازنة العامة	172
أولاً – المحدد الأيدلوجي و السياسي	173
ثانياً– المحدد القانوني	175
ثالثاً – المحدد الفني	177
رابعاً – المحدد السلوكي	178
المبحث الثاني – هيكل الإيرادات و النفقات العامة في سورية	179
المطلب الأول – هيكل الإيرادات العامة السورية	179
أولاً – الإيرادات العامة السورية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	181
ثانياً – التركيب الهيكلي للإيرادات العامة	184
ثالثاً – التركيب الهيكلي للإيرادات المتعلقة بالنفط	186
رابعاً – التركيب الهيكلي للإيرادات الضريبية غير النفطية	188
المطلب الثاني – هيكل النفقات العامة السورية	192
أولاً– النفقات العامة السورية المنفذة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	193
ثانياً – التركيب الهيكلي للنفقات العامة السورية	197
ثالثاً – التركيب الهيكلي للنفقات الجارية السورية	200

رابعاً – التركيب الهيكلي للنفقات الاستثمارية السورية	203
المبحث الثالث – تحليل عجز الموازنة في سورية	208
المطلب الأول – عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية	208
المطلب الثاني – أسباب عجز الموازنة في سورية	214
أولاً– تراجع كميات إنتاج النفط الخام	214
ثانياً – زيادة النفقات العامة	214
1– زيادة نفقات الأمن و الدفاع	215
2– نفقات التمثيل الدبلوماسي و الإنفاق المظهري	216
3 – النمو الاقتصادي	216
4- التوسع الاقتصادي للدولة	218
المطلب الثالث – علاقة عجز الموازنة بكل من بالنفقات العامة و الإيرادات العامة	219
أولاً – علاقة عجز الموازنة بالإنفاق الجاري و الاستثماري في سورية	219
ثانياً – علاقة عجز الموازنة بالإيرادات النفطية و الإيرادات الضريبة في سورية	223
الفصل الخامس – تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية و قياسه في الموازنة العامة في سورية	**228**
المبحث الأول – توصيف العلاقة و أسباب اختيار فترة الدراسة و الدراسات السابقة	229
المبحث الثاني: تحليل أثر تحرير الصادرات و قياسه على الموازنة العامة	236
المطلب الأول :تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات على الإيرادات العامة	236
أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الصادرات على إجمالي الإيرادات العامة	236
ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات العامة	237
ثالثاً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات العامة النفطية	239
رابعاً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات الضريبية غير النفطية	240
المطلب الثاني : تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات على النفقات العامة	242
أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الصادرات على إجمالي النفقات العامة:	242
ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات العامة	243
ثالثاً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات الجارية	244
رابعاً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات الاستثمارية	246
المطلب الثالث : تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات على عجز الموازنة	247
أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الصادرات على عجز الموازنة	247
ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على عجز الموازنة.	248
المبحث الثالث: تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الموازنة العامة	250
المطلب الأول :تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات العامة	250

أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الواردات على إجمالي الإيرادات العامة	250
ثانياً– تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات العامة النفطية	251
ثالثاً– تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات الضريبية غير النفطية	252
المطلب الثاني : تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على النفقات العامة	254
أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على إجمالي النفقات العامة	254
ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على النفقات الجارية	255
ثالثاً– تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على النفقات الاستثمارية	256
المطلب الثالث : تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على عجز الموازنة	257
المبحث الرابع : تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات و الواردات و سعر الصرف على الموازنة العامة	259
أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة	259
ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على النفقات العامة	261
ثالثاً – تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على عجز الموازنة	263
النتائج و التوصيات	**266**
أولاً – النتائج	266
ثانياً – التوصيات	269
المراجع و المصادر	**272**
الملاحق	**289**

قائمة الجداول

الشكل	الصفحة
الجدول رقم (1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات خلال الفترة (2000 – 2008)	47
الجدول رقم (2) تطور الإنتاج الصناعي السوري خلال الفترة 2000 – 2008	49
الجدول رقم (3) قيمة الإنتاج الزراعي و نسبته من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2008	51
الجدول رقم (4) مساهمة القطاعين العام و الخاص في التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (2000 – 2008)	55
جدول رقم (5) تطور الصادرات السورية حسب نوع الاستخدام بملايين الليرات السورية خلال الفترة 2000 – 2008	67
الجدول رقم (6) تطور الصادرات السورية حسب طبيعة المواد بملايين الليرات السورية خلال الفترة 2000 – 2008	68
الجدول رقم (7) : تطور الصادرات السلعية و النفط الخام خلال الفترة (2000– 2008) الوحدة	70
الجدول رقم (8) تطور الواردات السورية حسب نوع الاستخدام و نسبتها من إجمالي الواردات السورية خلال الفترة 2000 – 2008	79
الجدول رقم (9) تطور الواردات حسب طبيعة المواد و نسبتها إلى إجمالي الواردات بملايين الليرات السورية خلال الفترة 2000 – 2008	80
الجدول رقم (10) التوزيع الجغرافي للصادرات السورية خلال الفترة 2003 – 2007	82
الجدول رقم (11) التوزيع الجغرافي للواردات السورية خلال الفترة 2003 – 2007	83
الجدول رقم (12) تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة 2000 – 2008	86
الجدول رقم (13) التجارة الخارجية و درجة الانكشاف الاقتصادي في سورية	89
الجدول رقم (14) : تطور الناتج المحلي و الواردات السلعية و الصادرات السلعية و سعر الصرف و معدل التضخم في سورية خلال الفترة (1995 – 2008)	92
الجدول رقم (15) Model Summary	93
الجدول رقم (16) ANOVA	93
الجدول رقم (17) Coefficients	93
الجدول رقم (18)Residuals Statistics	94
الجدول رقم (19) Model Summary	96
الجدول رقم (20) ANOVA	97
الجدول رقم (21) Coefficients	97
الجدول رقم (22)Residuals Statistics	97
الجدول رقم (23) عرض لنتائج بعض الدراسات السابقة حول العلاقة بين الصادرات و النمو	103
الجدول رقم (24) معدلات نمو كل من الصادرات السلعية و الواردات السلعية و الناتج المحلي الإجمالي	104
الجدول رقم (25)Model Summary	105
الجدول رقم (26) ANOVA	105
الجدول رقم (27) Coefficients	105
الجدول رقم (28) نتائج تحليل بيانات الجدول رقم (24)	107
الجدول رقم (29) : الإيرادات الضريبية و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2008)	126

الجدول رقم (30) : نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985 – 2005)	128
الجدول رقم (31) : بعض مؤشرات تقرير التنافسية العالمي بما يخص سورية	133
الجدول رقم (32) : الرسوم الجمركية و نسبتها إلى الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي	140
الجدول رقم (33) : الرسوم الجمركية و نسبتها إلى الإيرادات الضريبية	143
الجدول رقم (34) : تطور كل من الواردات و إيرادات الرسوم الجمركية	145
الجدول رقم (35) : تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة (1995 – 2008)	162
الجدول رقم (36) :تطور الإيرادات العامة الفعلية و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2008	181
الجدول رقم (37) : نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية	183
الجدول رقم (38) : التركيب الهيكلي للإيرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2008	184
الجدول رقم (39) : تطور الإيرادات المتعلقة بالنفط و تقسيماتها خلال الفترة 2000 – 2008 .	187
الجدول رقم (40) : تطور الإيرادات الضريبية غير النفطية و تقسيماتها خلال الفترة 2000 – 2008	190
الجدول رقم (41) : النفقات العامة المنفذة و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2008	194
الجدول رقم (42) نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية	197
الجدول رقم (43) : التركيب الهيكلي للنفقات الحكومية العامة خلال الفترة 2000 – 2008	199
الجدول رقم (44) :التركيب الهيكلي للنفقات الجارية المنفذة خلال الفترة 2000 – 2008	202
الجدول رقم (45) : التركيب الهيكلي للنفقات الاستثمارية خلال الفترة 2000 – 2008	205
الجدول رقم (46) : يوضح قيمة العجز أو الفائض في سورية خلال الفترة 2000 –2008 و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي .	209
الجدول رقم (47) : نسب العجز الكلي و غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي	211
الجدول رقم (48) : نسب العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية	212
الجدول رقم (49) : تطور قيمة نفقات الأمن و الدفاع التقديرية في الموازنة السورية	215
الجدول رقم (50) : تطور كل من العجز و الإنفاق الجاري و الاستثماري في الموازنة السورية.	220
الجدول رقم (51) Model Summary	221
الجدول رقم (52) ANOVA	221
الجدول رقم (53) Coefficients	222
الجدول (54) : عجز الموازنة و الإيرادات النفطية و الضريبية غير النفطية في الموازنة السورية	224
الجدول رقم (55) Model Summary	225
الجدول رقم (56) ANOVA	225
الجدول رقم (57) Coefficients	225
الجدول رقم (58) : تطور كل من الصادرات و الواردات و الإيرادات العامة و النفقات العامة	230

قائمة الأشكال البيانية

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1) : تطور الصادرات السلعية السورية خلال الفترة 1999 – 2008	66
الشكل رقم (2) تطور قيمة الواردات خلال الفترة 1999 – 2008 .	76
الشكل رقم (3) : تطور الصادرات و الواردات السورية خلال الفترة 2000 – 2008	87
الشكل رقم (4) : تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة (2000 – 2008).	88
الشكل رقم (5) درجة الانكشاف الاقتصادي السوري خلال الفترة 1999 – 2007	90
الشكل رقم (6) : تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة 2000 – 2008	163
الشكل رقم (7) : تطور معدلات نمو الصادرات و الواردات و سعر الصرف	164
الشكل رقم (8) : تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية .	182
الشكل رقم (9) : النسب المؤوية للتركيب الهيكلي للإيرادات العامة في سورية خلال الفترة 2000 – 2008	186
الشكل رقم (10):النسب المؤوية للتركيب الهيكلي للإيرادات العامة المتعلقة بالنفط في سورية خلال الفترة 2000 – 2008	188
الشكل رقم (11) : تطور نسب هيكلية الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2000 –2008).	191
الشكل(12) : تطور نسب النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية	196
الشكل رقم (13) : تطور كل من النفقات الجارية و الاستثمارية الفعلية خلال الفترة 2000 – 2008	200
الشكل رقم (14) : تطور التركيب الهيكلي للنفقات الجارية خلال الفترة 2000 – 2008	203
الشكل رقم (15): تطور النسب المؤوية لعجز الموازنة الكلي و غير النفطي في سورية خلال الفترة 2000 – 2008	211
الشكل (16) : تطور العجز و النفقات الجارية و الاستثمارية .	220
الشكل رقم (17) : تطور قيمة العجز و الإيرادات النفطية و الضريبية في الموازنة السورية	224
الشكل رقم (18) : تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 1992 – 2008	230
الشكل رقم (19) : تطور الواردات السلعية خلال الفترة 1992 – 2008	231
الشكل رقم (20) : تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1992 – 2008 .	232
الشكل رقم (21) : تطور النفقات العامة خلال الفترة 1992 – 2008	233

أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة

في الجمهورية العربية السورية

المقدمة :

يهدف تحرير التجارة الخارجية إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستغلال الطاقات الإنتاجية ، و رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية لمواجهة المنافسة الشديدة التي يتعرض لها المنتج الوطني من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين الإنتاجية ، و يعد تحرير التجارة الخارجية من أهم العوامل الخارجية التي تؤثر في طريقة الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وتخصيص الموارد.

و تعدُ الموازنة العامة للدولة الأداة التي تعكس إستراتيجية الدولة في الاستفادة من الموارد المحدودة واستخدامها الاستخدام الأمثل، و يؤثر تحرير التجارة الخارجية في جوانب الحياة الاقتصادية في سورية ، و لاسيما معدلات الرسوم الجمركية و حصيلتها ، كما يؤثر بشكل مباشر في الإيرادات العامة للدولة ، و مستوى النفقات العامة ومقدار العجز في الموازنة العامة، و من ثم قدرة الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية ، وبذلك أصبح من الضروري القيام بدراسة علمية و موضوعية حول آثار تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة للدولة في سورية .

مشكلة البحث :تتحدد مشكلة البحث في كيفية تحرير التجارة الخارجية و أثرها في الموازنة العامة للدولة في سورية ، و أثر ذلك في توجيه النشاط الاقتصادي .

ولذلك يحاول الباحث الإجابة عن عدد من التساؤلات أهمها :

1 ما واقع التجارة الخارجية في سورية ؟.

2 ما واقع الموازنة العامة في سورية ؟.

3 ما أثر تحرير التجارة الخارجية في الموازنة العامة ؟.

هدف البحث : هدف البحث إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية و مناقشتها ، ولاسيما أثر تحرير التجارة الخارجية في حجم الإيرادات العامة ، و حجم النفقات العامة ، و تقديم بعض المقترحات التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإيرادات العامة و تخفيض العجز في الموازنة العامة السورية ، و تحسين موقع سورية في التجارة الدولية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فيما يأتي :

1 يتناول أحد الجوانب الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الوطني ، و هو التجارة الخارجية و أثرها في الموازنة العامة في سورية .

2 تقديم بعض المقترحات المتعلقة بتطوير التجارة الخارجية و زيادة الإيرادات العامة في سورية ، و العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة .

فرضيات البحث :

يقوم البحث على الفرضيات الآتية :

1 تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية .

2 –تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى انخفاض تدريجي لحصيلة الرسوم الجمركية.

3 -تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى خفض مستوى العجز في الموازنة العامة .

4 -هناك علاقة ذات دلالة بين تحرير التجارة الخارجية و الموازنة العامة في سورية

منهج البحث :

تبنى الرؤى العلمية في البحوث و الدراسات الحديثة على المنهج العلمي القائم على دراسة و تحليل العوامل و المتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث ، لذلك سيستخدم المنهج الوصفي ، و منهج الاستدلال بنوعيه الاستقرائي و الاستنباطي ، و المنهج التحليل الكمي ، مع اللجوء إلى المنهج التاريخي أحياناً.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من البحوث و الدراسات التي ناقشت موضوع تحرير التجارة الخارجية ، و آثارها المختلفة في النشاط الاقتصادي منها :

1 -دراسة (أماني عبد العزيز فاخر ، 2006):

((أماني عبد العزيز فاخر ، أثر تحرير قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي في مصر "بالتطبيق على الخدمات المالية " ، المؤتمر الدولي بجامعة حلوان خلال الفترة (7-9)مايو 2006 ، حلوان ، مصر ، 2006)) .

ناقشت الدراسة موضوع تحرير قطاع الخدمات و أثرها في النمو الاقتصادي في مصر من خلال تطبيقها على الخدمات المالية حيث استعرضت الباحثة موضوعات تحرير تجارة الخدمات على المستوى العالمي ، و الاتجاهات المعاصرة في اقتصاد الخدمات و من ثم قياس أثر تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي في مصر ، و قد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها ضعف العلاقة بين التحرر المالي و معدل

النمو الاقتصادي في مصر خلال المدة (1990 – 2004) ، مع توقع أن تظهر قوة هذه العلاقة في الأجل الطويل .

2 -دراسة (خالد عبد الحميد ، صابر شاكر ، 2006):

((خالد هاشم عبد الحميد ، صابر عدلي شاكر ، تحرير خدمات التعليم في إطار اتفاقية الجاتس " مع إشارة للنموذج السويسري " ، المؤتمر الدولي بجامعة حلوان خلال الفترة (7–9)مايو 2006 ، حلوان ، مصر ، 2006)) .

ناقشت الدراسة موضوع تحرير خدمات التعليم في إطار اتفاقية الجاتس ، مع إشارة خاصة للنموذج السويسري ضمن مبادئ تحرير التجارة بشكل عام ، و تصنيف خدمات التعليم و تطور التجارة الدولية في خدمات التعليم ، ثم عرضت الدراسة النموذج السويسري في تحرير خدمات التعليم ، و قد توصلت إلى نتائج من أهمها :

ضرورة تحرير خدمات التعليم كأحد العوامل للنهوض بمستوى جودة خدمة التعليم

3 -دراسة (عبد الهادي عبد الله حردان ، 1999):

((عبد الهادي عبد الله حردان ، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ، و التجارة (جات – جولة أورغواي) و انعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 1999)).

الدراسة هي أطروحة دكتوراه في جامعة القاهرة ، تضمنت أهم مبادئ الاتفاقيات العامة للتعريفات و التجارة (GATT)و قواعدها ، و انعكاساتها على القيود الجمركية ، أثرها على التجارة الخارجية في بعض الدول العربية ، و حيث أشارت الدراسة إلى أن قواعد منظمة التجارة العالمية ستطال الدول المتقدمة و النامية كلها ، الأعضاء و غير

الأعضاء ، و من ثم ستؤثر المبادئ و القواعد المتعلقة بهذه الاتفاقية في النشاط الاقتصادي في كل دول العالم ، لذلك لا يمكن تجاهل هذه القواعد في التعامل التجاري مع الدول الأعضاء و غير الأعضاء .

4 – **دراسة (Thrilwall and Amelia, 2004) :**

(Amelia , Thrillwall , The Impact of Liberalization on Export and Import and The Balance of Payments of Developing Countries , The Economic Journal , 2004 , Fe,114.)

حاولت الدراسة معرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على الصادرات و المستوردات و موازين المدفوعات في 22 دولة نامية ، إذ اعتمد فيها التحليل القياسي و استخدم أسلوب السلاسل الزمنية ، و أظهرت النتائج أن تحرير التجارة الخارجية ، كان له أثر إيجابي على نمو الصادرات و المستوردات في هذه الدول ، و لكن التأثير على المستوردات كان أكبر و بالتالي كان تأثير تحرير التجارة الخارجية سلبياً على الميزان التجاري لمعظم الدول عينة الدراسة .

الجديد في هذا البحث :

يتميز هذا البحث عن غيره من البحوث السابقة في دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية ، و لاسيما أثر تحرير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في سورية .

الفصل الأول

مفاهيم و نظريات في التجارة الخارجية و الموازنة العامة

المبحث الأول – التجارة الخارجية (المفهوم و النظرية) :

المطلب الأول– مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها .

المطلب الثاني – نظريات التجارة الخارجية .

المبحث الثاني – الدور التنموي للتجارة الخارجية و محدداتها:

المطلب الأول – الدور التنموي للتجارة الخارجية .

المطلب الثاني – محددات التجارة الخارجية .

المبحث الثالث – مفهوم الموازنة العامة للدولة و علاقتها بالتجارة الخارجية :

المطلب الأول – مفهوم الموازنة العامة للدولة و أهميتها .

المطلب الثاني – علاقة الموازنة العامة بالتجارة الخارجية .

المبحث الأول - التجارة الخارجية (المفهوم و النظرية).

عند التحدث عن التجارة الخارجية لا بد أولاً من التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية في الأدبيات الاقتصادية، و كذلك أسباب قيام التجارة الخارجية فيما بين الدول ، و من ثم لا بد من دراسة نظريات التجارة الخارجية و تحليلها.

المطلب الأول - مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها :

تعد التجارة الخارجية – في الفكر الاقتصادي الحديث – أحد العوامل المؤثرة في العملية التنموية في الدول النامية و المتقدمة معاً ، و قد ازداد الاهتمام بها في العقود الأخيرة بشكل ملحوظ ، لذلك كان لا بد من البحث في مفهوم التجارة الخارجية ، و كذلك في أسباب قيامها ، و الفرق بينها و بين التجارة الداخلية.

أولاً – مفهوم التجارة الخارجية :

يحتل مفهوم التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لما لها من أهمية و تأثير كبيرين في اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء ، إذ تعمل التجارة الخارجية على سد الفجوة مابين الطلب على الإنتاج و العرض من هذا الإنتاج سواءً في السلع أو الخدمات ، كما تعمل على تصدير الفائض من الإنتاج المحلي إلى أسواق دول أخرى ، فضلاً عما تحققه هذه التجارة الخارجية من دور مهم في عملية التنمية الضرورية في الدول النامية من خلال المكاسب و الميزات الكبيرة التي تتحقق من خلال التجارة الخارجية لهذه الدول النامية .

و هناك عدد كبير من التعاريف التي تحدد مفهوم التجارة الخارجية و التي يمكن ذكر أهمها ، و هي : ((أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات)) [1] .

يلاحظ من هذا التعريف بأنه اقتصر فقط على العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلاً مكونات التجارة الخارجية من سلع و خدمات و رؤوس أموال ،.... و قد ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات و الواردات .

كما عُرفت التجارة الخارجية بأنها ((عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات ، و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل)) [2] .

و نلاحظ هنا أن التجارة الخارجية عُرفت بأنها عملية تبادل بين عدة دول تشمل السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج ، و كما وضح الهدف من هذه العملية و هو تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية .

و كذلك عرفها الدكتور هانز باخمان بأنها ((حركة السلع و الخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال)) (3).

و يلاحظ من خلال هذا التعريف بأنه تم إدخال مفهوم الاستثمار إلى مكونات التجارة الخارجية من خلال حركة رؤوس الأموال ، موضحاً بذلك تأثير التجارة الخارجية في مكونات الناتج القومي الإجمالي و متجاوزاً

---

[1]- وجدي محمود ياسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، 1984 ، ص 3

2- حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق ، طنطا ، مصر ، 1996 ، ص 13 .

3- هانز باخمان ، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية ، 1977 ، ص 9 .

بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، لأن التجارة الخارجية هي إحدى مكوناته على المستوى المحلي من خلال الميزان التجاري للدولة (1) .

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن التجارة الخارجية لبلد ما ، هي عملية تبادل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج كلها بين بلد ما ذي حدود جغرافية و سياسية محددة مع مجموعة البلدان و التكتلات السياسية المختلفة خارج هذا البلد ، و ذلك بهدف تحقيق أكبر المنافع لأطراف التبادل ،و سد الفجوة ما بين الطلب و العرض من إنتاج هذا البلد ، و كذلك تصدير الفائض من هذا الإنتاج.

ثانياً – الفرق ما بين التجارة الخارجية و الداخلية :

يتضح لدينا من خلال التعاريف السابقة بأن هناك فرقاً واضحاً ما بين التجارة الخارجية و الداخلية

لبلد ما ، و يكمن هذا الفرق في النقاط الآتية:

1– تتم التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية ، بينما تتم التجارة الخارجية خارج هذا البلد أي على مستوى العالم بأسره (2).

2– تعدد العملات المستخدمة في التجارة الخارجية ، في حين تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة فقط ، و هي عملة البلد (3).

1- انظر ، حسام علي داوود و آخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 14

2-انظر ، حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص 13.

3- انظر ، حسام علي داوود و آخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 14

3– تتم التجارة الخارجية بين عدة نظم اقتصادية و سياسية مختلفة ، في حين أن التجارة الداخلية تتم ضمن نظام اقتصادي و سياسي موحد .

4– اختلاف التشريعات و القوانين التي تنظم التجارة الخارجية عن التشريعات و القوانين التي تحكم التجارة الداخلية (1)، فقواعد التجارة الداخلية تحددها الحكومة و هي التي تتحكم بها ، أما قواعد التجارة الخارجية فتتحدد عن طريق الاتفاقات و المعاهدات الدولية التي تبرم بين الدول و المنظمات الدولية ، مثل منظمة التجارة العالمية ، أما أسعار المنتجات فتتحدد في السوق العالمية حسب العرض و الطلب .

5– اختلاف ظروف السوق و العوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف و العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية .

6 – صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حال التجارة الخارجية مقارنة بسهولة انتقالها في حال التجارة الداخلية

7 – اختلاف العوامل الطبيعية و الجوية فضلاً عن العوامل السياسية التي تحكم كلاً من التجارة الداخلية و الخارجية (2).

8 – درجة التأثر بالمراحل الاقتصادية ، و طرائق التمويل و أساليبه في التجارة الخارجية تختلف عنها في التجارة الداخلية .

9 – وجود فرص للتكتلات و الاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية ، في حين تعتمد هذه الفرص على طبيعة السلعة المنتجة و السوق المحلي في حال التجارة الداخلية .

1- انظر ، حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص 14.

2- انظر ، حسام علي داوود و آخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سابق ، ص 15

ثالثاً – أسباب قيام التجارة الخارجية :

ترجع النظرية الكلاسيكية أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما تسميه بمشكلة الندرة النسبية حسب رأي ريكاردو ، و ذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة و المتزايدة ، و لذلك وجدت ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة لإشباع الحاجات غير المحدودة .

و من هنا يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط الآتية (1) :

1 – عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع كلها ، و ذلك بسبب الميزات الطبيعية و المكتسبة، و بسبب اختلاف ظروف الإنتاج المحلية لكل دولة[2].

2 – تفاوت التكاليف و أسعار عوامل الإنتاج لكل دولة ، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلعة الواحدة ، و ذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم ، و من ثم انخفاض أسعارها في بلد ما عن بلد آخر .

3 – اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى ، مما يؤدي إلى اختلاف الكفاءة الإنتاجية ، و من ثم اختلاف تكاليف الإنتاج ، و هذا يؤدي إلى انخفاض أسعارها في بلد آخر .

4 – عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي لأية دولة في العالم ، و من ثم يؤدي ذلك إلى ضرورة التوجه إلى التجارة الخارجية لاستيراد حاجاتها الضرورية لسد الفجوة بين العرض و الطلب من الإنتاج .

---

[1]- انظر ، حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص 16-17 ، و كذلك ، انظر ، حسام علي داوود و آخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مرجع سابق ص 16 -17

2 – نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية ، مكتبة المجمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2008 ،ص7 .

5 – وجود فائض من إنتاج سلعة ما ، مما يؤدي أيضاً إلى التوجه إلى التجارة الخارجية لتصدير هذا الفائض .

6 – رفع مستوى المعيشة من خلال السعي لزيادة الدخل القومي اعتماداً على التجارة الخارجية .

7 – عدم التساوي في توزيع السكان إذ يلاحظ أن هناك دولاً تكون ذات كثافة سكانية مرتفعة ، و من ثم حاجات مرتفعة ، فهي تلجأ للاستيراد لتلبية حاجات مواطنيها من المواد الغذائية و غيرها من الحاجات ، كما أن بعض الدول تفتقر إلى اليد العاملة ، لذلك تلجأ إلى استيراد هذه اليد العاملة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية .

8 – اختلاف الميول و الأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة .

9 – الأسباب الإستراتيجية و السياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال السيطرة أو احتكار جزء من التجارة الخارجية .

هذه الأسباب السابقة الذكر جميعها – أو بعضها على الأقل – تدفع أية دولة للتوجه إلى التجارة الخارجية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية و السياسية .

المطلب الثاني – نظريات التجارة الخارجية :

أبدى ابن خلدون العديد من الملاحظات الثاقبة على التجارة ، و ذلك قبل مجيء آدم سميث و ديفيد ريكاردو بأربعة قرون ، فقد أكد المكاسب الناجمة عن التجارة و هو ما أكدته نظريات آدم سميث و ديفيد ريكاردو ، كما أنه عد تعداد السكان عاملاً حيوياً في التجارة للبلاد ، فهناك قدر أكبر من تقسيم العمل و التخصص و الفائض التجاري في القطر الذي يتميز بارتفاع تعداد سكانه (1) ، و على الرغم من ذلك فقد ظهرت النظريات التجارية في القرنين السادس عشر و السابع عشر الميلادي ، التي وضعت الأسس التي تعتمد عليها التجارة الخارجية بين عدة دول ، و قد جاءت كل نظرية معبرة عن الأسباب الأساسية لقيام التجارة الخارجية بين عدة دول ، و يمكن قسم هذه النظريات إلى قسمين أساسيين ، أولهما : النظريات الكلاسيكية القديمة ، التي سادت حتى القرن العشرين من الألفية الثانية ، التي كانت جزءاً لا يتجزأ من الفكر الكلاسيكي في تلك المرحلة ، و ثانيهما النظريات الكلاسيكية الحديثة ، و التي اعتمدت على الأسس الحديثة في تفسير التجارة الخارجية ، لذلك لا بدَ من دراسة هذه النظريات القديمة و الحديثة في التجارة الخارجية .

أولاً – النظريات التجارية في الفكر الكلاسيكي القديم :

جاءت النظريات الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي القديم كنتيجة منطقية لوجهة نظرهم للثروة ، فثروة الأمة لا تقاس ، في نظرهم ، بما لديها من موارد أساسية ، كالأرض الزراعية و الثروات الطبيعية و تجهيزات

1 - انظر ، محمد نجاة الله صدقي ، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (الاقتصاد الدولي) ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 2009 ، ص 14

المصانع ، و غيرها من عناصر الإنتاج ، و إنما تقدر بما هو متوافر لدى الدولة من ذهب و فضة ، أي نظريتهم في التجارة الخارجية تعد امتداداً طبيعياً لنظريتهم في الثروة (1) .

و تعد نظريتا آدم سميث و ريكاردو من أهم هذه النظريات في الفكر الكلاسيكي ، لذلك سوف يقتصر التركيز على هاتين النظريتين مع وجود عدد كبير من الكتاب أصحاب النظريات التجارية في هذا الفكر .

1 – نظرية الميزات المطلقة (النفقات المطلقة) لأدم سميث :

تقوم هذه النظرية بشكل أساسي على قانون الميزات المطلقة ، أو النفقات المطلقة كأساس لقيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة ، و تحديد نمط هذه التجارة و اتجاهاتها و المكاسب الناجمة عنها .

و المقصود بالميزة المطلقة في الإنتاج هو انخفاض التكلفة عن الدول الأخرى جميعها ، و في المقابل يقصد بالتخلف المطلق إنتاج السلع بتكلفة أعلى من الدول الأخرى ، أي إن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز بميزات مطلقة (absolute advantages) في إنتاجها، و تبادل فائض الإنتاج عن حاجات الاستهلاك بتلك التي تعاني من تخلف مطلق في إنتاجها (2).

و بناءً على هذه النظرية فإن آدم سميث يرى أن التجارة الخارجية ، سوف تعود بالفائدة على أطراف التبادل التجاري جميعهم ، أي إن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق و زيادة تقسيم العمل تعم الدول المشتركة في التبادل التجاري كلها (3) ، كما تسهم التجارة الخارجية في زيادة التراكم الرأسمالي و القدرة الإنتاجية

---

[1] - انظر ، سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر القاهرة ، 1993 ، ص 79

1 - انظر ، أيمن محمد إبراهيم هندي ، التجارة الخارجية ، 1430 ه ،ص 2

[3] - انظر ، سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق ، ص 92 .

للأطراف المشتركة في التبادل التجاري كلها ، و في تقليل الاحتكارات المحلية ، و خلق فرص للاستفادة من الموارد الطبيعية غير المستغلة (1) .

لكن ماذا لو لم تمتلك إحدى الدول الميزة المطلقة في إنتاج إحدى السلع ، أو بالعكس ماذا لو امتلكت إحدى الدول الميزات المطلقة لكل السلع ، هل ستخرج هذه الدول من التجارة الخارجية ؟.

وفقاً لهذه النظرية نعم ، سوف تخرج هذه الدول من التجارة الخارجية ، إلا أنه في واقع الأمر نجد أن الدول جميعها تشترك في التجارة الخارجية لذلك جاءت نظرية ريكاردو لتجيب عن هذا السؤال بالنفي ، فيمكن للدول جميعها الاشتراك في التجارة الخارجية من خلال نظريته الخاصة به .

2 – نظرية الميزات النسبية (النفقات النسبية) لريكاردو :

اعتمد ريكاردو في نظريته الخاصة في التجارة الدولية على قانون الميزات النسبية (Comparative advantages) أو النفقات النسبية بدلاً من الميزات المطلقة التي اعتمد عليها آدم سميث في نظريته ، و استطاع بذلك الإجابة عن الأسئلة السابقة ، و التي هي أنه يمكن لدولة لا تملك ميزات مطلقة المشاركة بالتجارة الدولية .

و تعد هذه النظرية العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية ، إذ لا تزال في كثير من أجزائها قوية و قادرة على تفسير جانب مهم من ظواهر التبادل التجاري الدولي في وقتنا المعاصر .

[1]- انظر ، أحمد الكوز ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 81 ، الكويت ، 2009 ، ص 3

و قد عرف ريكاردو الميزة النسبية بأنها حاصل قسمة النفقة المطلقة لسلعة ما في البلد الأول على النفقة المطلقة للسلعة نفسها في البلد الآخر، و بذلك تختلف هذه النسب من بلد إلى آخر و من سلعة إلى آخرى ، و بذلك يمكن للبلاد التي لا تمتلك مزايا مطلقة بالمشاركة في التجارة الدولية إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات الميزات النسبية المرتفعة أكثر من غيرها ، إلا أن هذه النظرية تقوم على عدد من الفروض التي وضعت لقيام التجارة الدولية بين عدة دول و هي (1):

1 – قيام مبدأ حرية التجارة و عدم وجود عراقيل بين الدول .

2 – تحقيق أكبر عائد ممكن من التجارة الخارجية لكل من البلدين طرفي التبادل التجاري .

3 – توافر شروط المنافسة الكاملة التي تحكم الدول المختلفة و الوحدات الاقتصادية الجزئية بداخلها لتحقيق أقصى ربح ممكن .

4 – تقاس قيمة السلعة طبقاً لهذه النظرية بكمية العمل المستخدمة في إنتاجها ، أي استعان التحليل الكلاسيكي بنظرية العمل في القيمة للوفاء باحتياجات هذا الشرط ،و ذلك في اقتصاد قائم على حياد النقود.

5 – القدرة على تنقل عناصر الإنتاج داخل حدود الدولة الواحدة ، و عدم قدرتها على التنقل بين الدول .

6 – افتراض حالة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج ، بحيث ينحصر أثر قيام التجارة الخارجية بين الدول في إعادة تخصيص الموارد الطبيعية .

7 – خضوع الإنتاج لظاهرة الغلة – أي النفقة الثابتة – بمعنى أن زيادة المدخلات في العملية الإنتاجية بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة المخرجات بالنسبة نفسها .

[1]- للتوسع ، انظر ، سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق ، ص 98 – 100

حاولت هذه النظرية لريكاردو وضع أسس و مبادئ التجارة الخارجية و الأسباب التي تدفع الدول لهذه التجارة من خلال تحقيق أكبر نفع أو ربح لهذه الدول أطراف التبادل التجاري ، إلا أن هذه النظرية واجهت كثيراً من الانتقادات الاقتصادية ، إذ ظلت عاجزة عن تفسير كثير من الأفكار الحديثة في التجارة الخارجية ، ومن أهمها : هل يمكن لدولتين أن تتبادلا تجارياً على الرغم من تفوق إحداهما كلياً في الميزات المطلقة و النسبية؟ .

و كذلك أخفقت هذه النظرية بتحديد معدل التبادل التجاري ، الذي أوضحه فيما بعد جون ستيوارت ميل من خلال ما يدعى بنسبة المقايضة أو التبادل التجاري بالاعتماد على الإنتاجية النسبية في الدولتين ((نسبة الكميتين المنتجتين من السلعتين إلى وحدة العمل المستخدمة في إنتاجهما في كلتا الدولتين))(1) و كذلك أخفقت هذه النظرية في إظهار مدى المكاسب التجارية في التبادل التجاري ، و يرجع هذا الإخفاق بسبب ارتكاز التحليل الريكاردي لقانون الميزات النسبية على فرض ثبات النفقة أو الغلة ، إذ لا يُمكن هذا القانون (ثبات الغلة) من تحديد المعدل الفعلي للتبادل التجاري ، و كذلك أغفلت هذه النظرية الاعتبارات الديناميكية التي تتصف بها الحياة الاقتصادية (تغير أذواق المستهلكين ، تغير عرض عوامل الإنتاج ، و هياكل الصناعات و الابتكارات و الاختراعات و غيرها كثير...). و على الرغم من هذه الانتقادات و غيرها التي قدمها الاقتصاديون لهذه النظرية ، إلا أنها مازالت تعد العمود الفقري في الفكر الكلاسيكي الذي اعتمد عليه فيما بعد ، و عمل على تطويرها و تجنب أوجه القصور التي تعاني منها الصياغة الريكاردية .

[1]- انظر ، أحمد الكوز ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 4

ثانياً – النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :

تنسب النظرية الكلاسيكية الحديثة في التجارة الخارجية إلى مجموعة من الكتاب الكلاسيك ، يقع في مقدمتهم كل من إيد جورث ، هابرلار ، ليونتيف ، ليرنر ، مارشال ، ميد ، هيكشر ، أولين ، و يجمع هؤلاء الكتاب مجموعة من الخصائص التي جعلت الاقتصاديين يطلقون عليهم بالكلاسيك الجدد ، و من أهم هذه الخصائص:

1 – قبول المنطق الأساسي لرواد الجيل الأول من المدرسة الكلاسيكية في التجارة الخارجية القائم على منطقية و قانون النفقات النسبية و واقعيته ، كأساس مفسر لنمط التجارة الخارجية و اتجاهها و شروطها .

2 – تطبيق أدوات التحليل الحدي المستخدمة في النظرية الاقتصادية على التحليل الاقتصادي لقانون النفقات النسبية في ظل حالات الغلة ((النفقة الثابتة)) و قوانين الغلة المتغيرة ، و ذلك لتحديد أنماط التخصص و تقسيم العمل الدوليين .

3 – اتجه هؤلاء الكتاب نحو البحث عن مصادر اختلاف النفقات النسبية كخطوة تحليلية أكثر عمقاً من تلك التي قدمها كتاب الجيل الأول لهذه المدرسة .

و مع أن هؤلاء الكتاب حاول كل منهم شرح نظرية التجارة الخارجية وفقاً لفروض معينة إلا أن إدخال عنصر رأس المال ، و إسقاط فرض القيمة للعمل من قبل هيكشر و تلميذه أولين أعطى هذه النظرية شهرة كبيرة ، إذ تعد النظرية الأكثر رواجاً و انتقاداً من قبل الاقتصاديين ، لذلك سوف يتم التركيز على هذه النظرية من بين النظريات الكلاسيكية الحديثة .

1 – نظرية هيكشر أولين في التجارة الخارجية :

تعد نظرية الميزة النسبية لريكاردو مفيدة في إظهار أن الدول يمكنها الحصول على مكاسب من التخصص في التجارة الدولية ، إلا أن هذه الميزة النسبية في نظرية ريكاردو تكون فقط بسبب الاختلافات الدولية في إنتاجية العمالة (1) ، لذلك قام كل من إيلي هيكشر (1919) و بيتر أولين (1933) بوضع الأسس النظرية لتطور نظرية التجارة الخارجية ، و ذلك بالتركيز على العلاقات بين عامل توافر الموارد المتنوعة و أنماط تجارة السلع في الدول المختلفة ، فضلاً عن نتائج التوزيع الوظيفي للتجارة الخارجية بين البلدان (2) ، حيث يسعى نموذج هيكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج إلى إثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف النفقات و الأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول ، مما يمكن الدولة من استيراد السلعة بنفقة إنتاج أقل مما لو أُنتجت محلياً ، لذلك لجأ كل من هيكشر و أولين إلى تحديد العوامل التي تحدد أسعار سلعة ما ،و ترى هذه النظرية أن الأسعار في النهاية تتحدد بالطلب على هذه السلعة و الكمية المعروضة منها أي تعتمد على عوامل أربعة هي[3] :

1 – مدى توافر الكميات المختلفة من عناصر الإنتاج .

2 – الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الإنتاج .

3 – مستوى الدخل

4 – تفضيلات المستهلكين و أذواقهم .

---

[1]- كوكه ألفاريس غارسيا ماريا خوسيه ، التجارة و السياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح ، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ، دمشق ، 2003 ، ص 24

[2]- Ethier, W. Some of the theorems of international trade with many goods and factors. Journal of International Economics, . 1974, v. 4; 199–206.

[3]- ، انظر ، عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق ، ص 143

نلاحظ أن كلاً من العاملين الأوليين يشكلان جانب العرض ، و أن العاملين الثالث و الرابع يشكلان جانب الطلب .

و بفرض ثبات العوامل الثلاثة الأخيرة حسب رأي صاحبي هذه النظرية ، فإنه يبقى من هذه العوامل الأربعة العامل الأول ، و هو يتعلق بمدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج كمصدر لاختلاف الميزات النسبية، بوصفه العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول .

و تقوم هذه النظرية على عدد من الفروض أهمها : دولتان للتجارة ، و سلعتان ، و عنصران للإنتاج بكميات محددة ، و ذلك بنسب مختلفة ما بين الدولتان ، تماثل التقنية بين الدولتين (تماثل دوال الإنتاج)، الإنتاج بغلة ثابتة ، اختلاف كثافة استخدام عنصري الإنتاج في السلعتين مع عدم تأثر هذه الكثافة باختلاف أسعار عناصر الإنتاج ، و تماثل الأذواق ، و سيادة المنافسة التامة في الدولتين ، و حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل كل دولة مع عدم وجود تكاليف نقل ، و لا توجد عوائق تحول دون انتقال السلع بين الدولتين، و من ثم فإنه من صالح كل دولة التوسع في إنتاج السلعة التي يستخدم لإنتاجها العنصر الأكثر وفرة لديها، و بذلك تعزز التجارة الخارجية(1).

أي إنه وفقاً لهذه النظرية فإن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة و تقوم بتصديرها ، و تستورد السلع الأخرى (2) .

إلا أن هذه النظرية يؤخذ عليها ، أن صحتها تتوقف على ما توصلت إليه من تساوي أسعار عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري ، أيضاً أنها استبعدت تكاليف النقل التي إذا ما أضيفت إلى تكاليف عوامل

---

[1]- أحمد الكوز ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 4

[2]- انظر ، حسان خضر ، نظريات التجارة الخارجية و سياساتها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005 ، ص **2**

الإنتاج فإنها سوف تتغير فيما بين الدول ، فضلاً عن أن غياب المنافسة التامة، و تباين التقنيات يؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج و الأسعار ، ناهيك عن إهمالها للعوامل التي تقود إلى تغيرات ديناميكية تؤثر في امتلاك عناصر الإنتاج ، و أهم انتقاد وجه لهذه النظرية هو الانتقاد الذي يدعى بلغز ليونتيف الذي يقوم على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ، وفق نظرية هيكشر أولين ، سوف تتركز على الصادرات كثيفة رأس المال، و أن وارداتها سوف تتركز على الواردات كثيفة العمالة ، إلا أنه تبين من خلال الباحث ليونتيف العكس تماماً ، و هو أن صادرات الولايات المتحدة تتركز على الصادرات كثيفة العمالة في نسبة كبيرة منها ، و أن وارداتها تتركز على الواردات ذات الكثافة في رأس المال ، هذا اللغز الذي وجه أكبر انتقاد لهذه النظرية .

لذلك أدى إخفاق نظرية هيكشر أولين إلى توجه الباحثين إلى وضع نظرية جديدة في التجارة الخارجية ، لذلك ظهرت عدة نظريات حديثة منها (نظرية دورة حياة المنتج) لريمون فانون ، و كذلك (النظرية الحديثة) لكروكمان في السبعينيات من القرن الماضي ، فضلاً عن نظرية سام ويلسون في التجارة الخارجية .

2 – النظريات التجارية الحديثة :

برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي على يد المفكر الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز ، إذ أوضح أن الصادرات تسهم من خلال عمل المضاعف إلى زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة ، و بذلك بدأت تظهر أفكار حول دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية مغايرة لما سبقها من أفكار التجاريين و الكلاسيكيين على يد بعض المفكرين الاقتصاديين أمثال ماركس ، و كينز ، و ميرال ، و نوركس ، و غيرهم من الاقتصاديين ، وقد أشار ماركس إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في التنمية الاقتصادية للدول النامية في ظل سيطرة الرأسمالية على العلاقات

الاقتصادية الدولية و ما تمارسه هذه الدول من استغلال و نهب لثروات الدول الفقيرة و النامية ، فضلاً عن المنافسة الحادة بين هذه الدول الرأسمالية للسيطرة على الأسواق و مناطق النفوذ في العالم و تحكمها في رأس المال العالمي (1).

أما ميرال فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية و الدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ، و يرى أن الأسواق الخارجية التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلاً بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية ، علاوة على أن الطلب على صادرات الدول النامية التي غالباً ما تكون مواد أولية ، هو طلب غير مرن ، كما يرى ميرال أن أي تقدم تحدثه الدول النامية في صادراتها غالباً ما يكون مرجع أثره الإيجابي لصالح الدول المتقدمة المستوردة للمواد الأولية ، و هو من ثم يشير إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي بالدول النامية إلى الرفاهية الاقتصادية ، و هو عكس ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية في هذه الدول من زيادة في الدخل القومي و رفع مستوى المعيشة .

أما نوركس فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلاً عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعاً أكثر كفاءة ، و ضرب مثالاً على ذلك بالدور الذي أدته التجارة الخارجية في دول حديثة مثل كندا ، و استراليا ، و الأرجنتين ، و جنوب إفريقية ، كما أكد ضرورة الاهتمام بهذا الجانب للدول النامية و لاسيما عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير غير مواتية ، و إزاء ذلك بين تشاؤمه بما

[1]- انظر ، وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، الجزائر ، 2001 ، ص 8

يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي ، و ذلك نتيجة ما تواجهه صادرات هذه الدول النامية من عقبات في طريقها إلى أسواق الدول المتقدمة (1).

كما ظهرت بعض الأفكار التجارية الجديدة في العقود الأخيرة ، على يد بعض المفكرين التجاريين أمثال هيلب مان (1981) ، و كروك مان (1979) ، و لانستير (1980) ، و ديردوف (1984) هذه الأفكار التي تدعى بالنظرية التجارية الجديدة ، و كانت هذه الأفكار مدفوعة من إخفاق النظريات التجارية من تفسير بعض الحقائق التجارية بعد الحرب العالمية الثانية التي برأيهم أن النظرية التجارية الحديثة تقوم على تفسير الحقائق الثلاث الآتية (2):

- زيادة نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الذي يدعى بالانكشاف التجاري) .
- تركز التجارة بين الدول الصناعية الكبرى .
- تركز التجارة بين الدول الصناعية داخل الصناعة .

و أخيراً يمكن القول إن الدراسات الحديثة جميعها تقريباً قد اتفقت على أن للصادرات آثاراً مهمة في النمو الاقتصادي ، و يمكن تمثيلها في (3) :

- زيادة التخصص و تقسيم العمل ، فضلاً عن الآثار غير المباشرة للصادرات في النمو الاقتصادي.

[1]- المرجع السابق ، ص 9

[2] -Raphael Bergoeing , Trade Theory and Trade Facts, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Federal Reserve Bank of Minneapolis, October 2003, p 1

[3] - - RUBINA VOHRA , Export and Economic Growth: Further Time Series Evidence from Less-Developed Countries , IAER: AUGUST 2001, VOL. 7, NO. 3 , 345 .

- زيادة استخدام القدرات الكامنة، و الموارد العاطلة عن العمل .
- العمل على زيادة وفورات الحجم ، و زيادة قدرة الصادرات على جذب الواردات ذات التكنولوجيا المتطورة .
- قدرة الصادرات على نشر التكنولوجيا الحديثة في القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الترابطات الأمامية و الخلفية للقطاعات الاقتصادية .

ومن هنا نرى ما يطرحه الفكر الاقتصادي الحديث من الدور المهم الذي تؤديه التجارة الخارجية في الاقتصاد الدولي ، على الرغم من تخوف بعضهم من وضع الدول النامية و ازديادها فقراً في ظل الظروف الحالية للتجارة الخارجية ، و سيطرة الرأسمالية الحديثة سيطرة كبيرة على الرأس المال العالمي، لذلك تبرز أهمية تنمية الصادرات لهذه الدول النامية و تطويرها لتكون مواتية و قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، و العمل على تطوير بنية الصادرات السلعية لهذه الدول ، و عدم تركزها على المواد الأولية و السلع الخام .

المبحث الثاني – الدور التنموي للتجارة الخارجية و محدداتها :

تعد التجارة الخارجية أحد العوامل المؤثرة في العملية التنموية ، كما يعد معدل نمو الصادرات أحد العوامل المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي في البلد ، كما يؤثر في التجارة الخارجية مجموعة من العوامل التي تؤثر في الصادرات و الواردات ، فما الدور التنموي للتجارة الخارجية ؟ ، و ما محددات التجارة الخارجية ؟ .

المطلب الأول – الدور التنموي للتجارة الخارجية :

يعد كثير من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية محركاً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات المعاصرة ، و يستمدون هذا الأساس النظري من النظريات التجارية الحديثة ، فهذه النظرية تفترض أن تصدير السلعة النسبية أي السلعة المنتجة بتكلفة نسبية أقل من غيرها ، مع إزالة جميع العوائق الجمركية و غير الجمركية يؤدي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هذا العالم و زيادة الرفاهية الاقتصادية للدول جميعها (1) ، فالتجارة الدولية تقوم بتوسيع نطاق السوق و من ثم زيادة التخصص و رفع كفاءة استغلال الموارد مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي ، و ارتفاع معدلات الادخار و الاستثمار التي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و ما يرافقه من تحولات هيكلية و تطورات في المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالمستوى العام للأسعار و توظيف الموارد و تحقيق التوازنين الداخلي و الخارجي (2). و بناءً على هذه النظرية فإن التوسع في قطاع الصادرات الأولية يؤدي إلى توليد حلقات أمامية و خلفية في الاقتصاد النامي ، و ذلك لأن القطاع الأولي يستخدم بعض منتجات القطاعات الأخرى في الوقت الذي تكون منتجاته مدخلات لتلك القطاعات مما يوجِد تشابكاً في

[1] -Littl . I , and others , Industry and Trade in some Developing Countries A Comprative Study , third Impression , Oxford University Press , 1975

[2] -Riedel . J , Trade as engine of Growth , Theory and Evidence , Macmillan Education , London , 1988 , p 30

القطاعات الاقتصادية للدولة و يسهم في تنوع مصادر دخلها (1)، و بناءً على ما سبق و بغض النظر عن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية و خاصة في مجال الدول النامية فإنه يمكن القول إن للتجارة الخارجية دوراً تنموياً مهماً يمكن أن يتحدد في المجالات الآتية :

1 –إنشاء بنية تحتية أساسية اللازمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي .

2 – المساعدة على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني .

3 – زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية .

4 – توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني و تحسينها .

5 – توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع .

6 – زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

إلا أن تجربة الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر تشير إلى أن الدور الذي تدَعيه النظرية التقليدية للتجارة الخارجية في عملية التنمية لم يتحقق في الدول النامية لكثير من الأسباب من أهمها ، **أولاً** ، تذبذب عائدات الصادرات في هذه الدول ذلك لكثير من الأسباب أهمها انخفاض مرونات العرض و الطلب لصادراتها الأولية ، و تركز هذه الصادرات في سلعة أو سلعتين ، مما كان له انعكاسات سلبية على المشروعات التنموية في هذه الدول ، و **ثانياً** ، انخفاض معدل التبادل التجاري ، **ثالثاً** ، ضعف الحلقات الأمامية الخلفية في هذه الدول ، حيث بقيت قطاعات السلع الأولية منعزلة عن بقية القطاعات الاقتصادية ، فهي لم تولد حلقات إنتاجية و لا حلقات استهلاكية ، و اعتماد هذه الدول فقط على الحلقات المالية التي ولدتها هذه القطاعات ، و **رابعاً** و أخيراً ، ظهور المرض الهولندي في هذه الدول الذي يعبر عن أن التوسع في قطاع السلع الأولية سواءً كان زراعياً أم معدنياً يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي .

[1]- يوسف خليفة اليوسف ، التجارة الخارجية و التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي بين الواقع و الآفاق ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 22 ، العدد 3 / 4 ، 1994 ، ص 8 – 9

إلا أن ذلك لا يمنع من العمل على تعميق الدور التنموي للقطاع التجاري ، و ذلك من خلال :

أولاً – تصحيح الهياكل الاقتصادية : و ذلك من خلال زيادة نصيب الصناعات التحويلية في الناتج القومي مما يؤدي إلى تنوع مصادر دخل الدول النامية ، و العمل على زيادة المشروعات الاستثمارية على أساس الميزة النسبية ، و الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية من أجل العمل على تكامل اقتصادات هذه الدول .

ثانياً – تحقيق الاستقرار في أسعار المواد الأولية : و خصوصاً النفط الذي يشكل أحد أهم السلع الأولية التي تنتجها هذه الدول و العمل على عدم تراجع معدل التبادل التجاري لهذه الدول ، و ذلك من خلال العمل على التحكم في جانب العرض من قبل هذه الدول ،و العمل على توسيع الطاقة الإنتاجية لهذه الدول.

ثالثاً – رفع كفاءة استغلال عائدات صادرات المواد الأولية : و ذلك بما يتفق مع أهدافها التنموية ، و هناك عدة مجالات يمكن لهذه الدول أن توفر من خلالها موارد مالية كبيرة كإزالة الازدواجية فيما بينها في المشروعات التنموية ، و ترشيد النفقات العسكرية ، و محاربة الفساد ، و تجنب الإنفاق المظهري ، و اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية ، و تطوير أساليب الموازنة العامة المعمول بها في هذه الدول و تنمية الموارد البشرية ، و ترشيد الاستثمارات الخارجية .

رابعاً – زيادة التجارة البينية بين هذه الدول : التي مازالت ضعيفة ، و ذلك بسبب التشابه في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول و الذي يمكن علاجه من خلال تنويع مصادر الدخل .

خامساً – تعميق دور القطاع الخاص : يسهم تعميق دور القطاع الخاص في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية ، منها تقليل أعباء الدولة المالية ، و رفع كفاءة و إنتاجية بعض القطاعات الاقتصادية التي يسيطر

عليها القطاع الخاص ، و تحسين نوعية الخدمات ، و استقطاب رؤوس الأموال من الخارج ، و اكتساب التقنية ، و توطين العمالة ، فضلاً عن تطوير الأسواق المالية.

المطلب الثاني – محددات التجارة الخارجية :

محددات التجارة الخارجية هي مجموعة العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية من حيث حجمها و نوعها و تقسم هذه المحددات إلى قسمين رئيسيين هما محددات الصادرات و محددات الواردات .

أولاً – محددات الصادرات :

و هي مجموعة العوامل المؤثرة في حجم الصادرات ، و تعد هذه المحددات تقريباً ثابتة بالنسبة إلى الدول جميعها و إن اختلفت الأهمية النسبية لكل عامل من هذه العوامل باختلاف ظروف الاقتصاد المدروس ، أو اختلاف المدة المدروسة ، و يمكن تحديد هذه المحددات بما يأتي:

1 – مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات : تعرف المرونة بأنها مقياس لدرجة استجابة متغير معين للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر ، و بذلك تكون مرونة الطلب السعرية هي درجة استجابة الطلب على سلعة ما للتغيرات في سعرها (1) .

و تتوقف قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية على مرونة الطلب الأجنبي ، فعندما يكون الطلب الأجنبي على السلع المصدرة كبيرة المرونة ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات بالعملة الأجنبية ، و عندما يكون الطلب الأجنبي على السلع المصدرة قليل المرونة تقل كمية الصادرات بالعملة الأجنبية.

1- عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، لبنان ، 1985 ، ص 286 – 287 .

2 – تغير مستويات الأسعار العالمية :تؤثر مستويات الأسعار العالمية في حجم الصادرات و ذلك عند ارتفاعها أو انخفاضها ، فعند ارتفاع الأسعار العالمية لكثير من السلع الزراعية و الأولية – و على الأخص ارتفاع أسعار النفط الخام – فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المعتمدة عليها و من ثم يؤدي ذلك إلى تقييد حجم الصادرات (1) ، و العكس صحيح ، إذ إن انخفاض الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الإنتاج بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية ، و من ثم زيادة حجم الصادرات .

3 – تغير مستويات الأسعار المحلية : تؤثر مستويات الأسعار المحلية في حجم الصادرات ، فعند ارتفاع مستوى الأسعار المحلية فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبياً ، و من ثم يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية ، و انخفاض حجم الصادرات ، أما في حال انخفاض مستوى الأسعار المحلية فإن المنتجات الوطنية تبدو أرخص من وجهة نظر المستهلك الأجنبي ، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الخارجي على الأسعار المحلية ، و هذا يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات .

4 – جودة المنتجات المحلية : كلما كانت المنتجات المحلية ذات جودة مرتفعة و تلبي متطلبات المستهلك الأجنبي و احتياجاتها ، أدى ذلك إلى زيادة حجم الصادرات ، و العكس صحيح ، لذلك تسعى الدول إلى وضع برامج ضبط جودة الصادرات بهدف تنمية حجم الصادرات .

1- انظر ، عبد الرزاق عبد الله عبد السلام السوقي ، الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية و دورها في عمليات التنمية الاقتصادية في الجماهيرية الليبية ، أطروحة ماجستير ، جامعة المرقب ، ليبيا ، ص 38 .

5 – مستوى الضرائب الجمركية : تعد التعرفة الجمركية أداة من أدوات السياسة التجارية ، و هي ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولاً أو خروجاً ، و في الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بوصفها وسيلة أساسية لتطبيق الحماية الجمركية (1) .

يؤدي ارتفاع مستوى الضرائب الجمركية في الدول المستوردة إلى ارتفاع أسعارها ، و من ثم انخفاض الطلب عليها ، و هذا يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ، كما يمكن أن تفرض بعض الدول ضرائب على صادراتها من أجل تخفيض كمياتها في السوق العالمية بهدف ارتفاع أسعارها ، و مثال على ذلك الضرائب المفروضة على مادة الكاكاو في غانا .

6– تغير سعر الصرف : يعد تغير سعر صرف العملة المحلية عاملاً مهماً في التأثير في حجم الصادرات، إذ إن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية – أي انخفاض قيمتها – يؤدي إلى أن وحدة النقد الأجنبية تستبدل بعدد أكبر من وحدات النقد المحلية و هذا يؤدي إلى جعل المنتجات الوطنية أرخص نسبياً في نظر المستهلك الأجنبي ، و من ثم ارتفاع قيمة الصادرات بسبب زيادة الطلب عليها .

7 – أهمية الخدمات المصدرة : تقسم صادرات أي بلد إلى صادرات منظورة و هي الصادرات السلعية ، و صادرات غير منظورة و هي الخدمات المقدمة من قبل هذا البلد لغيره خلال مدة زمنية محددة مثل خدمات السياحة ، و الملاحة ، و النقل، و التأمين ، و الخدمات المالية و المصرفية ، و غيرها من الخدمات ..... و تعد إيرادات هذه الخدمات من قبيل الصادرات غير المنظورة ، لأن الدول تتحصل على عملات أجنبية مقابل قيامها بتقديم هذه الخدمة .

---

1 - زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992 ، ص 208 .

فإذا كانت فاعلية هذه الخدمات منخفضة فسوف يؤدي ذلك إلى نقص في حصيلة هذه الصادرات ، أما إذا كانت جودة هذه الخدمات مرتفعة فإن حصيلة هذه الصادرات سوف تتزايد بشكل مستمر .

8 – مبدأ المعاملة بالمثل في التجارة الخارجية : مبدأ المعاملة بالمثل هو السياسة التي تتبعها الحكومات في معاملة بعضها بعضاً بالمثل من ناحية القيود و الميزات على الصادرات أو التسهيلات الخاصة بها ، كذلك عندما يحدث تنافس بين الدول بشأن تخفيض أسعار صرف عملاتها كوسيلة لتشجيع صادراتها ، و قد ساد هذا الوضع بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية (1919 – 1939) ، و كانت سبباً أساسياً لتدهور التجارة الدولية (1) .

فضلاً عن هذه المحددات السابقة توجد محددات أخرى أقل أهمية ، و إن اختلفت أهميتها من بلد إلى آخر، و من مدة زمنية إلى أخرى ، إلا أنه لا بد من ذكر بعضها مثل القيود السياسية المفروضة من قبل الدول الكبرى و المنظمات الدولية على الدول النامية ، و كذلك تغيرات مستوى دخول الدول الأخرى ، إذ كلما زادت دخول الدول المستوردة أدى ذلك إلى زيادة الصادرات ، و كذلك كلما انخفض مستوى دخول الدول الأخرى انخفض مستوى الصادرات ، أي إن ذلك مرتبط بالأزمات الاقتصادية العالمية ، و بالازدهار العالمي ، و من العوامل التي تؤثر في حجم الصادرات تغير أذواق المستهلكين ، و تغير المستوى التكنولوجي ، و غيرها من العوامل أو المحددات المؤثرة في حجم الصادرات .

1- عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية ، مرجع سابق ، ص 499 .

ثانياً – محددات الواردات :

يمكن القول إن محددات الصادرات هي نفسها محددات الواردات للدول الأخرى ، إلا أنه يمكن ذكر بعض المحددات المهمة ذات التأثير الواضح في حجم الواردات ، ومنها :

1 – تغيرات مستوى الدخول : تعد التغيرات في مستوى الدخول في الدولة من أهم العوامل المؤثرة في حجم الواردات ، فزيادة مستوى الدخول في الدولة يعقبها زيادة في الإنفاق على الواردات ، كما أن انخفاض مستوى الدخول في الدولة يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات .

2 – تغير مستويات الأسعار العالمية : تؤثر مستويات الأسعار العالمية في حجم الواردات ، فعند ارتفاع مستويات الأسعار العالمية و خصوصاً النفط الخام يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المعتمدة على الطاقة النفطية ، أي إنه يمكن القول : إن تغير مستويات الأسعار العالمية تؤدي بطريقة تلقائية إلى اختلال ميزان المدفوعات عن طريق تغير الأسعار النسبية لقيم الصادرات و الواردات ، و يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تعرض ميزان المدفوعات إلى حالة من العجز أو الفائض حسب اتجاه تحرك هذه الأسعار.

3 – تغير مستويات الأسعار المحلية : يتأثر حجم الواردات بتغيرات الأسعار المحلية ، و ذلك في حالتي التضخم و الانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد في بلد ما ، ففي حالة التضخم ترتفع مستويات الأسعار المحلية فتصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني ، الأمر الذي ينعكس على زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية ، و من ثم زيادة قيمة الواردات ، و على العكس من ذلك ففي حالات الانكماش التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية ، تصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة

الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات الأجنبية ، و من ثم انخفاض حجم الواردات .

4 – تغير سعر الصرف : تؤثر تقلبات سعر الصرف في حجم الواردات ، ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية (أي انخفاض قيمة العملة الوطنية) تبدو السلع الأجنبية في نظر المستهلك المحلي مرتفعة نسبياً ، و من ثم انخفاض قيمة الواردات نتيجة انخفاض الطلب عليها ، أما في حالة انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية) فتصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك المحلي ، فيزداد الطلب عليها و من ثم زيادة حجم الواردات .

5 – مستوى الضرائب الجمركية : يؤدي ارتفاع مستوى الضرائب الجمركية على الواردات إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة إلى المستهلك الوطني و من ثم انخفاض الطلب عليها ، و هذا يؤدي إلى تخفيض حجم الكمية المستوردة منها و انخفاض حجم الواردات [1]، و كذلك يؤدي انخفاض مستوى الضرائب على السلع المستوردة إلى انخفاض أسعارها بالنسبة إلى المستهلك المحلي ، و من ثم زيادة الطلب عليها ، و هذا يؤدي إلى زيادة حجم الواردات .

كما تستخدم الدول الضرائب الجمركية لحماية صناعتها الوطنية من جهة ، و لسهولة جبايتها من جهة أخرى إذ تشكل الضرائب الجمركية أحد أهم الإيرادات بالنسبة للدولة .

[1]- انظر ، عبد الرزاق عبد الله عبد السلام السوقي ، مرجع سابق ، ص 42- 43 .

6 – مدى حاجة الدول النامية إلى التنمية الاقتصادية : يعد هذا العامل من أهم محددات الواردات بالنسبة إلى الدول النامية ، و يتمثل في احتياجات التنمية الاقتصادية لهذه الدول من واردات سلع التنمية ، و هي مجموعة السلع الإنتاجية و الوسيطة اللازمة لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية .

يؤدي التوسع في عملية التنمية إلى زيادة الواردات الضرورية لهذه العملية ، و من ثم زيادة حجم الواردات الإجمالية [1] .

و كما هو الحال بالنسبة إلى الصادرات فإنه توجد محددات أخرى بالنسبة إلى الواردات و المتمثلة في تغير أذواق المستهلكين المحليين و تفصيلاتهم عبر الزمن ، مما يؤدي إلى التأثير في حجم الطلب على الواردات الأجنبية ، و كذلك تغير المستوى التقني و التكنولوجي مما يؤدي إلى غزو الواردات ذات الجودة العالية للأسواق المحلية ، مما يضطر المستهلك المحلي إلى المفاضلة بين السلع المحلية و المستوردة .

1 - سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق ، ص 84 .

المبحث الثالث– مفهوم الموازنة العامة و علاقتها بالتجارة الخارجية :

تعد الموازنة العامة للدولة الأداة التي تعكس إستراتيجية الدولة في الاستفادة من الموارد المحدودة و استخدامها الاستخدام الأمثل ، لذلك تعد الموازنة العامة من أهم أدوات التخطيط المالي بوصفها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة و سياساتها و برامجها في كيفية استغلال الموارد و عملية توزيعها ، فما الموازنة العامة للدولة ؟ و ما خصائصها و مبادئها الأساسية ؟ و ما المحددات التي تحكم هذه الموازنة؟ ، و ما العلاقة بين الموازنة العامة و التجارة الخارجية ؟ . أسئلة لا بد من الإجابة عنها من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول – مفهوم الموازنة العامة للدولة و تعريفها و خصائصها :

تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة مع تطور دور الدولة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية ، و تعد انكلترا من أوائل الدول التي وضعت الموازنة العامة للدولة بمفهومها الحديث ، ثم تلتها فرنسا ، و رسخت مبادئ الموازنة العامة على أسس علمية واضحة ، نتيجة تغير مفهوم دور الدولة في المجتمع و انتقاله من دور الوسيط و الحارس للمجتمع و المحافظ على الأمن و الدفاع فقط إلى دور المحرض المتدخل في الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية كلها ، و من ثم أدى ذلك إلى تغير مفهوم الموازنة العامة للدولة فأصبح يأخذ أبعاداً جديدة تعبر بشكل رئيسي عن طبيعة الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية القائمة في الدولة من جهة ، و عن الخيارات و البدائل التي تقوم عليها السياسة المالية و النقدية للدولة من جهة أخرى، سواءً كان ذلك في اقتصاديات الدول المخططة مركزياً ، أم في اقتصاديات الدول الرأسمالية و المشتركة(1).

1- انظر ، محمد خالد المهايبي ، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ،1994 ، ص 13 – 14 .

و بذلك اكتسبت الموازنة العامة أهمية خاصة مع انتشار التخطيط الاقتصادي (بنوعيه التأشيري و المركزي) و تطور مناهجه و أساليبه ، بحيث أصبحت الموازنة العامة تمثل الخطة المالية الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و على الرغم من ذلك فقد لا يكاد يتفق الكتاب و الباحثون على تعريف محدد للموازنة العامة ، و من أجل ذلك نرى من الضروري استعراض بعض التعاريف القصيرة المنتشرة في العديد من مؤلفات الموازنة العامة و المالية العامة .

وبنظرة سريعة إلى التعريفات نلاحظ أن بعضها يقدم مفهوماً غير مفصل و ينظر إلى الموازنة نظرة إجمالية فيقول : إنها ((خطة يتم التعبير عنها باصطلاحات مالية))(1).

و منهم من يفصل في التعريف فيضيف بعض العوامل مثل عامل الزمن فيصبح التعريف ((اصطلاحات مالية و تغطي مرحلة زمنية غالباً ما تكون سنة)) (2)

و يعرفها حمدي الصباخي ب ((الموازنة من الأعمال التقديرية التي تتعلق بمدة مستقبلية تنتج عنها تقديرات كمية للنفقات و الإيرادات العامة)) (3) .

فهو يرى في الموازنة العامة أنها مقتصرة على مجموعة من الأعمال التقديرية متجاهلاً خصائصها و أهدافها العامة .

---

[1] - Robert N Athony and Rgina Herzlinger , Management Control in Non profit Organization , , Richard D . Irwin Inc, 1975 , p 227.

[2] -S Kenneth Howard , Changing State Budgeting , Kentucky : Council of State Gobement , 1973 , p1.

3- حمدي الصباخي ، دراسات في الاقتصاد العام : النظريات و السياسات المالية ، الدار المغربية ، الدار البيضاء ، 1982 ، ص 203 .

كما يرى كلٌ من محمد عبد العزيز المبارك و علي شفيق بأن الموازنة هي :

((برنامج مالي سنوي يعرض على السلطة التنظيمية لإقراره و يحتوي تقديرات لمصروفات و إيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية)) (1).

ويتبين من هذا التعريف أنه لم يتم توضيح العناصر التقليدية فقط ، بل تم تأكيد العناصر الحديثة التي أصبحت تميز الموازنة في عصرنا الحديث .

كما يعرفها القانون الفرنسي بأنها ((القانون المالي السنوي الذي يقدر و يميز لكل سنة ميلادية مجموعة إيرادات الدولة و أعباءها)) (2)

و من هذا التعريف يتضح أن القانون الفرنسي أعطى الموازنة قوة تشريعية من خلال تعريفها بأنها قانون، أي ملزم التطبيق في كل سنة ميلادية الذي يبدأ في بداية السنة و ينتهي مع نهايتها ، إلا أنه لم يوضح الهدف الرئيسي لهذه الموازنة .

أما القانون الأمريكي فيعرفها بأنها ((صك تقدر فيه نفقات السنة الآتية و إيراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم و اقتراحات الجباية المعروضة فيها)) (3) ، من هذا التعريف يتضح لدينا بأن الموازنة هي صك تقدر فيه نفقات الدولة و إيراداتها (الصفة التخمينية أو التقديرية للموازنة) ، و كذلك هي خطة عن سنة مالية مقبلة ، و هي صك تشريعي وفق القوانين المعمول بها في البلاد الأمريكية .

1- محمد عبد العزيز المبارك ، علي شفيق ، أصول و قواعد الموازنة العامة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1424 ه ، 2003 م ، ص6 .

2- محمد خالد المهايني ، الموازنة العامة للدولة في سورية ، الواقع و الآفاق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد الأول ، 2000 ، ص 14 .

3- المرجع السابق ، ص 14 .

فالموازنة العامة للدولة هي تعبير مالي عن سياسة الدولة و خططها و برامجها الإنفاقية و التمويلية ، و أداة لتخصيص الموارد المالية المحدودة على النشاطات وفق أولوياتها المستقاة من متطلبات الشعب و قدرته التمويلية، و هنا ترتكز عملية الموازنة على فكرة التوازن بين النشاطات المقترحة و التكلفة المتوقعة لكل منها ، بجانب المفاضلة و المقارنة بين هذه النشاطات أو البرامج المتنافسة أو المتزاحمة من خلال أسلوب التكلفة و العائد لكل بديل بما يحقق رفع مستوى عملية التخطيط و دقتها [1] ، و بذلك يكون للموازنة العامة هدفان أساسيان ، أولهما رسم السياسة المالية للدولة في مدة سنة مالية مقبلة ، و الثاني تحديد برامج الإنفاق الحكومي للسنة نفسها مع فرض رقابة مالية و قانونية على تنفيذه[2] .

أما المشرع السوري الذي اعتمد في تعريف الموازنة على الناحية القانونية فإنه يعرف الموازنة كما يأتي ((**هي خطة مالية أساسية سنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية بما يحقق أهداف هذه الخطة و يتفق مع بنيانها العام التفصيلي**)) (3)

و بذلك يكون المشرع السوري قد ربط الموازنة بالخطة الاقتصادية و جعلها وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة ، و استناداً إلى ذلك فالموازنة السورية تتمتع بالخصائص الآتية :

1 – الموازنة خطة مالية :

تعبر الموازنة عن عمل الحكومة المستقبلي ، فهي خطة للمستقبل تتضمن المشروعات الإنتاجية و الخدمية القابلة للتنفيذ ، و التي يخصص لها اعتمادات تستطيع الحكومة تأمينها إما عن طريق الضرائب أو

---

[1] -F.Rank P . Sherwood , the Management Approach to Budgeting , Int , Ins , of Administrative Sciences , 1954 , p10

[2]- ميرندا زغلول رزق ، عجز الموازنة العامة للدولة و زيادة تمويل استثمارات البنية الأساسية في جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للتخطيط و التنمية ، المجلد الثالث ، العدد الأول 1995 ، ص 119 .

3- القانون المالي الأساسي للدولة في سورية ، القانون 92 لعام 1967 ، المادة الثانية

الاقتراض الداخلي أو الخارجي ، فالموازنة خطة مالية تتضمن تقديراً للنفقات العامة و تتضمن بالمقابل تقديراً للإيرادات العامة من الضرائب و الرسوم (1) .

2 – الموازنة خطة أساسية : تشكل الموازنة العامة بما تتضمنه من مشاريع اقتصادية و اجتماعية نشاط الحكومة خلال العام القادم ، فمن خلال الموازنة تقوم الدولة بوظائفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و بذلك تشكل مرآة صادقة تعكس خطة الدولة بالأرقام و تعكس نشاطها المالي من خلال تقديرات الضرائب و الجانب التنفيذي عند إقامة المشروعات ، لذلك تعد الموازنة خطة أساسية بكل معنى الكلمة (2) .

3 – الموازنة خطة سنوية : يتضح من التعريف السابق الذي حدده المشرع السوري بأن الموازنة هي لمدة سنة واحدة أي محدودة المدة ، و من ثم فإن الإذن من السلطة التشريعية بصرف النفقات و جباية الواردات يعطى عن سنة واحدة فقط ، على الرغم من أنه أصبحت في الاقتصادات الحديثة يتم وضع بعض الموازنات لأكثر من سنة واحدة أو لمدة غير محدودة كالمشاريع الإنشائية الكبرى (3) .

4– الموازنة أداة مهمة لتنفيذ الخطة الاقتصادية : عملت الحكومة السورية على الربط بين الموازنة العامة للدولة و الخطط الاقتصادية كالخطط الخمسية و السنوية ، و حيث تقسم الخطط الخمسية مثلاً إلى خطط سنوية ، و من ثم يتم الربط بين الموازنة العامة و هذه الخطط الجزئية السنوية ، و من ثم تصبح الموازنة أداة مهمة لإنجاز الخطط الاقتصادية العامة و لذلك تهدف الموازنة إلى إنجاز الأهداف الآتية (4) :

1 – إنجاز المشاريع المخططة في الخطة السنوية .

1- انظر ، علي كنعان ، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية ، سلسلة الرضا للتنمية الإدارية ، دمشق ، العام ، ص 87 .
2- المرجع السابق ، ص 87 .
3- محمد خالد المهايني ، الموازنة العامة للدولة في سورية ، الواقع و الأفاق ، مرجع سابق ، ص 16 .
4- انظر ، علي كنعان ، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية ، مرجع سابق ، ص 88

2 – توجيه المشاريع الخاصة إلى القطاعات التي ترغب الدولة في تنميتها من خلال الضرائب و الرسوم التي تفرضها على نشاطات محددة و تعفي منها نشاطات أخرى .

3 – إنجاز خطة العمالة السنوية التي تحددها الدولة .

4 – إنجاز معدلات النمو التي ترغب الدولة بالوصول إليها .

تشكل هذه الأهداف السابقة التي تسعى الموازنة لإنجازها سنوياً جزءاً من خطة الدولة و توجهاتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و هذا ما يؤكد مرة أخرى أن الموازنة ما هي إلا أداة مهمة بيد الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية و الاجتماعية التي ترغب في تنفيذها بحيث يتم التوافق بين النفقات العامة و البنيان العام و التفصيلي لهذه الخطط الاقتصادية و الاجتماعية .

المطلب الثاني – علاقة الموازنة العامة للدولة بالتجارة الخارجية :

يعد موضوع العلاقة بين الموازنة العامة و التجارة الخارجية من الموضوعات الاقتصادية المهمة في كافة الدول المتقدمة و النامية معاً ، و قد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت مرحلة الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً في كل من الموازنة العامة و الميزان التجاري ، و هو ما سمي فيما بعد بالعجز التوأم أو العجز الثنائي [1] .

كما يمكن القول : إن تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و التجارة الخارجية (الميزان التجاري) يبين مدى الأثر المتبادل بين السياستين المالية و التجارية ، بمعنى أن أي تغير في محصلة أحدهما قد يؤثر في الآخر بالاتجاه نفسه ، و بمعنى آخر إن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة و الإنفاق العام من الممكن أن يؤثر في الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات و الواردات ، و العكس صحيح [2] .

فمثلاً على صعيد العجز في الميزان التجاري ، من الممكن قيام الدولة بإتباع سياسة مالية انكماشية متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما ، و هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي الذي سوف يمتد في الاقتصاد بفعل المضاعف ، و هذا سوف يؤدي إلى تراجع استهلاك السلع و الخدمات ، بما فيها استهلاك السلع و الخدمات المستوردة ، فضلاً عن ذلك فإن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الداخل سيؤدي إلى توجيه القدرة الإنتاجية

[1] - سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الأول ، الكويت ، 1994 ، ص 525 .

[2] - عبد الله محمد أشكاب ، أسامة الزوام السكبي ، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة و الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال المدة 2000 – 2008 ، إدارة البحوث و الإحصاء ، مصرف ليبيا المركزي ، 2009 ، ص 1 .

نحو إنتاج السلع المصدرة ، و هذا يعني تحسناً في وضع الميزان التجاري ، من خلال استخدام السياسة المالية ، أما في حال الفائض فعكس ذلك تماماً [1] .

و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة الآتية [2] :

$$S + T + M = I + G + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ **S= الادخار ، T = الإيرادات الضريبية ، M = الواردات ، I = الاستثمار ، G = الإنفاق العام ، X = الصادرات .**

و بإعادة ترتيب المعادلة رقم (1) للحصول على صافي الميزان التجاري ، نحصل على المعادلة الآتية :

$$(X - M) = (T - G) + (S - I) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

و من المعادلة رقم (2) نلاحظ أن الجانب الأيسر يعبر عن الميزان التجاري ، أما الجانب الأيمن فيعبر عن صافي المدخرات العامة (T-G) ،مضافاً إليه صافي المدخرات الخاصة (S-I) ، أي إن وضع الموازنة العامة يؤثر تأثيراً كبيراً في وضع الميزان التجاري .

ومن المعروف سلفاً أن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري (X-M) ، و أن زيادة قيمة الإنفاق العام على قيمة الإيرادات العامة يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة (T-G) ، و أن حدوث العكس يؤدي إلى فائض في كل منهما .

وبإعادة ترتيب المعادلة رقم (2) من جديد نلاحظ أنه يمكن الحصول على المعادلة الآتية :

$$(T-G) = (X-M) - (S - I) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

---

[1]- عبد الله محمد أشكاب ، أسامة الزوام السكبي ، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة و الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال المدة 2000 – 2008 ، مرجع سابق ، ص 4 .

[2]- سامي خليل نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، الكويت ، 1999 ، ص 1449 – 1450 .

يتضح من المعادلة رقم (3) ، أن وضع الموازنة العامة يتأثر بوضع الميزان التجاري ، و كذلك الفرق بين الادخار و الاستثمار في القطاع الخاص ، و من ثم فإن وضع الميزان التجاري له تأثير كبير في الموازنة العامة ، فعند تقييد حركة الواردات ، عن طريق رفع مستوى الرسوم الجمركية ، أو فرض قيود كمية على الواردات ، أو من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي ، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، و هذا كفيل بدوره بتخفيض حجم الواردات من خلال انخفاض الطلب عليهما ، مما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري ، و من المتوقع عندئذ أن يتجه الإنفاق العام على السلع المستوردة إلى الانخفاض مع زيادة حصيلة الإيرادات العامة و لاسيما إذا تم تقييد الواردات عن طريق زيادة الرسوم الجمركية ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن وضع الموازنة العامة .

يتضح مما سبق أن هناك علاقة وثيقة بين الموازنة العامة و التجارة الخارجية المتمثلة بالميزان التجاري ، فاختلاف اتجاه العجز و الفائض في كل من الموازنة العامة و الميزان التجاري ضمان لقيام التوازن في إطاره العام [1] ، فحدوث فائض في الموازنة العامة يؤدي إلى إصلاح العجز في الميزان التجاري ، و حدوث فائض في الميزان التجاري يعمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة .

[1]- محمود محمد داغر ، سلام عبد الجليل الشامي ، تحليل العلاقة بين القطاعين العام و الخارجي في ليبيا ، مجلة الساتل ، العدد الثالث ، مصراته جامعة 7 أكتوبر ، 2007 ، ص 121 .

الفصل الثاني _ تطور التجارة الخارجية في سورية

المبحث الأول – الملامح الرئيسية للتجارة الخارجية السورية .

المطلب الأول – مكونات الاقتصاد السوري

المطلب الثاني– هيكل التجارة الخارجية السورية.

المطلب الثالث – السياسات التجارية السورية .

المبحث الثاني – التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في سورية .

المطلب الأول – التركيب السلعي للصادرات السورية .

المطلب الثاني - التركيب السلعي للواردات السورية .

المطلب الثالث – التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية .

المبحث الثالث – تطور الميزان التجاري و درجة الانكشاف الاقتصادي في سورية :

المطلب الأول– تطور الميزان التجاري السوري.

المطلب الثاني– درجة الانكشاف الاقتصادي السوري .

المبحث الرابع – تحليل دالتي الصادرات و الواردات في التجارة الخارجية السورية .

المبحث الخامس – العلاقة السببية بين نمو التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول – الملامح الرئيسية للتجارة الخارجية السورية :

يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب أولها مكونات الاقتصاد السوري من الناتج المحلي الإجمالي ، و الصناعة و الزراعة ، أما المطلب الثاني فيتحدث عن هيكل التجارة الخارجية و مساهمة كل من القطاعين العام و الخاص فيها ، أما المطلب الثالث فيتحدث عن السياسات التجارية المتبعة في سورية .

المطلب الأول – مكونات الاقتصاد السوري :

يعد الاقتصاد السوري اقتصاد متعدد الموارد يعتمد على الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات فضلاً عن القطاع النفطي الذي سجل تطوراً كبيراً في مجال استخراج النفط والغاز ، كما يقوم النظام الاقتصادي السوري على التعددية الاقتصادية ، التي اتخذها منهجاً له ، إذ يوجد قطاعان عام و خاص فضلاً عن قطاع مشترك بينهما ، و قد عملت الحكومة السورية خلال السنوات الماضية على تطوير بعض المجالات الاقتصادية و تحديثها ، إذ سمحت للقطاع الخاص بمشاركة كبيرة في المجال الاقتصادي، و تعمل على تطوير القطاع العام الذي يشوبه كثير من الأخطاء و الروتين و البيروقراطية ، مما أدى إلى خسارة هذا القطاع و تدهور وضعه الاقتصادي .

تشكل التجارة الخارجية أحد أهم مكونات الاقتصاد السوري التي تشكل القاعدة الاقتصادية من صناعة ، و زراعة ، و خدمات قاعدة أساسية له ، لذلك عند الحديث عن مكونات الاقتصاد السوري ، لابد أولاً من الاطلاع على الناتج المحلي الإجمالي ،ثم على قطاعي الصناعة و الزراعة .

أولاً – الناتج المحلي الإجمالي السوري :

يعد تطور الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر أهمية تعبيراً عن حالة النمو الاقتصادية ، على الرغم من الإشكاليات التي تعترض عملية قياسه بدقة ، و خصوصاً تعدد أنواع الحسابات و اختلاف السلاسل الزمنية، كما يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً رئيسياً لكثير من الحقائق في اقتصاد بلد ما ، و منها متابعة التقلبات الاقتصادية قصيرة و متوسطة الأجل ، و مقارنة واقع الاقتصاد في بلد ما باقتصاديات أخرى من حيث التخلف أو التقدم [1] ، و كذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً في تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعات المختلفة (عام و خاص)، (صناعة ، زراعة ، إنشاء و تعمير ، خدمات ، ...) و يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه ((القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة ، عادة سنة واحدة ، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما ، و الخاضعة للتبادل في الأسواق ، وفق التشريعات المعتمدة ، بغض النظر ، إن تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج))[2] .

[1] - هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2005 م – 1425 ه ، ص 74 – 76 .
[2] - المرجع السابق ، ص 73 .

الجدول رقم (1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات خلال السنوات (2000 – 2008)(الوحدة : مليار ل.س)

	2000		2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القمة	%
الزراعة	223.7	**25**	281.1	**22**	305.3	**20**	347.3	**20**	389.8	**19**	446.2	**19**
الصناعة	272.5	**30**	331.9	**26**	418.8	**28**	543.9	**32**	628.1	**31**	782.7	**34**
البنـــاء و التشييد	28.9	**3**	44.9	**4**	59.1	**4**	66.9	**4**	72.5	**4**	78.1	**3**
تجـــارة الجملـــة و المفرق	134.4	**15**	221.3	**17**	302.6	**20**	286.3	**17**	372.8	**18**	378.7	**17**
نقـــل و مواصلات	113.8	**13**	141.5	**11**	160.8	**11**	182.1	**11**	201.1	**10**	223.9	**10**
مـــال و تأمين	33.1	**4**	48.2	**4**	67.8	**5**	85.7	**5**	113.2	**6**	129.8	**6**
خـــدمات المجتمع و الشخصية	21.1	**2**	31.4	**3**	37.1	**2**	42.5	**2**	48	**2**	52.2	**2**
أخرى	76.8	**8**	165.4	**13**	152.9	**10**	138.2	**9**	191	**10**	199.9	**9**
المجموع	904.6	**100**	1266.8	**100**	1506.4	**100**	1704.9	**100**	2017.8	**100**	2291.5	**100**

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية لعام 2009 ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجداول 28 / 15 و 29 / 15 .

يتضح من الجدول السابق ما يأتي :

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي من(904.6) مليار ل. س عام 2000 إلى(2291.5) مليار ل.س عام 2008 ، و ذلك بزيادة قدرها (13.5%) في العام 2008 عن العام 2007 .
- شكلت الزراعة 25 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 و ذلك بقيمة مقدارها (223.7) مليار ل.س ، و يلاحظ انخفاض نسبة القطاع الزراعي باستمرار إلى أن وصلت إلى 19 % من الناتج في العام 2008 على الرغم من ارتفاع قيمة ناتج هذا القطاع إلى أن وصل إلى (446.2) مليار ل.س .
- زيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي من 30 % عام 2000 إلى 34 % في العام 2008 ، إذ بلغت قيمة ناتج هذا القطاع في العام 2008 (782.7) مليار ل.س .

- حافظ قطاع البناء و التشييد على نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ، أما قطاع تجارة الجملة و المفرق فقد تذبذبت حصتها بين ارتفاع و هبوط ، إذ بلغت نسبتها في العام 2000 (15 %) من الناتج ، و ارتفعت في العام 2005 إلى 20 % ، ثم هبطت إلى 17 % في العام 2008 .

ثانياً – تطور الصناعة السورية :

يشكل القطاع الصناعي ،لأي بلد ، ركناً أساسياً من أركان العملية الاقتصادية و الاجتماعية إذ إنه يحتوي على سلسلة طويلة و متنوعة من العمليات الإنتاجية التي تؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي الذي يمكن من خلاله تعبئة الموارد المادية و البشرية المتوافرة في البلاد ، كما أنه يسهم في عملية التطور التكنولوجي ، و مسيرة التنمية الاقتصادية ، و يعمل على رفع مستوى المعيشة [1].

لذلك يعد القطاع الصناعي في سورية ، جوهر عملية التنمية ، لما له من أهمية في تلبية احتياجات السكان من السلع الاستهلاكية ، و الإنتاجية ، كما يساهم في تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية كلها ، و يعمل على استهلاك منتجات قطاعات أخرى كالزراعة و غيرها ، و يعمل على توفير فرص عمل لنسبة كبيرة من السكان ، فضلاً عن مساهمته في تكوين الناتج الإجمالي ، و تحقيق التوازن في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

كما أنه يعاني من مجموعة من الصعوبات و المعوقات التي تقف في وجه تطوره ، و خصوصاً في المرحلة القادمة و هي مرحلة الانفتاح التجاري بين الأسواق العالمية من خلال الحرية التجارية التي تنادي بها منظمة التجارة العالمية ، و الشراكة الأوروبية ، و منطقة التجارة العربية .

[1] - عبدو الحمصي ، الصناعات التحويلية في القطاع العام و دورها في الاقتصاد السوري ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني ، 1998 ، ص 139.

الجدول رقم (2) تطور الإنتاج الصناعي السوري خلال السنوات 2000 – 2008 .

الأعوام	2000	2004	2005	2006	2007	2008
ص.تحويلية	327303	408632	575584	701709	783831	906911
ص.استخراجية	262073	272007	393758	458768	517730	672408
ماء و كهرباء	42325	27351	86976	94482	118032	152386
المجموع	631701	707990	1056318	1254959	1419593	1731705
معدل النمو	-	10.6	49	18.8	13	21.9
ص.ت/ المجموع	51.8	57.7	54.5	55.9	55.2	52.3
ص.استخراجية /المجموع	41.5	38.4	37.3	36.5	36.4	38.8
ن . م . إ	904622	1266891	1506440	1704974	2017825	2291529
المجموع /ن.م .إ	69.8	55.8	70	73.6	70.3	75.5

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام 2009 – 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء – الجداول 13 / 5 .

– النسب المئوية حسبت من قبل الباحث .

يوضح الجدول رقم (2) أعلاه قيمة الإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعة في سورية خلال السنوات (2000 – 2008) و يتضح ما يأتي :

- ارتفاع قيمة إنتاج الصناعات التحويلية من (327303) مليون ل. س عام 2000 إلى (906911) مليون ل. س عام 2008 على الرغم من انخفاض نسبة إنتاج الصناعات التحويلية إلى إجمالي إنتاج القطاع الصناعي من (56.4 %) عام2004 إلى (52.3%) عام 2008 ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (37.3 %) عام 2004 إلى (48.9 %) عام 2005، و يلاحظ التطور الكبير الحاصل في إنتاج هذا القطاع.
- ارتفاع قيمة الصناعات الاستخراجية من (262073) مليون ل .س عام 2000 إلى (672408) مليون ل. س عام 2008 .

- ارتفاع قيمة إنتاج الكهرباء و الماء من (42325)مليون ل.س عام 2000 إلى (152386)مليون ل.س عام 2008 .
- ارتفاع قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي من (631701) مليون ل. س عام 2000 إلى (1731705) مليون ل.س عام 2008 ، و ذلك بمعدل نمو قدره (10.6 %) عام 2004 ، و معدل نمو قدره (47.6 %) عام 2005 ، و بمعدل نمو قدره (21.9 %) في عام 2008 ، أي بمعدل نمو وسطي مركب قدره (22.6 %).

يلاحظ مما سبق ارتفاع قيمة الإنتاج في القطاعات الصناعية الثلاثة التحويلية ، و الاستخراجية ، و الكهرباء و الماء ، و يلاحظ أيضاً من الجدول السابق انخفاض نسبة الصناعات التحويلية من مجمل القطاع الصناعي ، و ارتفاع نسبة الكهرباء و الماء من 3.9% عام 2004 إلى 8.2 % عام 2005 ، أي نلاحظ تضاعف نسبة الكهرباء و الماء من مجمل القطاع الصناعي خلال هذه السنوات الأربع فقط ، و ذلك نتيجةً لتزايد أهمية إنتاج الطاقة الكهربائية و إعادة سياسة تسعير الطاقة الكهربائية ، و الاهتمام بها خلال هذه المدة .

ثالثاً – تطور الزراعة في سورية :

يعد القطاع الزراعي في سورية ركيزة أساسية في التنمية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، إذ تعد الزراعة أكبر قطاع منتج في سورية ، و تؤدي دوراً مهماً في تحسين الميزان التجاري ، كما تعد مصدراً رئيسياً أو ثانوياً لعدد كبير من السكان ، و فضلاً عن أنها تعد مولداً أساسياً للنشاطات الاقتصادية في القطاعات الأخرى و لاسيما قطاعي الصناعة و الخدمات .

و يؤدي القطاع الزراعي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت نسبة مساهمته (37.3 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 ، إلا أنها انخفضت لتصل إلى نحو (28 %) من الناتج المحلي في عام 2008 (الجدول رقم (3)) .

الجدول رقم (3) قيمة الإنتاج الزراعي و نسبته من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2000 – 2008

السنوات	ن . م . إ	إنتاج زراعي	% للزراعة من الناتج	إنتاج نباتي	% للنباتي من الزراعة	إنتاج حيواني	% للحيواني من الزراعة
2000	904622	337098	37.3	215382	63.9	121716	36.1
2004	1266891	419428	33.1	272566	64.9	146862	35.1
2005	1506440	452360	30	288142	63.7	164219	36.3
2006	1704974	506537	29.7	329712	65	176756	35
2007	2017825	562805	27.9	338721	60	224084	40
2008	2291529	641772	28	397678	62	243994	38

المصدر المجموعة الإحصائية لعام 2009 ، المكتب المركزي للإحصاء – الجداول 3 / 4 ، 47 / 15

–النسب المئوية حسبت من قبل الباحث

و قد حققت سورية الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الرئيسية خلال السنوات الماضية ، و ذلك بشقيها الحيواني و النباتي ، و كما يتضح من الجدول السابق سيطرة القطاع النباتي على القطاع الزراعي، فقد بلغت نسبة القطاع النباتي نحو 63.9 % في عام 2000 من هذا القطاع ، و قد حافظ هذا القطاع على هذه النسبة تقريباً خلال السنوات اللاحقة إذ وصلت هذه النسبة في عام 2008 نحو (62 %) .

كما تسهم الزراعة بدور مهم في التجارة الخارجية في سورية إذ بلغت قيمة الصادرات السورية في عام 2008 نحو (707798) مليون ل. س منها (48966) [1] مليون ل . س صادرات زراعية ، و بذلك تشكل الصادرات الزراعية نحو 6.9% من الصادرات السلعية السورية ، وهي نسبة منخفضة بالنسبة إلى إنتاج هذا القطاع مما يفرض تحسين واقع صادرات القطاع الزراعي السوري .

المطلب الثاني – هيكل التجارة الخارجية السورية :

تتكون البنية الهيكلية للاقتصاد السوري من ثلاثة قطاعات أساسية ، و هي القطاع العام و القطاع الخاص و المشترك ، و قد مرت العلاقة بين القطاعين العام و الخاص في سورية بعدة مراحل هي[2]:

1 – المرحلة الأولى (1946 – 1959) : امتدت هذه المرحلة منذ الاستقلال حتى التأميمات الأولى ، و قد شهت هذه المرحلة تعايشاً مابين القطاعين العام و الخاص مع سيادة القطاع الخاص في حجم الإنتاج السلعي .

2 – المرحلة الثانية (1960 – 1974) : جرى في هذه المرحلة توسيع التأميمات و زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، و تراجع دور القطاع الخاص بسبب إحجامه عن التوظيف في الظروف السياسية الجديدة .

[1]- المجموعة الإحصائية لعام 2009 ، المكتب المركزي للإحصاء ، الجدول 6 / 9 ص، 275 .
[2] - قدري جميل ، التعددية الاقتصادية في ظل التطورات الحديثة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية ، دمشق ، 2008 ، ص 6 .

3 – المرحلة الثالثة (1975 – 1992) : شهدت هذه المرحلة توسعاً هائلاً لدور الدولة على حساب التوظيفات الجديدة التي قامت بها و تحجيماً كبيراً لدور القطاع الخاص و خاصة في المجالات الإنتاجية ، و لم يرافق ذلك تدخل فعال للدولة عبر الأدوات الاقتصادية .

4 – المرحلة الرابعة (1992 – حتى اليوم) : شهدت هذه المرحلة تناقصاً و تراجعاً في دور الدولة و بداية صعود القطاع الرأسمالي الخاص في المجالات كلها ، و إن كان يغلب على نشاطه العمل خارج مجالات الإنتاج المادي .

أي إنه يلاحظ من خلال هذه المراحل أن القطاع العام منذ عام 1963 سيطر على مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي ، بما في ذلك نشاط التجارة الخارجية ، و ذلك بغية التوصل إلى معالجة اختلال معادلة التوازن الاقتصادي في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و العجز في القطع الأجنبي ، و ذلك لتحقيق إمكانية تأمين مستلزمات الإنتاج الصناعي و الزراعي ، و لتأمين حاجات الاستهلاك الشعبي ، و لتسويق المنتجات الفائضة من حاجات الاستهلاك الأساسية و تصديرها [1].

إلا أن هذه السيطرة الكبيرة للقطاع العام لم تستمر طويلاً إذ عملت الحكومة على إحداث بعض التغيرات و الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة بهدف تنشيط القطاع الخاص في العملية الإنتاجية ، و قد تركزت هذه الإصلاحات الاقتصادية على تنشيط دور القطاع الخاص في جميع مجالات الصناعة و التجارة و الخدمات و السياحة ، و غيرها من القطاعات ، كما عملت هذه الإصلاحات الاقتصادية على تحرير جزئي للتجارة

[1] - مفيد عبد الكريم ، دور القطاعات الاقتصادية العام و الخاص في التجارة الخارجية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول التنمية و التجارة الخارجية في سورية ، دمشق ، 1995 ، ص 27 .

الخارجية ، مما أدى إلى مضاعفة قيمة الصادرات و الواردات مرات عدة خلال أعوام قليلة شارك فيها كلُ من القطاعين العام و الخاص .

و يتضح من بيانات الجدول رقم (4) ما يأتي :

- سيطرة القطاع العام على الصادرات السلعية خلال المدة المدروسة على الرغم من تراجعه من 73.7 % من إجمالي قيمة الصادرات في العام 2000 إلى 40 % في العام 2008 ، مما يدل على تحسن وضع القطاع الخاص خلال هذه المدة حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي قيمة الصادرات من (26.3 %) عام 2000 إلى (60 %) في العام 2008 ، مما يدل على تحسن وضع هذا القطاع خلال السنوات القليلة الماضية و ذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تدعو إلى تحسين وضع القطاع الخاص في الاقتصاد السوري .

الجدول رقم (4) مساهمة القطاعين العام و الخاص في التجارة الخارجية السورية خلال المدة (2000 – 2008) .

البيان	قطاع عام			قطاع خاص			% من إجمالي الصادرات		%من إجمالي الواردات	
	الصادرات	الواردات	الميـــــــزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميـــــــزان التجاري	قطـــاع عام	قطـــاع خاص	قطـــاع عام	قطـــاع خاص
2000	178976	45654	+133322	37214	141881	-104667	73.7	26.3	24.3	75.7
2001	202010	47433	+154577	41139	172515	-131376	83	17.7	21.6	78.4
2002	244770	67093	+177678	71148	168661	-97513	79.2	20.8	23.4	76.6
2003	210035	55454	+154581	55004	181364	-126360	79.3	20.7	23.4	76.6
2004	184036	77035	+107001	162130	279984	-117854	73.9	26.1	23.5	76.5
2005	212930	169265	+43665	211370	333104	-121734	50.2	49.8	33.7	66.3
2006	226094	207519	+18575	278918	323805	-44887	44.7	45.3	39	61
2007	245567	286209	-40642	333467	398347	-64880	42.4	75.6	41.8	58.2
2008	283481	291472	-7991	424357	547947	-124490	40	60	34.7	65.3

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2001 – 2009) ، المكتب المركزي للإحصاء .

- سيطرة القطاع الخاص على الواردات السلعية السورية خلال مدة الدراسة ، إذ بلغت نسبة واردات القطاع الخاص في العام 2000 نحو (75.7 %) من إجمالي الواردات و قد حافظ هذا القطاع على هذه النسبة تقريباً على الرغم من انخفاضه خلال السنوات (2005 – 2008) إذ بلغت هذه النسبة (65.3 %) في العام 2008 ، و تعود هذه النسب المرتفعة للقطاع الخاص إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

1 – إجراء كثير من التعديلات اللازمة في البيئة التشريعية و التنظيمية القائمة المتعلقة بالعمل التجاري و الاستيراد و التصدير ، و قوانين أنظمة القطع ، و كذلك التشريعات اللازمة لمنع الاحتكار و تشجيع المنافسة في الأسواق [1] .

2 – السماح للمصارف المرخصة بمنح التسهيلات المصرفية بالعملات الأجنبية لمن يرغب من المستوردين من القطاع الخاص في تمويل الاستيراد بالقطع الأجنبي بعد الحصول على الضمانات اللازمة على أن يتم تسديد هذه التسهيلات بالعملات الأجنبية من إيداعات المستورد في حساباته بالعملات الأجنبية لدى المصارف المرخصة المغذاة بشيكات أو حوالات مصرفية واردة من الخارج[2] .

- أما الميزان التجاري للقطاع العام فإنه كان في حالة فائض مستمر ، و يعود ذلك بسبب تزايد قيمة صادرات النفط الخام على الرغم من انخفاض كميات تصديره و ذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط

[1] - هناء يحيى سيد أحمد ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية ، في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال المدة / 1980 – 2005 / ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تشرين ، 2007 ، ص 61 .

[2] - مطانيوس حبيب ، الشراكة السورية الأوروبية و قطاع الصناعة (الآثار و المهام) ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول قضايا اقتصادية راهنة ، دمشق ، 2006 .

خلال هذه المدة ، أما في العامين 2007 – 2008 فإن الميزان التجاري للقطاع العام كان في حالة عجز و ذلك بسبب زيادة مستوردات القطاع العام خلال هذين العامين .

- وقوع الميزان التجاري للقطاع الخاص في حالة عجز دائم ، و يعود إلى أسباب كثيرة منها[1]:

1 – بنية الصناعة في القطاع الخاص ، و اعتمادها على الصناعات الاستهلاكية – خصوصاً الغذائية منها – و من المعلوم أن هذه الصناعات قليلة القيمة المضافة لكونها تعتمد على مدخلات مستوردة تمثل القسم الأكبر من التكلفة .

2 – الحماية التي كان القطاع الخاص يعتمد عليها ، و التي كانت تحقق له الجزء الأكبر من أرباحه التي كانت توفر له الحماية من المنافسة الخارجية ، مما أدى بهذا القطاع على المدى الطويل إلى إهمال جانب الكفاءة و الاعتماد على التصدير في ظل احتكاره للسوق الداخلية مما أدى إلى انخفاض جودة إنتاجه و عجزه عن المنافسة أمام السلع الأجنبية .

مما سبق و على الرغم من تحسن وضع القطاع الخاص و عودة سيطرته على قسم كبير من التجارة الخارجية ، إلا أنه يمكن القول : إن وضع القطاعين العام و الخاص غير قادرين على غزو الأسواق الخارجية و تحقيق المنافسة الكبيرة أمام السلع الأجنبية بوضعهما الحالي ، فالقطاع العام ضعيف القدرة الإنتاجية ، و القطاع الخاص يعتمد على الصناعات الاستهلاكية ذات القيمة المضافة الضعيفة ، و من ثم لا بد من تحسين وضع كل منهما لكي يكون قادراً على المنافسة أمام السلع الأجنبية .

[1] - هناء يحيى سيد أحمد ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية ، في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال المدة / 1980 – 2005 / ، مرجع سابق ، ص 63 .

المطلب الثالث – السياسات التجارية السورية :

تختلف السياسات التجارية المتبعة من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و طبيعة العمل فيها و سياساتها العامة و توجهاتها السياسية و الاقتصادية ، و طبيعة الاقتصاد السائد فيها ، ومنه يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها ((جميع الإجراءات المتعلقة بضبط حركة المستوردات و الصادرات))[1]، كما تعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية منها[2]:

1. زيادة موارد الخزينة العامة للدولة التي يتم توفيرها عن طريق مرور السلع و الخدمات عبر الحدود القومية للدولة ، و حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ، أي تخليصها من المؤثرات الخارجية التي يمكن أن يكون لها آثاراً ضارة في الصناعة المحلية.
2. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الدولية ، أي البيع بسعر أقل من سعر التكلفة .
3. حماية الصناعة الناشئة ، أي الصناعة حديثة العهد في الدولة ، إذ يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها .
4. حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كالانكماش ، و التضخم .
5. تشجيع التوظيف و مكافحة البطالة في قطاعات التصدير .

[1] - محمد العمادي ، 1998 ، سياسات التجارة الخارجية في الثمانينيات و آفاقها في التسعينيات ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ، الحادية عشرة ، دمشق ، ص3 .
[2] - محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1993 ، ص 279 .

كما تؤدي السياسة الإستراتيجية التجارية دوراً مهماً كمحدد للأداء الصناعي و من ثم للنمو الاقتصادي ، و ذلك من خلال التحفيز [1] ، أي (من خلال تحفيز الصادرات الصناعية) .

هذه الأهداف قد تزداد أو تنقص من دولة إلى أخرى ، و من نظام اقتصادي إلى آخر ، لكن بالنسبة إلى سورية من المؤسسات المسؤولة عن سياسة التجارة الخارجية السورية ؟ أولاً ، و ما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ؟ثانياً ، و من ثم أخيراً ما السياسات المتبعة في سورية ؟.

أولا – المؤسسات المسؤولة عن سياسة التجارة الخارجية السورية :

تعد وزارة الاقتصاد مسؤولة عن وضع سياسة التجارة الخارجية بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة بما يضمن الانسجام بين سياسة التجارة و الأهداف التنموية للاقتصاد الوطني ، و يتم التنسيق بين وزارة المالية و وزارة الاقتصاد لتحديد الرسوم الجمركية على السلع و المواد المستوردة و المصدرة و بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية العامة ، في حين تقوم المديرية العامة للجمارك بتنفيذ الأحكام و القرارات الصادرة عن وزارة الاقتصاد ، أما مؤسسات التجارة الخارجية فقد كانت تقوم بعمليات الاستيراد و التصدير ، و التي تم دمجها في عام 2003 بمؤسسة واحدة هي المؤسسة العامة للتجارة الخارجية فضلاً عن مركز التجارة الخارجية التي أوكل إليه مهام الدعاية و الترويج و البحث عن الأسواق الخارجية و الاشتراك في المعارض الدولية ، إلا أن هذه المهام في الوقت الحالي غير مفعلة و يقتصر عمله على الرقابة على تصدير بعض المواد(2) .

[1] - Kirkpatrick, Colin. *Does Trade Liberalization Assist Third World Industrial Development: Experience and Lessons of the 1980s*. Development and Project Planning Center, University of Bradford, New Series Discussion Paper No. 49. 1994.

[2]- هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية ، تحليل الاقتصاد الكلي السوري ، 2005 ، ص 43 .

ثانياً – أهداف التجارة الخارجية السورية :

تتمحور أهداف التجارة الخارجية حول هدف رئيسي واحد ، و هو تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الصادرات و الواردات ، و تحديث القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال زيادة القيمة المضافة في الإنتاج و التصنيع و تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و تطوير التبادل الاقتصادي مع الدول العربية و الأجنبية .

و يتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية[1] :

1 - تنويع الهيكل السلعي للصادرات إلى الأسواق العالمية و تشجيع الصادرات .

2 - زيادة القيم المضافة في الصادرات و لاسيما الصادرات المصنعة و النصف مصنعة (من خلال التركيز على التقنية العالية و المتوسطة) و تحسين جودتها للمنافسة في الأسواق العالمية .

3 - رفع مساهمة صادرات قطاع الصناعات التحويلية في التركيب الهيكلي للصادرات و تخفيف الاعتماد على المواد الأولية .

4 - في مجال المستوردات كانت الخطة تهدف إلى تغطية الاحتياجات الاستيرادية و نقل التجهيزات الرأسمالية و توطينها ثم تطويرها وفق حاجتنا الإنتاجية المحلية ، و بما تسهم في تنمية اقتصادنا، و لهذا كان الهدف الأساسي تغيير بنية المستوردات من سلع استهلاكية إلى سلع وسيطة و إنتاجية ثم تقليص المستوردات عن طريق تطوير بدائلها من السلع المحلية .

5 - التركيز على تطوير تصدير الخدمات (السياحة و النقل) .

6 - جلب التدفقات الرأسمالية المباشرة و التي تسهم في تطوير البنية الإنتاجية و توطين التقانة و الوصول إلى الأسواق الأجنبية .

[1] - المرجع السابق ، ص 43 – 44 .

7 -تعظيم الاستفادة من القروض و المنح بالطرائق المناسبة .

و من خلال دراسة واقع التجارة الخارجية نجد أن معظم هذه الأهداف غير متحققة على صعيد الواقع، إذ ما تزال الصادرات النفطية و المواد الخام هي المسيطرة على الصادرات السلعية (انظر الجداول 5 ،6، 7 من هذه الرسالة).

ثالثاً– السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية السورية :

تقسم السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية إلى سياستين رئيسيتين ، هما : السياسة المتبعة في مجال الاستيراد ، و السياسة المتبعة في مجال التصدير .

1–السياسة المتبعة في مجال الاستيراد :

اتسمت سياسة التجارة الخارجية السورية في مجال الاستيراد بالنقاط الآتية :

أ – ربط الاستيراد بالتصدير : كان الهدف الأساسي من هذه العملية ترشيد عمليات الاستيراد و العمل على تأمين المواد و مستلزمات الإنتاج و السلع اللازمة و الضرورية للفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية جميعها ، و العمل على تأمين حاجات المواطن من المواد و السلع الأساسية و الحد من دخولها بالطرائق غير النظامية .

ب – سياسة إحلال بدائل المستوردات : و ذلك بهدف توفير موارد القطع الأجنبي و توجيهها نحو فعاليات أخرى تحتاج إليها و لاسيما الصناعات و المشاريع الإنتاجية التي تحقق هذه الغاية .

ح –حصر استيراد العديد من المواد و السلع ببعض جهات القطاع العام : لكن مع بداية الانفتاح الاقتصادي و صدور قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته ، و من ثم صدور القانونين

رقم 8 ، 9 لعام 2007 ، و كذلك توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الدخول في مفاوضات الشراكة السورية الأوروبية ، و توقيع الاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول، قامت سورية باتخاذ العديد من الإجراءات في مجال الاستيراد منها :

- السماح باستيراد معظم المواد المقيدة و المحصورة بمؤسسات التجارة الخارجية من قبل القطاع الخاص .
- السماح باستيراد المواد و المنتجات كلها التي لا يوجد لها إنتاج محلي أو التي لا تكفي حاجة الاستهلاك المحلي ، أو تلك التي كانت تدخل بشكل غير نظامي و التي كانت ممنوعة بهدف حماية الصناعة الوطنية ، وأصبح من الممكن حمايتها من خلال الإجراءات الجمركية.
- قرار فك الارتباط بين عمليات الاستيراد و التصدير الذي عمل على محاربة ظاهرة التصدير الوهمي و المتاجرة بقطع التصدير و تخفيف تكاليف الاستيراد المسدد قيمتها من حصيلة قطع التصدير .
- إلغاء العمل بشرط الاستيراد المباشر من بلد المنشأ و السماح بالاستيراد من بلد المنشأ و غير المنشأ مع استثناء عدد من المواد .
- إلغاء عمولات مؤسسة التجارة الخارجية على المواد و السلع المستوردة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

أدى صدور هذه القرارات و غيرها من القرارات التي ساعدت على تحرير التجارة الخارجية إلى إعطاء صورة جديدة عن السياسة التجارية المتبعة ،هذه الصورة التي ساعدت على الانفتاح التجاري مع الدول الأخرى و خصوصاً الدول العربية .

2 – السياسات المتبعة في مجال الصادرات :

تميزت المرحلة الماضية بعدم وجود أية سياسة أو إستراتيجية واضحة لموضوع التصدير و لكن هناك بعض الإجراءات و التعليمات التحفيزية المتواضعة التي اعتُمدت من قبل الحكومة منها(1) :

- إلغاء الموافقات المسبقة لتصدير معظم المواد كلها (باستثناء عدد قليل منها) .
- إلغاء مبدأ الحصول على إجازات التصدير و موافقاته و استماراته بشكل كامل .
- إلغاء عمولات مؤسسة التجارة الخارجية على التصدير .
- السماح للقطاع الخاص بتصدير منتجات القطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة كلها باستثناء مادة القطن المحلوج و مخلفاتها ، كما ألغي حصر تصدير مادة الغزول القطنية إلى تركيا و مصر و أوروبا و السماح بتصديرها من قبل القطاع الخاص إلى دول العالم كلها.
- إعفاء الصادرات الزراعية من ضريبة دخل الأرباح .
- السماح للمصدرين بالتنازل عن حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير و المحتفظ به لدى المصرف أصولاً .
- السماح للمسافرين باصطحاب منتجات سورية المنشأ و بحدود 500 ألف ل.س معفاة من إجازة التصدير .

فضلاً عن ذلك تقوم وزارة الاقتصاد و التجارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتبسيط عمليات الاستيراد و التصدير ، و إعادة صياغة مجموعة أحكام التجارة الخارجية النافذة ، كما أُحدثت هيئة لتشجيع

[1] - هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية ، الخطة الخمسية التاسعة ، ص 132 .

الصادرات ، و العمل على وضع قانون التجارة الالكترونية ، و ذلك كله بهدف تطوير عملية التصدير، و الوصول إلى صادرات ذات جودة عالية .

المبحث الثاني – التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في سورية :

يحاول هذا المبحث توضيح التركيب السلعي لكل من الصادرات و الواردات و ذلك من خلال دراسة بنية الصادرات و الواردات من حيث نوع الاستخدام ، و طبيعة المواد ، ثم البحث في التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات و الواردات السورية .

المطلب الأول – التركيب السلعي للصادرات السورية :

يحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية مدى تطور جودة الصادرات السلعية ، فكلما زادت نسب الصادرات المصنعة دل ذلك على مدى تطور الصناعة الوطنية ، و مدى التقدم التكنولوجي فيها من جهة ، و على مدى زيادة قدرة هذه الصناعة على تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني و العكس صحيح .

أولاً – الأهمية النسبية للصادرات :

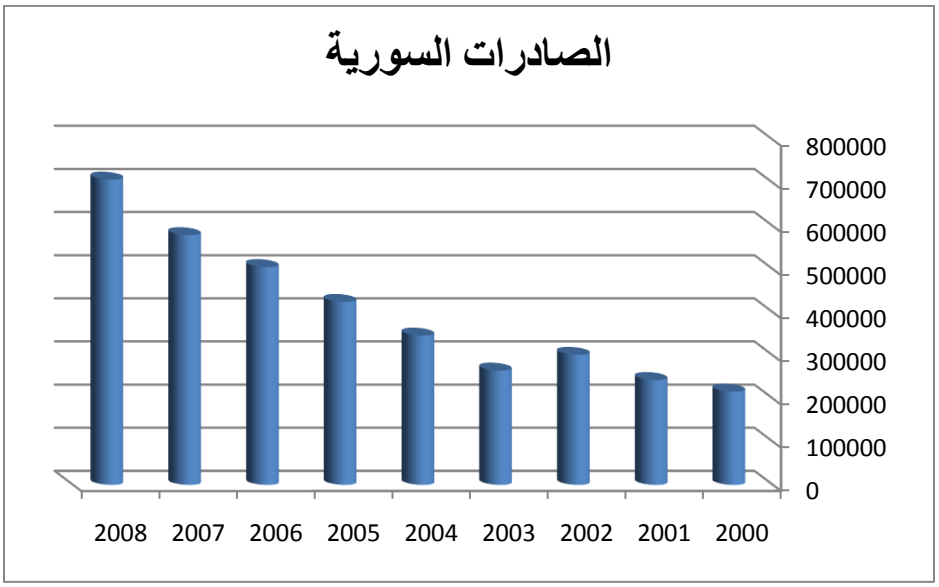
يؤدي العمل على زيادة الصادرات و عدم تقلبها من حيث الكم و القيمة ، و تفعيل زيادة الطلب عليها مع عدم تركزها النوعي و الجغرافي إلى زيادة القاعدة الإنتاجية و اتساعها ، و من ثم إلى زيادة قدرة الاقتصاد القومي على امتصاص الصدمات التي تواجهه من جراء التقلبات و الهزات و التطورات و الأزمات الاقتصادية التي تشهدها الأسواق العالمية و الدولية[1] ، كالأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 ، كما أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ، و إلى تغيير معدل التبادل

[1] - انظر شبير عبدالله عبدالله الحرازي ، واقع التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية الإماراتية خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (1990- 1999)، مجلة آفاق اقتصادية المجلد 23 ، العدد 90 ،1422 ه / 2002 م ، ص 21

التجاري لصالح البلد ، فضلاً عن أن العمل على زيادة الصادرات يؤدي إلى استغلال موارد كانت متعطلة أو خاملة و توجيهها نحو فروع النشاط الاقتصادي الموجه للتصدير ، من خلال توجيه جزء من رأس المال و العمل المتحققة في فروع القطاعات الاقتصادية النشيطة إلى الفروع الأخرى و المناطق الأقل نمواً، و أخيراً يمكن القول : إن العمل على زيادة الصادرات يؤدي بصفة عامة إلى تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و زيادته و تطبيق الأساليب الحديثة في إنتاج السلع التصديرية ، الأمر الذي يؤدي في مجمله إلى زيادة كبيرة و مستمرة في معدل النمو الاقتصادي .

و من دراسة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) ، يتضح لدينا التزايد المستمر و الكبير لقيمة الصادرات السورية خلال السنوات 2000 – 2008 ، ففي الوقت الذي بلغت فيه قيمة الصادرات في عام 2000 نحو (216190) مليون ل . س ، نلاحظ أنها بلغت في عام 2008 مليون ل . س (707798) وذلك بزيادة قدرها (491608) مليون ل .س ، في حين بلغ المتوسط خلال هذه المدة نحو (398693) مليون ل.س ، كما يتضح من الشكل رقم (1) .

الشكل رقم (1) : تطور الصادرات السلعية السورية خلال السنوات 2000 – 2008



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5).

يلاحظ من الشكل السابق أن قيمة الصادرات تضاعفت خلال هذه المدة الوجيزة بنحو ثلاثة أضعاف و نصف ، وبالعودة إلى الجدول رقم (1) في الملاحق الإحصائية يتضح لدينا أن النسب المئوية للصادرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 23.9 % عام 2000 إلى 28.6% عام 2007 ، و تعود هذه الزيادة المستمرة و الكبيرة خلال هذه المدة إلى مجموعة من الأسباب أهمها(1):

1 –تزايد قيمة صادرات النفط الخام ،على الرغم من انخفاض كميات إنتاجه ، و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية خلال المدة المدروسة .

2– تزايد الطلب على استيراد مستلزمات إقامة المشاريع الاستثمارية (وسائل إنتاج ، و تجهيزات ، و مواد أولية ، و سلع نصف مصنوعة) و لاسيما بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 .

[1] - انظر ، ممدوح سامي غانم ، خطوات تحرير معاملات ميزان المدفوعات و انعكاساته على الناتج المحلي الإجمالي في سورية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2007 ، ص 80

ثانياً – بنية الصادرات السلعية السورية :

شهدت الصادرات السورية نمواً ملحوظاً خلال المدة الأخيرة ، إذ ارتفعت القيمة الاسمية للصادرات من (216190) مليون ل.س عام 2000 إلى (707798) مليون ل. س عام 2008 ، أي تضاعفت بمقدار 3.27 مرة خلال هذه المدة .

أما تطور هذه الصادرات من حيث **نوع الاستخدام** ، فقد شكلت نسبة صادرات الاستهلاك النهائي في عام 2000 (11.6 %) من قيمة الصادرات السورية ، ثم تزايدت خلال المدة الماضية إلى أن وصلت إلى (40.7%)عام 2007 و (36.6%) عام 2008 (انظر الجدول رقم (5))، و تدل هذه النسب على عدم قدرة المنتجات السورية على دخول الأسواق العالمية بوضعها الحالي .

جدول رقم (5) تطور الصادرات السورية حسب نوع الاستخدام بملايين الليرات السورية خلال السنوات 2000 – 2008

العام	استهلاك نهائي	نسبتها من المجموع	استهلاك وسيط	نسبتها من المجموع	أصول ثابتة (رأسمالية)	نسبتها من المجموع	المجموع
2000	25106	**11.6**	190577	**88.1**	507	**0.3**	216190
2001	29728	**12.2**	212452	**87.4**	969	**0.4**	243149
2002	39395	**13**	260235	**86.3**	1923	**0.7**	301553
2003	30069	**11.3**	233712	**88.2**	1258	**0.5**	265039
2004	93848	**27.1**	250806	**72.4**	1512	**0.5**	346166
2005	118635	**27.9**	303907	**71.7**	1758	**0.4**	424300
2006	190344	**37.7**	311911	**61.7**	2757	**0.6**	505012
2007	235548	**40.7**	338302	**58.4**	5184	**0.9**	579034
2008	259108	**36.6**	442329	**62.5**	6361	**0.9**	707798

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء

حسبت النسب المئوية من قبل الباحث

- **ملاحظة** : لا تدخل أرقام النقد و بعض بنود الذهب في هذا التصنيف

المستوردات و الصادرات بالليرات السورية على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية : السعر الرسمي للدولار في عام 2000 للمستوردات 46.50 و للصادرات 46.00 ل .س في عام 2004 أصبح سعر الدولار للمستوردات و للصادرات (48.65) ل. س و في عام 2005 – 2006 سعر الدولار 50ل.س للاستيراد و للتصدير حسب السعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي .

كما يتضح من الجدول رقم (5) أعلاه أن نسبة صادرات الاستهلاك الوسيط هي النسبة المسيطرة على الصادرات السورية و تشكل هذه النسبة (88.1 %)عام 2000 ، و انخفضت إلى (58.4 %)عام 2007 و (62.5 %) عام 2008 .

أما صادرات الأصول الثابتة (الرأسمالية) فلم تتجاوز (0.9 %) في أحسن الأحوال خلال هذه المدة و هو في عام 2008 ، إذ كانت تشكل في عام 2000 (0.3 %) من مجموع الصادرات السورية و ارتفعت لتصل إلى (0.6 %) عام 2006 .

- تقسم الصادرات حسب **طبيعة المواد** إلى مواد خام ، و مواد مصنعة و مواد نصف مصنعة ، و يوضح الجدول الآتي تطور الصادرات السورية حسب طبيعة المواد و نسبة كل منها .

الجدول رقم (6) تطور الصادرات السورية حسب طبيعة المواد بملايين الليرات السورية خلال السنوات 2000 – 2008

العام	مواد خام	نسبتها من المجموع	مواد مصنوعة	نسبتها من المجموع	مواد نصف مصنوعة	نسبتها من المجموع	المجموع
2000	176564	**81.7**	28210	**13**	11416	**5.3**	216190
2001	199211	**81.9**	32482	**13.3**	11456	**4.8**	243149
2002	234874	**77.9**	52014	**17.3**	14665	**4.8**	301553
2003	204843	**77.3**	43571	**16.4**	16625	**6.3**	265039
2004	207358	**59.9**	87700	**25.3**	51108	**14.8**	346166
2005	257503	**60.7**	102476	**24.1**	64321	**15.2**	424300
2006	239211	**47.4**	193530	**38.3**	72271	**14.3**	505012
2007	256688	**44.3**	234839	**40.6**	87507	**15.1**	579034
2008	287808	**40.7**	279126	**39.4**	140864	**19.9**	707798

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء

حسبت النسب المئوية من قبل الباحث

يلاحظ من الجدول (6) أعلاه أن المواد الخام كانت ذات النصيب الأكبر بين هذه النسب ، إذ كانت في عام 2000 تشكل 81.7 % من قيمة الصادرات ، وانخفضت خلال المدة الماضية انخفاضاً تدريجاً إلى أن وصلت إلى 40.7 % عام 2008 ، و على الرغم من هذا التحسن فإن هذه الصادرات ذات

القيمة المضافة الضعيفة تلحق خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني مقارنة بالعائدات المحققة منها فيما لو صُنعت و صُدرت على شكل سلع مصنعة ، أما المواد المصنعة فقد ارتفعت من 13% عام 2000 إلى 40.6 % عام 2007 ، ثم انخفضت إلى 39.4%عام 2008.

أما المواد النصف مصنعة فقد كانت ذات النصيب الأقل من النسبة إذ شكلت 5.3% عام 2000 ، وارتفعت ارتفاعاً تدريجياً لتصل إلى19.9 % عام 2008 ، و إن دلت هذه النسب على شيء فإنما تدل على ضعف المركب التكنولوجي للصادرات السورية .

و يعود انخفاض حجم الصادرات السورية إلى ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية بسبب تدني نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة ، و إلى تدني نوعية المنتجات الصناعية السورية ، و عدم وجود شركات تسويقية كبيرة تعمل على ترويج السلع السورية في الأسواق الخارجية .

أما صادرات النفط الخام فقد كانت تشكل نسباً مرتفعة خلال السنوات الأولى من هذه المدة ، و قد ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام من (147370) مليون ل.س في عام 2000 لتصل إلى (196253) مليون ل.س في عام 2002 ، ثم عاودت الانخفاض لتصل إلى (135790) مليون ل.س عام 2004 ، لترتفع إلى (217778) مليون ل.س في عام 2008 ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال المدة الماضية على الرغم من انخفاض كمياتها بشكل مستمر بدءاً من العام 2002 إذ تناقصت من(24302) ألف طن في هذا العام لتصل إلى (7829) ألف طن في العام 2008 ، كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول رقم (7) : تطور الصادرات السلعية و النفط الخام خلال السنوات (2000- 2008) (الوحدة مليون ليرة سورية للقيمة ، ألف طن للكمية)

العام	الصادرات السلعية	قيمة صادرات النفط الخام	معدل النمو قيمة صادرات النفط الخام	كمية صادرات النفط الخام	معدل نمو كمية صادرات النفط الخام	نسبة صادرات النفط الخام إلى السلعية
2000	216190	147370	46.6	16584	- 5.7	68.2
2001	243149	168995	14.6	22735	37.1	69.5
2002	301543	196253	16.2	24302	6.8	65
2003	265039	165736	- 15.5	17844	- 26.5	62.5
2004	249014	135790	- 18	11383	- 36.2	54.5
2005	424300	178721	31.6	10199	-10.4	42
2006	505012	169575	- 5	8072	-20.8	33.6
2007	579034	184350	8.7	7614	-5.6	31.8
2008	707798	217778	18.1	7829	2.8	30.7

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام 1999 – 2009 _ المكتب المركزي للإحصاء .

كما يتضح من الجدول رقم (7) :

- انخفاض نسبة صادرات النفط من 68.2 % من إجمالي الصادرات السلعية عام 2000 و بشكل مستمر لتصل إلى 30.7 % عام 2008 ، و يشير تقرير البنك المركزي الأوروبي لعام 2010 حول تأثير الأزمة المالية العالمية و الركود في اقتصاديات البحر الأبيض المتوسط إلى أن نسبة الصادرات النفطية إلى مجمل الصادرات السورية(السلعية و الخدمية) في العام 2009 قد انخفضت إلى 20.9 % [1] ، و ذلك بسبب ارتفاع نسبة الصادرات التحويلية إلى السلعية ، مما

1- Michael Sturm and Nicolas Sauter , The impact of the global financial turmoil and recession on Mediterranean countries' economies , European Central Bank , Occasional Paper SERIES , NO 118 / AUGUST, 2010 , P 9 .

يدل على تحسن وضع الصادرات السورية و انخفاض نسبة التركز فيها و اعتمادها على مادة تصديرية واحدة .

- تذبذب قيمة صادرات النفط الخام بين ارتفاع و هبوط خلال المدة المدروسة ، على الرغم من انخفاض كميات تصديرها ، و ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام خلال هذه المدة .

تدل هذه النسب المرتفعة لصادرات النفط الخام على أن الصادرات السورية هي من الصادرات التي تعتمد اعتماداً أساسياً على تصدير سلعة واحدة ، و هي النفط الخام ، هذه السلعة ذات القيمة المضافة المنخفضة و ذات السعر الدولي المتذبذب مما ينعكس سلباً على قيمة الصادرات السورية ، وعلى ما تحصل عليه من القطع الأجنبي ، على الرغم من أن جزءاً كبيراً من هذا القطع الأجنبي الحاصل من جراء تصدير النفط الخام يعود إلى الخارج للحصول على مشتقات هذا النفط الخام ، و ذلك بسبب عدم قدرة المصافي الوطنية على مواجهة الطلب الداخلي من مشتقات هذا النفط ، مما يستدعي تطوير المصافي الوطنية بهدف تخفيض الاستيراد من المشتقات النفطية.

فضلاً عن انخفاض كميات النفط الخام المصدرة بسبب انخفاض كميات النفط المنتجة سنوياً – على الرغم من ارتفاع حصيلة هذه الصادرات من القطع الأجنبي– مما يشكل خطراً على الصناعة السورية في حال نضوبه ، و يضع الحكومة في موضع العمل على خلق موارد جديدة بدلاً من النفط الخام للقيام بمهامها الاقتصادية و الاجتماعية .

ثالثاً - أسباب ضعف الصادرات السورية :

على الرغم من تضاعف قيمة الصادرات السورية خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنه تبين من خلال التحليل السابق سيطرة النفط الخام على هذه الصادرات من جهة ، و سيطرة المواد الخام على الصادرات غير النفطية من جهة أخرى ، مما يدل على ضعف الصادرات السورية كماً و نوعاً ، و عدم قدرتها على غزو الأسواق الأخرى و ذلك للأسباب الآتية :

1. ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية بسبب تدني نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة ، و ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج .
2. تدني نوعية المنتجات الصناعية بسبب عدم قدرة الالتزام بالمواصفات المحددة في المواد الأولية و في المنتج النهائي ، و ضعف الرقابة على الصادرات ، و ضعف الدور الذي تمارسه كل من الهيئة العامة للمواصفات و المقاييس و مركز الاختبارات و البحوث الصناعية (1) .
3. غياب التنسيق بين الإنتاج و الاستهلاك و التصدير إذ يجب تخصيص حصة من إنتاج المصانع للتصدير و تكييفه بما يتلاءم و الطلب في أسواق التصدير(2).
4. اتسام النمط الإنتاجي بالصغر و غياب التقنيات المتقدمة ، و من ثم هبوط المستويات الإنتاجية و تخلف مستوى الجودة ، والتوجه نحو السوق الداخلية ، لارتفاع الطلب المحلي عليها (3) .
5. ضعف نشاط مركز التجارة الخارجية لتنشيط الصادرات ، و ضعف قدرته على تزويد الجهات المنتجة و المصدرة بالبيانات و المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية .

---

1 - انظر عبده الحمصي ، الصناعات التحويلية في القطاع العام و دورها في الاقتصاد السوري ، مرجع سابق ، ص 148 .
2 -محمود إبراهيم العلي ، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة و دوره في تنمية الصادرات في سورية ، أطروحة ماجستير ، دمشق ، 2002 ، ص 139 .
3 - فوزي عبد الخالق فائق ، توسع الصناعات التصديرية للنشاط الخاص للأقطار النامية ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 20 ، العدد 80 ، 1999 ، ص127 .

6. ضعف الخبرات التسويقية و الترويجية الوطنية بشكل عام ، و عدم توافر الاعتمادات اللازمة لحملات الترويج لدى شركات القطاع العام و الخاص على حدٍ سواء (1) .
7. الافتقار إلى فعاليات و خدمات التمهيد (التوضيب) و التحضير مع تدني مستوى التعبئة و التغليف .
8. محدودية الدور الذي تقوم به المؤسسات التمويلية في دعم الصادرات الوطنية ، و كذلك ضعف الحوافز الضريبية في دعم المؤسسات التصديرية [2] .

أدت هذه الأسباب إلى عدم قدرة الصادرات السورية على الوصول إلى الأسواق الخارجية و التركيز من قبل المنتجين على الأسواق الداخلية ، ذات الطلب المحدود ، و سيطرتها عليها من خلال الحماية التي كانت تؤمنها الحكومة السورية لهؤلاء المنتجين ، مما أدى إلى عدم تعرض السلع السورية للمنافسة الحقيقية ، التي تستوجب التطوير و التحديث بما يتلاءم وأذواق المستهلكين ، مما يؤدي إلى وضع الصناعة السورية أمام مشكلة كبيرة في حال انفتاح التجارة الدولية على الأسواق السورية ، على الرغم من تمتع الصناعة السورية بميزة نسبية ، إلا أنه يمكن تحسين وضع الصادرات السورية وتنميتها من خلال خطة مقترحة تقوم على محورين أساسيين وهما (3) :

المحور الأول : تحسين مواصفات السلعة السورية المصدرة من حيث ملاءمتها لذوق المستهلكين في أسواق التصدير ، و يبدأ برنامج الإنتاج من أجل التصدير من الخطوات الأولى للعملية الإنتاجية بحيث تتحول العملية التصديرية من تصدير فوائض الإنتاج المحلي إلى تصدير سلع منتجة للتصدير ، الأمر

1 - انظر عبده الحمصي ، الصناعات التحويلية في القطاع العام و دورها في الاقتصاد السوري ، مرجع سابق ، ص 148 .
2- حسان محمد سليمان ، تقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية بالتطبيق على سورية ، اطروحة ماجستير ، جامعة عين شمس ، 2007 ، ص 122 .
3 - محسن هلال ، تنمية الصادرات السورية في ضوء النظام التجاري الدولي الجديد ،غرفة تجارة دمشق، 1997 ، ص 37-36

الذي يتطلب برنامجاً متكاملاً للرقابة على الإنتاج و التعبئة و التغليف ، و وسائل الشحن ، و من بين أهداف البرنامج المتكامل تعظيم الإنتاج للوصول إلى السلعة المنافسة ، من الناحيتين الجودة و السعر المناسب .

المحور الثاني : التسويق الدولي ، و يتضمن العمل في هذا المحور ، دراسة الأسواق الدولية ، وقنوات التوزيع المناسبة ، و برامج عرض السلعة السورية في الأسواق و المعارض الدولية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الدولي على المنتجات السورية في تلك الأسواق الدولية ، و يشمل محور التسويق الدولي أيضاً تأمين الأسواق الدولية عن طريق استقرار العلاقات التجارية الخارجية السورية، حتى يمكن نفاذ السلعة و الخدمة السورية إلى الأسواق المستهدفة بسهولة و يسر و بأحسن الشروط الدولية .

المطلب الثاني – التركيب السلعي للواردات السورية :

تشكل المستوردات إحدى الأدوات المهمة للتنمية ، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع غير المتوفرة محلياً ، كما أنها وسيلة لتأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محلياً[1] كما يدل التركيب السلعي للواردات ، على مدى تطور مستوى الطلب المحلي ، فكلما زادت نسبة الواردات من السلع الأولية دل ذلك على تطور الاقتصاد الوطني ، و على حاجته إلى مواد مدخلات العملية الإنتاجية .

أولاً – الأهمية النسبية للواردات السورية :

تعمل الواردات على إمداد المجتمع بما يحتاجه من السلع و الخدمات الضرورية التي لا تتوافر مقومات إنتاجية لديه لإنتاجها، أو لارتفاع تكاليف الإنتاج لتلك السلع و الخدمات في حال إنتاجها محلياً ، كذلك تعمل الواردات على سد الفجوة بين الإنتاج و الاستهلاك المحلي ، فضلاً عن توفير السلع و الخدمات نصف المصنعة و المواد الخام و السلع الرأسمالية و التي تؤدي الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية ، و بالمقابل يمكن القول إن الزيادة المستمرة في الواردات و عدم تراجعها من حيث الكم و النوع ، يعد مؤشراً على انخفاض القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد القومي ، و من ثم الاعتماد المستمر على العالم الخارجي (2).

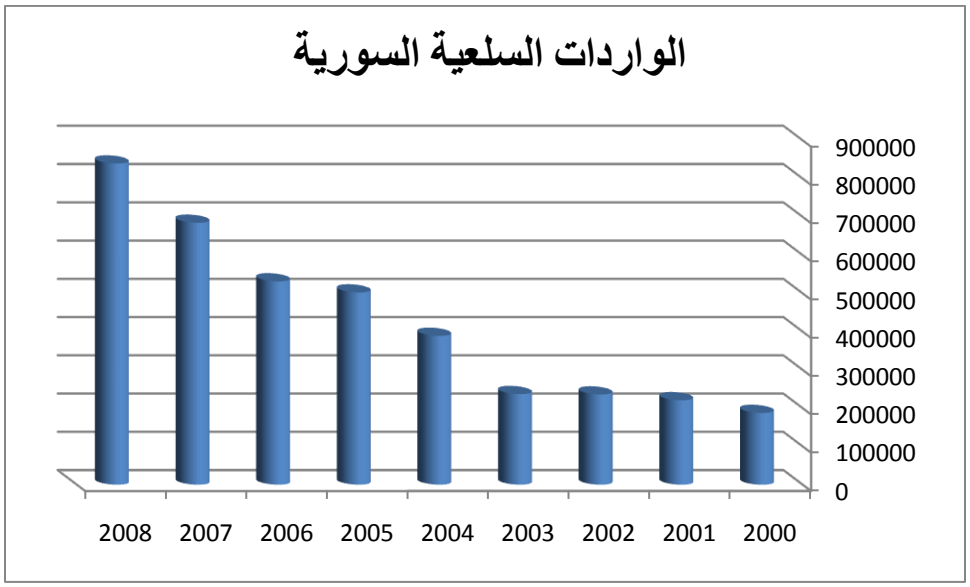
و باستعراض بيانات الجدول رقم (8) يتضح الارتفاع المستمر و الكبير في قيمة الواردات السورية من عام إلى آخر خلال المدة المحددة ، ففي الوقت الذي بلغت فيه قيمة هذه الواردات في عام 2000 نحو (187535)مليون ل.س وصلت هذه القيمة إلى (839419)مليون ل.س في عام 2008 ، و تجدر

[1]- منير الحمش ، هيكل الصادرات و المستوردات و توزعها الجغرافي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة ، دمشق ، 1990 ، ص 9

[2] - انظر شبير عبدالله عبدالله الحرازي ، ص 24 - 25 ، و كذلك عدنان كريم نجم الدين ، منهل مطر شوتر ، تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد 89 ، 2002 ، ص 111- 112

الإشارة إلى أن متوسط قيمة الواردات خلال هذه المدة بلغت نحو (427497.3) مليون ل.س خلال السنوات 2000 – 2008 ، و يلاحظ أيضاً أن قيمة الواردات تضاعفت خلال هذه المدة 4.47 مرة أي أربعة أضعاف و نصف تقريباً ، ومن الملاحظ أيضاً الارتفاع الكبير في قيمة الواردات في العامين 2004 و 2005 عن العام 2003 إذ بلغت قيمة هذه الواردات في العام 2005 (502369) مليون ل.س في حين كانت في عام 2003 نحو (236768) مليون ل.س أي بزيادة قدرها (265601) مليون ل.س أي بزيادة قدرها 112% خلال هذين العامين ، كما هو مبين في الشكل (2) .

الشكل رقم (2) تطور قيمة الواردات خلال السنوات 2000 – 2008 .



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (6)

يتضح من الشكل السابق التطور الكبير لقيمة الواردات خلال المدة المحددة ، وبالعودة إلى الجدول رقم (1) في الملاحق الإحصائية يتضح لدينا أن النسب المئوية للواردات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 20.7 % عام 2000 إلى 33.9 % عام 2007 ، و ذلك نتيجة تخفيف القيود على

الاستيراد ، و تخفيض الرسوم الجمركية ، و توفير مرونة أكبر في تمويل الواردات من قبل المصارف الخاصة ، فضلاً عن ارتفاع سعر صرف الليرة السورية ، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة قيمة الواردات و نسبها بشكل أكبر بكثير مما هو في الصادرات، مما يفسر تزايد عجز الميزان التجاري خلال الأعوام الأخيرة.

ثانياً – بنية الواردات السلعية السورية :

تتأثر بنية الواردات السلعية بمجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما [1]:

أ – العوامل الداخلية : التي يمكن ذكر أهمها :

- سياسة توزيع الناتج بين الاستهلاك و الاستثمار و معاملات المحتوى الاستيرادي لكل منها .
- سياسة الدول التجارية و هيكل الحماية السائد .
- استراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة فيما إذا كانت موجهة للداخل أو للخارج .

ب – العوامل الخارجية : و منها :

- السياسات التجارية للدول المتقدمة و لاسيما ما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية
- مستويات الأسعار العالمية .

شهدت الواردات السلعية السورية تطوراً ملحوظاً خلال المدة الأخيرة ، إذ ارتفعت القيمة الاسمية للواردات السورية من (187535) مليون ل.س عام 2000 إلى (839419) مليون ل.س عام 2008 ، أي إنها تضاعفت خلال هذه المدة 4.47 مرة ، و تعزى هذه الزيادة إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

- زيادة عدد السكان مما أدى إلى تزايد الفئات المستهلكة و من ثم زيادة الطلب على المستوردات .

[1]- مدين علي ، المستوردات السلعية و دورها في عجز الميزان التجاري ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ،1998، ص 102.

- ارتفاع مستوى المعيشة الناتج عن زيادة متوسط الدخل الفردي [1] .
- تطبيق سياسة تسهيل إجراءات الاستيراد فيما يتعلق بالسلع المستوردة بأموال المغتربين و بموجب نظام الاستيراد الاستثنائي ، مما أدى إلى زيادة المستوردات لكل من سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك نظراً للحاجة الملحة إليها [2] .
- تخفيض واسع النطاق في رسوم الاستيراد و إعطاء حوافز بعيدة المدى للقطاع الخاص [3] .
- صدور عدة مراسيم متتالية خلال الأعوام الأخيرة التي عملت أغلبها على تخفيض الرسوم الجمركية بشكل كبير من أهمها ، المرسوم 266 لعام 2001 ، و المرسوم 336 لعام 2002 ، و المرسوم 319 لعام 2004 ، و المرسوم 197 لعام 2005 الخاص بتخفيض رسوم السيارات ، و المرسوم 494 لعام 2006 [4] .
- السياسة الاقتصادية التي انتهجها القطر من خلال تحرير و تطوير التجارة الخارجية و التي تتمحور حول تخفيف القيود على عمليات الاستيراد و تبسيط إجراءاته ، و السماح للقطاع الخاص باستيراد مواد أساسية كانت محصورة بالقطاع العام .

أما بنية هذه الواردات السورية فهي : من حيث **نوع الاستخدام** : فقد حاز الاستخدام الوسيط على النسب الأعلى ، إذ بلغت هذه النسبة نحو 64.5% عام 2000 ، وانخفضت في عام 2004 إلى 33 % ، ثم عاودت الارتفاع إلى 79.6 % عام 2008 ، (انظر الجدول رقم (8)) .

---

[1]- هناء يحيى سيد أحمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تشرين ، 2007 – 2006 ، ص44

[2]- المرجح السابق ، ص 55 .

[3]- مطانيوس حبيب ، إجراءات الاستيراد و الرسوم الجمركية عم الموقع www.ALwatan.com

[4] - انظر ، منير الحمش ، هل حقاً تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة و العشرون ، 2010 ، ص 20 .

الجدول رقم (8) تطور الواردات السورية حسب نوع الاستخدام و نسبتها من إجمالي الواردات السورية خلال السنوات

2000- 2008 (بملايين الليرات السورية)

العام	استهلاك نهائي	نسبتها من المجموع	استهلاك وسيط	نسبتها من المجموع	أصول ثابتة	نسبتها من المجموع	المجموع
2000	24173	**12.9**	120855	**64.5**	42507	**22.6**	187535
2001	24992	**11.3**	135491	**61.4**	60261	**27.3**	220744
2002	33177	**14.1**	136026	**57.7**	66551	**28.2**	235754
2003	30086	**12.7**	143288	**60.5**	63394	**26.8**	236768
2004	59336	**15.3**	128497	**33**	201173	**51.7**	389006
2005	54452	**10.8**	350109	**69.7**	97807	**19.5**	502369
2006	61729	**11.6**	355399	**66.9**	114196	**21.5**	531324
2007	68132	**10**	499165	**72.9**	117259	**17,1**	684557
2008	70245	**8.4**	668523	**79.6**	100651	**12**	839419

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء .

حسبت النسب المئوية من قبل الباحث .

يلاحظ من الجدول رقم (8) أعلاه أن نسبة الأصول الثابتة (الرأسمالية) بلغت 22.6% عام 2000 من مجموع الواردات ، و حافظت تقريباً على هذه النسب حتى عام 2003 لترتفع فجأة في العام 2004 لتشكل 51.7 % ، ثم عاودت الانخفاض إلى 12 % عام 2008 .

أما الاستهلاك النهائي فقد شكل 12.9% من مجموع الواردات عام 2000، و ارتفعت في العام 2004 إلى 15.3 % ثم انخفضت في العام 2008 إلى 8.4 % .

- تقسم الواردات **حسب طبيعة المواد** إلى مواد خام ، و مواد مصنعة و مواد نصف مصنعة ، و يوضح الجدول الآتي تطور الواردات السورية حسب طبيعة المواد و نسبة كل منها .

الجدول رقم (9) تطور الواردات حسب طبيعة المواد و نسبتها إلى إجمالي الواردات

بملايين الليرات السورية خلال السنوات 2000 – 2008

العام	مواد خام	نسبتها من المجموع	مواد مصنوعة	نسبتها من المجموع	مواد نصف مصنوعة	نسبتها من المجموع	المجموع
2000	23233	**12.4**	70928	**37.8**	93374	**49.8**	187535
2001	22660	**10.2**	92409	**41.9**	105675	**47.9**	220744
2002	21621	**9.2**	101401	**43**	112732	**47.8**	235754
2003	26579	**11.2**	96031	**40.6**	114158	**48.2**	236768
2004	41141	**10.6**	184658	**47.5**	163207	**41.9**	389006
2005	41851	**8.3**	268265	**53.4**	192253	**38.3**	502369
2006	45094	**8.5**	302985	**57**	183245	**34.5**	531324
2007	53602	**7.9**	391359	**57.1**	239596	**35**	684557
2008	73433	**8.7**	421899	**50.3**	344087	**41**	839419

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء

حسبت النسب المئوية من قبل الباحث

يلاحظ من الجدول السابق أن المواد الخام شكلت 12.4% عام 2000 و انخفضت إلى 7.9 % عام 2007 ، أما المواد المصنعة فقد شكلت 37.8% من قيمة الواردات عام 2000 و ارتفعت إلى 57.1 % عام 2007 وانخفضت إلى 50.3 % عام 2008 ، و شكلت المواد النصف مصنعة 49.8% عام 2000 وانخفضت في عام 2007 إلى 35 % ، لترتفع في العام 2008 إلى 41 % .

من ملاحظة النسب السابقة للواردات من حيث طبيعة المواد و نوع الاستخدام نستنتج أن أغلب هذه المستوردات هي من المواد الكمالية ، و الفاخرة، و الأصول الثابتة و المواد الثابتة و المواد المصنعة ذات القيمة المضافة العالية التي تُلحق خسارة كبيرة بأرصدة القطع الأجنبي .

المطلب الثالث – التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية :

يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية مسار التعامل للدولة مع العالم الخارجي و مناطق و مجموعات دول العالم المختلفة ، و مدى ارتباط و اعتماد الاقتصاد القومي في علاقاته الخارجية على دولة أو مجموعة دول .

و من الأهمية بمكان القول : إن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية يتأثر بدرجة كبيرة بالعلاقات السياسية بين الدول ، إذ إن تدفق السلع و الخدمات بين أكثر من دولة ، ما هو إلا نتيجة لتحسن العلاقات السياسية في المقام الأول أو لوجود مصالح اقتصادية أو اتفاقات تجارية ، إن تحسن العلاقات السياسية و الاقتصادية بين الدول يؤدي إلى إزالة معظم القيود الجمركية الكمية و السعرية ، و المعوقات الأخرى المتمثلة في الوسائل الحمائية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري للدولة مع العالم الخارجي و بالعكس (1) .

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول النامية مازالت تبذل العديد من المحاولات لتحسين و تنويع منتجاتها التصديرية مع عدم تركزها الجغرافي ، إلا أنه مازالت تواجهها العديد من التقلبات الحادة في حصيلة صادراتها لكون معظمها مواد أولية ، و تأتي تلك التقلبات نتيجة لتذبذب أسعار صادراتها في الأسواق الدولية ، أو نتيجة للظروف في العلاقات السياسية و الاقتصادية مع الدول الصناعية ، مما يؤثر ذلك في معاملاتها الخارجية و حصيلتها من النقد و الاستثمارات الأجنبية .

[1] - انظر ، شبير عبدالله عبدالله الحرازي ، واقع التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية الإماراتية خلال العقد الأخير من الألفية الثانية 1990 – 1999 ، مرجع سابق ، ص 28

و من أجل البحث في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية ، لا بد من تعرف التوزيع الجغرافي للصادرات أولاً ، و ذلك من خلال تعرف مجموعة الدول التي تصدر لها سورية منتجاتها المحلية ، و كذلك ترتيب هذه الدول من حيث الأهمية النسبية لها ، و ثانياً تعرف التوزيع الجغرافي للواردات ، و هذا ما سيتم بحثه في الفقرات اللاحقة .

أولاً – التوزيع الجغرافي للصادرات السورية :

يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات مدى صادرات الدولة و تدفقها إلى مناطق و مجموعات دول العالم المختلفة و مدى الاعتماد على بعض الدول أو مجموعة دول أو منطقة ، في تصريف منتجاتها الفائضة عن الاستهلاك أو الإنتاج المخصص للتصدير ، و ذلك حتى يمكنها من الحصول على النقد الأجنبي لدعم متطلبات التنمية لديها ، و دعم إيراداتها المختلفة من السلع و الخدمات .

الجدول رقم (10) التوزيع الجغرافي للصادرات السورية خلال السنوات 2003 – 2007 (الوحدة : مليون ل . س)

	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط	النسبة المئوية للمتوسط (%)
إجمالي قيمة الصادرات	265039	346166	424300	505012	579034	423910	**100**
بلدان عربية	55326	47574	68554	188916	227444	122963	**29**
اتحاد أوروبي	151267	134068	188839	202873	230871	181836	**42.8**
أوروبية أخرى	3711	2055	3148	9823	11322	6012	**1.3**
دول أمريكية	11236	8645	15286	11815	17265	10109	**2.4**
أسيوية	30650	19288	15614	21331	34676	24322	**5.7**
دول أخرى	128473	10384	132817	70253	57454	79876	**18.8**

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء ، حسب المتوسط من قبل الباحث .

يوضح الجدول السابق التوزيع الجغرافي للصادرات خلال السنوات 2003 – 2007 حيث يتضح من خلاله سيطرة الاتحاد الأوروبي على المركز الأول بين الدول و المجموعات المستوردة للبضائع السورية ، إذ ارتفعت الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي من (151267) مليون ل.س عام 2003 إلى

(230871) مليون ل.س عام 2007 ، وقد بلغت نسبة هذه الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2007 نحو 39.87 % من مجمل الصادرات السورية في ذلك العام ، كما بلغ متوسط هذه الصادرات خلال المدة المدروسة نحو (181836) مليون ل. س و ذلك بنسبة 42.8 % خلال هذه المدة ، و تأتي في المرتبة الثانية البلدان العربية ، إذ ارتفعت قيمة هذه الواردات من (55326) مليون ل.س في العام 2003 إلى (227444) مليون ل.س في العام 2007 ، و بلغت نسبة هذه الصادرات في العام 2007 نحو (39.2 %) ، في حين بلغ متوسط هذه المدة (122963) مليون ل. س ، و ذلك بنسبة 29 % خلال المدة المدروسة .

ثانياً – التوزيع الجغرافي للواردات : يبين التوزيع الجغرافي للواردات مدى سير واردات دولة و تدفقها من مجموعات دول العالم و أهم دولها ، و مدى اعتماد هذه الدولة على مجموعة الدول التي تستورد منها احتياجاتها من السلع الرأسمالية اللازمة لمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و الاستهلاكية لسد الفجوة بين الطلب و العرض المحلي من هذه السلع .

الجدول رقم (11) التوزيع الجغرافي للواردات السورية خلال السنوات 2003 – 2007 (الوحدة : مليون ل . س)

	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط	النسبة المئوية للمتوسط (%)
إجمالي قيمة الواردات	236768	389006	502669	531324	684557	468865	100
بلدان عربية	31790	54053	62772	92182	134977	75155	16.4
اتحاد أوروبي	44962	53283	61541	98654	199615	91611	20
أوروبية أخرى	29717	52519	61068	92122	118379	70761	15.5
دول أمريكية	20542	28459	26559	22520	38310	27278	6
أسيوية	48693	56537	71048	94728	175628	89326	19.6
دول أخرى *	61062	82165	219379	131118	17646	102274	22.5

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء ، حسب المتوسط من قبل الباحث

*- عند العودة إلى المكتب المركزي للإحصاء و السؤال عن أسباب التذبذب ذكر لنا الأسباب الآتية ، أنه بعد عام 2004 أضيف إلى بند الدول الأخرى بند يدعى ب(ضائع بصحبة المسافرين) التي بلغت في العام 2005 نحو (116551) مليون ل.س كما أضيف بند(مشتقات نفطية أخرى) إذ لم تكن تظهر إلى أي بلد مصدرة كوقود الطائرات و البواخر ، كما أضيف إلى هذا البند القيمة المقدرة لتهريب الوقود عبر الحدود التي ضبطت في الأعوام الأخرى .

يوضح الجدول السابق التوزيع الجغرافي للواردات السورية ، إذ يتضح من الجدول سيطرة الاتحاد الأوروبي على مجموعة الدول التي تستورد منها سورية ، حيث ارتفعت قيمة الواردات السورية من الاتحاد الأوروبي من (44962) مليون ل.س عام 2003 إلى (199615) مليون ل.س عام 2007 ، و ذلك بنسبة 20% من متوسط إجمالي قيمة الواردات السورية خلال مدة الدراسة ، ثم تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية إذ ارتفعت الواردات السورية منها من (48693) مليون ل.س في عام 2003 إلى (175628) مليون ل.س في عام 2007 ، و بلغت نسبة متوسط الواردات السورية من الدول الآسيوية خلال المدة المدروسة 19.6% ، و تأتي الدول العربية في المرتبة الثالثة إذ ارتفعت الواردات السورية من الدول العربية من (31790) مليون ل.س عام 2003 إلى (134977) مليون ل.س في العام 2007 إذ بلغت نسبة متوسط الواردات السورية من الدول الآسيوية خلال المدة المدروسة 16.4% ، و يعود انخفاض نسبة الواردات السورية من الدول العربية إلى مجموعة من العوامل أهمها تماثل الهياكل الإنتاجية العربية التي تعد في أغلبها موادَ خاماً و صناعات استهلاكية متماثلة ، فضلاً عن محدودية قطاع الصناعة العربية و خصوصاً التحويلية الذي يفترض أن يقدم أحد الأسس المادية لخلق تجارة بينية بين البلدان العربية [1] ، فمثلاً بلغ مؤشر تماثل الصادرات الكلية بين سورية و مصر خلال المدة (1999 – 2004) (44.98%) [2]، فضلاً عن ضعف البنى الأساسية من نقل شحن و اتصالات بين الدول العربية ، و عدم توفير لتجميع المعلومات التجارية و تبادلها بين الدول العربية ، علاوة على الافتقار إلى وسائل التسويق الحديثة.

---

[1]- حسن حسين ، التجارة العربية البينية و إمكانات تطويرها في ضوء المستجدات الدولية و الإقليمية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 2002 ، ص 52.

[2] - عبد القادر لاشين ، المنطقة العربية للتنمية الإدارية ، المعوقات و المشاكل الإجرائية في المنافذ و تأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، 2005 ، ص 324 .

لكن الملاحظ في الجدول السابق التذبذب الكبير في واردات الدول الأخرى إذ ارتفعت هذه الواردات من (61062) مليون ل.س عام 2003 إلى (219379) مليون ل.س في العام 2005 ، ثم انخفضت بشدة حتى العام 2007 التي وصلت إلى (17646) مليون ل.س في العام 2007 ، كما بلغت في العام 2008 (9434) [1] مليون ل.س ، مما يدل على أن هناك تذبذباً كبيراً في واردات هذا البند .

1 – المجموعة الإحصائية لعام 2009 ، الجدول 2/ 9 ، ص 269 .

المبحث الثالث – تطور الميزان التجاري و درجة الانكشاف الاقتصادي في سورية :

يوضح الميزان التجاري العلاقة بين الصادرات و الواردات و مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، كما توضح درجة الانكشاف الاقتصادي مدى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرات الخارجية ، فما واقع الميزان التجاري السوري ؟ أولاً ، و ما درجة الانكشاف الاقتصادي في سورية؟ ثانياً.

المطلب الأول – تطور الميزان التجاري السوري :

يوضح تطور الميزان التجاري الرصيد المحقق من الصادرات و إمكانية تغطية هذه الصادرات للواردات، و يوضح الجدول رقم (12) تطور الميزان التجاري السوري خلال المدة 2000 – 2008 ، إذ يتضح من الجدول أنه كان في حالة فائض خلال الأعوام من 2000 حتى العام 2003 ، إلا أنه خلال السنوات الآتية دخل هذا الميزان التجاري في حالة عجز دائم ، و قد ارتفع هذا العجز باستمرار حتى وصل في العام 2008 إلى 131621 مليون ل.س ، على الرغم من ارتفاع الصادرات بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات التي حصل فيها هذا العجز الكبير، كما يتضح من الجدول رقم (12) .

الجدول رقم (12) تطور الميزان التجاري السوري خلال السنوات 2000 – 2008 . (الوحدة مليون .ل.س)

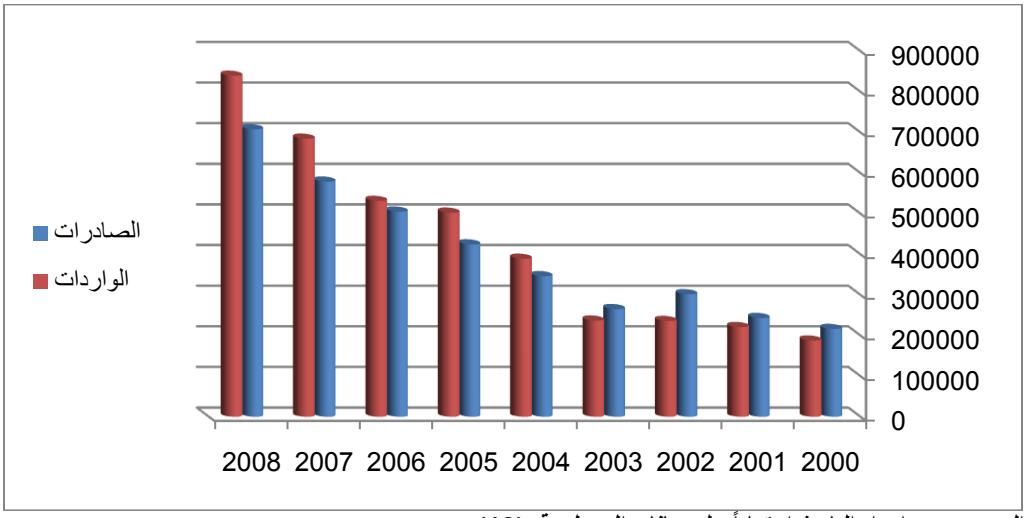
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	216190	243149	301553	265039	346166	424300	505012	579034	707798
الواردات	187535	220744	235754	236768	389006	502369	531324	684557	839419
الميـــزان التجاري	28655	22405	65799	28271	(42840)	(78096)	(26312)	(105523)	(131621)
معـــــدل التغطية	115	110	128	112	89	84	95	84.6	84.3

المصدر : المجموعات الإحصائية للعام 2009 – 2004 -2003 .

-حسبت النسب المئوية من قبل الباحث .

كما يتضح من الجدول السابق أن معدل التغطية كان115% في العام 2000، ووصل إلى 128% في العام 2002 ، ثم استمر في الانخفاض بشكل مستمر حتى وصل إلى نسبة 84.3 % في العام 2008 .

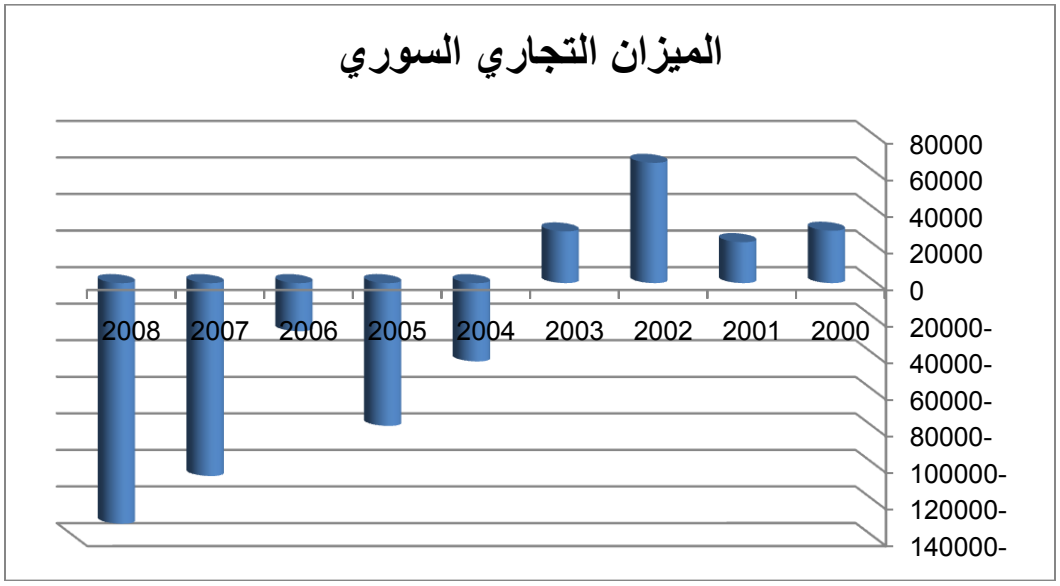
الشكل رقم (3) : تطور الصادرات و الواردات السورية خلال السنوات 2000 – 2008



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (12) .

يوضح الشكل السابق تطور الصادرات و الواردات خلال السنوات 2000 – 2008 ، و تتضح الزيادة المستمرة لكل منهما خلال مدة الدراسة و خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، مع ملاحظة زيادة حجم الواردات على الصادرات السورية ، مما أدى إلى زيادة حجم العجز في الميزان التجاري ، كما يتضح من الشكل الآتي .

الشكل رقم (4) : تطور الميزان التجاري السوري خلال السنوات (2000 – 2008). (الوحدة: مليون ل.س)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (6) .

المطلب الثاني – درجة الانكشاف الاقتصادي السوري :

يُستخدم مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للوقوف على مدى أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني ، و يعرف هذا المؤشر بدرجة الانكشاف الاقتصادي ،فكل ارتفاع في هذه النسبة يؤدي إلى زيادة ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرات في حركة التجارة الخارجية ، و زيادة حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات في الأسواق الدولية ، و هو ما يعرف بالتبعية الاقتصادية ، و من ثم فإن التقدم الاقتصادي يترافق مع انخفاض الانكشاف التجاري للدولة(1)، و قد بلغت نسب الانكشاف الاقتصادي في أمريكا نحو 15 % عام 1987 ، و في اليابان 15.8 %، و في مجموعة أقطار منظمة

[1] - انظر ، سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات و الإستراتيجيات ، و النتائج ، مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان ، بيروت ، 1995 ، ص 199

التعاون الاقتصادي و التنمية نحو 30 % [1] ، أما بالنسبة إلى سورية فإن الجدول الآتي يوضح درجة الانكشاف الاقتصادي خلال السنوات 2000 – 2008

الجدول رقم (13) التجارة الخارجية و درجة الانكشاف الاقتصادي في سوريا (الوحدة : مليون ل . س)

السنوات	(1) الصادرات	الواردات(2)	التجارة الخارجية (3) = (1)+(2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (4)	درجة الانكشاف الاقتصادي 3 / 4 * 100
2000	216190	187535	403725	903944	**44.6**
2001	243149	220744	463893	974008	**47.6**
2002	301553	235754	537308	1016519	**52.8**
2003	265039	236768	501807	1067265	**47**
2004	346166	389006	735172	1263139	**58.2**
2005	424300	502369	926669	1493765	**62**
2006	505012	531324	1036339	1698480	**61**
2007	579034	684557	1263591	2019810	**62.5**
2008	707798	839419	1547217	2291529	**67.5**

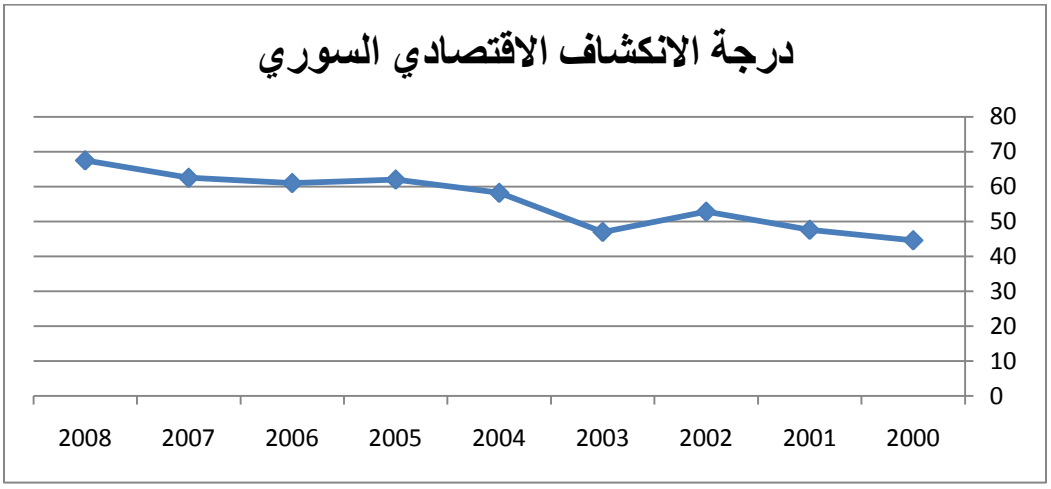
المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء

حسبت النسب المئوية من قبل الباحث

و تشير البيانات المتاحة عن التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الواردة بالجدول أعلاه إلى أن الاقتصاد السوري يعاني من درجة انكشاف عالية تجاه العالم الخارجي ، و ذلك من خلال ارتفاع نسب التجارة الخارجية و تباينها إلى الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة ، و قد بلغت درجة الانكشاف التجاري في عام 2000 44.6 % ، ثم أخذت بالتزايد تقريباً و بشكل مستمر حتى وصلت إلى أعلى نسبة لها في عام 2008 ، إذ بلغت نحو 67.5% كما هو موضح في الشكل التالي .

[1]- World Bank ,World development Report , New York , 1989 , p 190 – 191

الشكل رقم (5) درجة الانكشاف الاقتصادي السوري خلال المدة 2000 – 2007



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (13).

و تجدر الإشارة إلى أن درجة الانكشاف الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، تعود بالأساس إلى سببين رئيسيين أولهما هو ضآلة مرونة الجهاز الإنتاجي ، و من ثم محدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري ، بحيث انعكس ذلك على زيادة الواردات لسد العجز في الإنتاج المحلي من السلع و الخدمات ، و ثانيهما صغر حجم السوق المحلية المرتبطة بانخفاض معدل الفرد من جهة،و صغر حجم السكان نسبياً من جهة أخرى ، و استحواذ الصادرات النفطية على نصيب كبير من إجمالي الصادرات التي تتأثر بظروف الأسواق النفطية الدولية ، فضلاً عن التقلبات الأخيرة في أسعار الأسواق العالمية للمواد جميعها الزراعية و غير الزراعية .

المبحث الرابع – تحليل دالتي الصادرات و الواردات في التجارة الخارجية السورية :

أولاً - دالة الصادرات :

و فيما يخص سورية ، فإن الصادرات النفطية تعد من أهم المتغيرات بالنسبة إلى الصادرات السورية ، إذ يتأثر حجم الصادرات النفطية بسعر برميل النفط العالمي ، فضلاً عن سعر الصرف الذي يؤدي دوراً مهماً في حجم الصادرات السورية ، كما أن للانفتاح التجاري دوراً مهماً في زيادة الصادرات السورية و بناءً على ذلك دالة الصادرات السورية تتحدد بالشكل الآتي :

$$Ex = f (oil , exhang , tra)$$

علماً أن Ex : تمثل الصادرات السلعية

oil : تمثل سعر برميل النفط الخام .

exchange : يمثل سعر صرف الليرة السورية .

tra : يمثل الانفتاح التجاري (أو الانكشاف الاقتصادي) .

الجدول رقم (14) : تطور الناتج المحلي و الواردات السلعية و الصادرات السلعية و سعر الصرف و معدل التضخم في سورية خلال المدة (1995 – 2008) (الوحدة : مليار دولار)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	م. ن م إ%	الصادرات	م. ص %	الواردات	م .و%	الميزان التجاري	*سعر الصرف	م.س%	التضخم %	الصادرات النفطية	% الصادرات النفطية من الصادرات	الانفتاح الاقتصادي%	سعر برميل النفط (دولار /برميل)
1995	16.617	–	3.575	–	4.698	–	1.123–	34.36	–	8	1.9	53.1	49.7	16.9
1996	592.17	5.8	4.008	12.11	5.368	14.3	1.36–	39.27	14.3	8.3	2.305	57.5	53.2	20.3
1997	613.16	5.56–	4.057	1.2	4.164	22.5–	0.107–	44.87	14.3	2.2	1.97	48.5	49.4	18.7
1998	043.16	3.4–	3.142	22.5–	3.668	12–	0.567–	49.27	9.8	0.5–	1.32	41.9	42.4	12.3
1999	920.16	5.5	3.839	22.1	3.672	1.1	0.167	48.41	1.7–	2.1–	1.916	49.9	44	17.5
2000	923.18	11.8	5.146	34	3.905	6.3	1.241	47.77	1.3–	3.8–	2.743	53.3	47.6	27.6
2001	237.20	6.9	5.707	10.9	4.587	17.6	1.12	48.12	0.7	3	2.163	37.9	50.8	23.1
2002	669.20	2.1	6.668	16.8	4.781	4.2	1.887	49.18	2.2	1	2.484	37.2	55.3	24.3
2003	688.21	4.9	5.386	19.2–	4.811	0.6	0.575	51.6	4.9	4.8	2.704	50.3	47	28.2
2004	486.24	12.9	4.825	10.4–	6.336	31.7	1.511–	52.2	1.16	4.6	2.987	61.9	58.2	36
2005	28.203	15.1	8.027	66.3	9.504	50	1.477–	53.4	2.3	7.9	2.516	31.3	62	50.6
2006	33.407	20.6	9.873	23	10.388	9.3	0.515–	52	-2.6	9.8	1.203	12.1	61	61.1
2007	40.804	22.1	11.595	17.4	13.708	32	2.113–	50	-3.8	4.5	0.935	8	62.5	69.1
2008	52.582	28.8	12.748	9.9	16.183	18.05	3.435–	46.7	-6.6	2.7	7.989	62	67.5	94.1

المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة أعوام مختلفة .

*سعر الصرف (دولار/ ل. س) هو سعر الصرف المثقل للدولار مقابل الليرة السورية و ذلك حتى عام 2006 ، و بدءاً من عام 2007 وحد سعر صرف المتعدد إلى سعر صرف العملات الأجنبية من قبل المصرف المركزي السوري

م.ن م أ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - م.ص : معدل نمو الصادرات - م.و : معدل نمو الواردات - م.س : معدل نمو سعر الصرف . -

و بتحليل بيانات الجدول رقم (14) و ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) توصلنا إلى النتائج الآتية :

الجدول رقم (15)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.953[a]	.909	.882	.15388	.909	33.333	3	10	.000	1.428

a. Predictors: (Constant), trd1, exhange1, Oil1

b. Dependent Variable: EX1

الجدول رقم (16)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.368	3	.789	33.333	.000[a]
	Residual	.237	10	.024		
	Total	2.605	13			

a. Predictors: (Constant), trd1, exhange1, Oil1

b. Dependent Variable: EX1

الجدول رقم (17)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-2.281	3.378		-.675	.515			
	Oil1	.635	.190	.856	3.347	.007	.952	.727	.319
	exhange1	.233	.428	.062	.543	.599	.437	.169	.052
	trd1	.245	.750	.078	.327	.751	.860	.103	.031

a. Dependent Variable: EX1

الجدول رقم (18)

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.1385	2.5328	1.7469	.42680	14
Residual	-.33811	.26150	.00000	.13497	14
Std. Predicted Value	-1.425	1.842	.000	1.000	14
Std. Residual	-2.197	1.699	.000	.877	14

a. Dependent Variable: EX1

يلاحظ من خلال الجداول أن معادلة الصادرات هي على الشكل الآتي :

$$Ln(EX) = -2.281+0.635\ ln(oil) +0.233\ \ ln(exhang) + 0.245ln(\ trd\ )$$

كما يتبين من الجدول رقم (15) أن قيمة R Square بلغت (90.9%) و هي نسبة مرتفعة تفسر أن هناك علاقة ارتباط قوي ، أي إن90.9% من تغيرات المتغير التابع (الصادرات السلعية) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي سعر برميل النفط الخام ، و الانفتاح التجاري ، و سعر الصرف ، و تفسر النسبة المتبقية و هي (9.1%) بعودتها إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin – Watson) (1.428) ، مما يعني وجود ارتباط في النموذج .

و يوضح الجدول رقم (16) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (33.333) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول رقم (17) يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة سعر برميل النفط موجبة ، إذ بلغت (0.635) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.007) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة سعر برميل النفط الخام بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية بمقدار 63.5

% من الوحدة ، و لما كان (Sig= 0.007) < α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

- إن معلمة سعر الصرف جاءت موجبة، و هي تتفق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) تؤدي إلى زيادة الصادرات ، حيث بلغت (0.233) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.599) و يشير ذلك إلى أن زيادة سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة الحقيقية) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية بمقدار 23.3% من الوحدة ، و لأن Sig(0.599) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .
- معلمة الانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي: و هو نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) جاءت موجبة ، إذ بلغت (0.245) بمستوى معنوية محسوب (Sig=0.751) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الانفتاح التجاري ، أي زيادة تحرير التجارة الخارجية ، بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية بمقدار 24.5% من الوحدة ، و لأن (Sig=0.751) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B3 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0.

ثانياً - دالة الواردات :

تتأثر الواردات السلعية بالناتج المحلي الإجمالي ، إذ إن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الواردات الإجمالية ، فكلما زاد الناتج المحلي أدى ذلك إلى زيادة الواردات ،كما تتأثر دالة الواردات السلعية بسعر الصرف ، و كذلك بالتضخم و بناءً على ذلك يمكن تحديد دالة الواردات بما يأتي :

$$Im = f (GDP , exh , inf)$$

علماً أن Im : الواردات السلعية .

GDP : تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

exchange : يمثل سعر صرف الليرة السورية .

Inf :يمثل التضخم .

و بتحليل بيانات الجدول رقم (14) و ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) توصلنا إلى النتائج الآتية :

الجدول (19) :

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.984[a]	.967	.953	.10501	.967	69.346	3	7	.000	2.603

a. Predictors: (Constant), INF, GDP, EXH

b. Dependent Variable: IM

الجدول (20)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.294	3	.765	69.346	.000[a]
	Residual	.077	7	.011		
	Total	2.371	10			

a. Predictors: (Constant), INF, GDP, EXH

b. Dependent Variable: IM

الجدول (21) :

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-1.023	1.001		-1.022	.341			
	GDP	1.285	.101	1.004	12.728	.000	.964	.979	.868
	EXH	-.348	.287	-.097	-1.213	.265	.361	-.417	-.083
	INF	.110	.049	.157	2.242	.060	.218	.646	.153

a. Dependent Variable: IM

الجدول (22) :

Residuals Statistics(a)

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.3511	2.8400	1.9230	.47899	11
Residual	-.16025	.13999	.00000	.08786	11
Std. Predicted Value	-1.194	1.914	.000	1.000	11
Std. Residual	-1.526	1.333	.000	.837	11

a Dependent Variable: IM

يلاحظ من خلال الجداول أن معادلة الواردات هي على الشكل الآتي :

$$Ln(im) = -1.023+1.285\ ln(GDP) - 0.348\ \ ln(exhang) + 0.11\ ln\ (\ inf\ )$$

كما يتبين من الجدول رقم (19) أن قيمة R Square بلغت (96.7%) و هي نسبة مرتفعة تقارب الواحد الصحيح تفسر أن هناك علاقة ارتباط قوي، أي إن96.7% من تغيرات المتغير التابع (الواردات السلعية) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الناتج المحلي الإجمالي ، و التضخم ، و سعر الصرف ، و تفسر النسبة المتبقية و هي (3.3%) بعودتها إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin – Watson) (2.063) ، مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح الجدول رقم (20) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (69.346) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 000) ، و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول رقم (21) يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة ، إذ بلغت (1.285) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig=000) و يشير ذلك إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار 128.5 % من الوحدة ،و و لما كان (Sig=000) $\alpha >$ (مستوى المعنوية 0.05)لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .
- إن معلمة سعر الصرف جاءت سالبة ، إذ بلغت (0.348−) بمستوى معنوية محسوب (Sig=0.265) ، و هي تتفق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض الواردات السلعية ، و يشير ذلك إلى

أن زيادة سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة الحقيقية) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان الواردات السلعية بمقدار 34.8 % من الوحدة ، و لأن Sig(0.265) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0

- معلمة التضخم جاءت موجبة ، إذ بلغت (0.11) بمستوى معنوية محسوب (Sig=0.060) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات السلعية بمقدار 11% من الوحدة ، و لأن (Sig=0.060) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B3 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

المبحث الخامس – العلاقة السببية بين نمو التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي :

يحاول هذا المبحث البحث عن العلاقة السببية بين معدل نمو كل الصادرات السلعية و الواردات السلعية من جهة ، و بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في الجمهورية العربية السورية، ولكن قبل ذلك لا بد من تعرف أهمية العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

أولاً – العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي و بعض الدراسات السابقة :

تناولت كثير من الدراسات السابقة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي بالتقدير ، و ذلك من خلال أساليب إحصائية و مناهج بحثية مختلفة، و قد انطلقت أغلب هذه الدراسات من الفرضيات و المعطيات النظرية التي ترى أن هناك علاقة إيجابية بين نمو الصادرات و نمو الناتج المحلي الإجمالي ، و هنا يمكن ذكر أهم القنوات التي تربط بين الصادرات و معدلات النمو الاقتصادي بما يأتي (1) :

- يسهم التوسع في الصادرات في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج السلع و الخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية و تصديرها ، مما سيؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة ، و إلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج .
- تساعد سياسة التوسع في الصادرات في التغلب على الصعوبات التي تعانيها كثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها و ميزانها التجاري .

[1] - انظر ، مفرج بن سعد الحقباني ، العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك ، **مجلة الإدارة العامة** ، المجلد الثاني و الأربعون ، العدد الرابع ، 2002 ، ص 684

- تساعد الصادرات في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة ، و من خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية .
- تسهم زيادة التوسع في الصادرات في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين و المنتجين الأجانب ، مما سيؤدي إلى زيادة المخترعات الوطنية و إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يؤدي التوسع في الصادرات إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال الميزات النسبية للدولة ،و إلى استكشاف فرص استثمارية جديدة.

و كانت من أهم الدراسات السابقة التي حاولت دراسة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي و تقديرها :

- دراسة (**Michaely 1977**) (1) : قامت هذه الدراسة ببحث العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و ذلك بالأسعار الثابتة ، و ذلك لاختبار الفرض القائل بأن نمو الصادرات السريع يؤدي إلى نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي ، و كانت نتيجة هذه الدراسة أن معامل Sperman للارتباط بين هذين المتغيرين كان 0.38 و هو معنوي

---

1 - Michaely , M, ((Export and Groth : An Empirical Investigation)) **, Journal of Development Economic** , vol 4 , 1977 .

عند مستوى ثقة 1 % ، و قد استطاع من خلال هذه الدراسة التوصل إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات و النمو الاقتصادي .

- دراسة (**TYLER 1981**) [1] : قامت هذه الدراسة ببحث العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و معدل نمو كل من الناتج الصناعي والاستثمار والصادرات الإجمالية، والصادرات الصناعية ، و ذلك في 55 دولة نامية متوسطة الدخل خلال السنوات (1960– 1977) ، و قد توصلت هذه الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي إيجابي بين معدل النمو و المتغيرات المدروسة خلال مدة الدراسة .
- **دراسة (Gray and Singer 1988)** (2) : حاول الباحثان في هذه الدراسة تقسيم الدول محل الدراسة إلى مجموعتين ، وهي مجموعة الدول التي تتمتع بظروف طلب دولية مواتية ، و مجموعة الدول التي تواجه ظروف طلب دولية غير مواتية ، و قد دُرس معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كلتا المجموعتين ، و جاءت نتائج هذه الدراسة لتوضح أنه هناك علاقة ارتباط طردي موجب في المجموعة الأولى بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، في حين كان الارتباط ضعيفاً أو غير موجود في المجموعة الثانية .

فضلاً عن هذه الدراسات السابقة يمكن عرض نتائج بعض أهم الدراسات السابقة من خلال الجدول الآتي :

---

[1] -Tyler, William G. Growth and export expansion in developing countries Some empirical evidence. **Journal of Development Economics.** 1981, (9), p-p 121-130.

[2] - Gray .P , and, Singer .H ((Trade Policy and Growth of Developing Countries : some New Data **, World Development** 16(3) , 1988

الجدول رقم (23) عرض نتائج بعض الدراسات السابقة حول العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي

نتائج الدراسة	الدراسة
نمو الصادرات يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي	**Emery (1967) , Michealy (1977) , Balassa (1978, 1985) , Ram (1985) , Rana (1988) ,**
لم تتوصل إلى نتائج حاسمة حول طبيعة العلاقة	**Healy (1973) , Darrat (1987) , Mukherji (1987)**
نمو الصادرات لا يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي	**Cline (1982) , Irma (1984)**
العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي متشابكة و يؤثر فيها أكثر من متغير	**DODARO (1991) , Tyler (1981) , Moschos (1989) , Gray and Singer (1988) , Syron and Walsh (1968) ,**

المصدر : مفرج بن سعد الحقباني ، مرجع سابق ، ص 687 .

يوضح الجدول السابق نتائج بعض الدراسات السابقة حيث وجدت في بعضها علاقة إيجابية بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي ، في حين توصل بعضها الآخر إلى أنه لا توجد علاقة إيجابية بينهما ، و توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة متشابكة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي ، و يؤثر فيها أكثر من متغير ، كما توصلت بعض الدراسات إلى إمكانية تسريع النمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال نقل التكنولوجيا ، من خلال الاستفادة من فوائد الصادرات من السلع المصنعة [1] ، و كذلك أنه نتيجة للتخصص القائم على تحرير التجارة الخارجية فإن الدول جميعها ستستفيد من جراء الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج و اتساع حجم

[1] - Balassa, Bela . Exports, policy choices, and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock**. Journal of Development Economics**, 1985, (18), p-p 23-35.

السوق و زيادة حجم الإنتاج ، و بالتالي الاستفادة من ميزات وفورات الحجم وزيادة الرفاهية الاقتصادية لجميع الدول النامية و المتقدمة [1] .

ثانياً– تحليل العلاقة بين معدلات نمو التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في سورية :

بعد الاستعراض السابق لبعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التجارة الخارجية (أو أحد مكوناتها) و النمو الاقتصادي ، سيحاول البحث الآن تحليل العلاقة بين نمو الصادرات و الواردات السلعية السورية و النمو الاقتصادي .

من خلال تصنيف متغيرات الدراسة و كيفية قياسها استُخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ، في حين تضمنت المتغيرات المستقلة متغيرين فقط هما معدل نمو الصادرات السلعية الإجمالية ، و معدل نمو الواردات السلعية الإجمالية و ذلك خلال السنوات 2000 – 2008 باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير هذه المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ، و ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات الواردة في الجدول الآتي :

الجدول رقم (24) معدلات نمو كل من الصادرات السلعية و الواردات السلعية و الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ن.ص	35.3	12.4	24	12-	30.6	22.5	19	14.6	22.2
ن.و	5.5	17.7	6.8	0.4	64.3	29.1	5.7	28.8	22.6
نمو.ن.م.ج	10.4	7.6	4.9	5	17.9	18.9	13.1	18.3	13.5

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على القيم الواردة في المجموعات الإحصائية المختلفة من الأعوام 1999– 2008

- **ن . ص : معدل نمو الصادرات ، ن . و : معدل نمو الواردات ، نمو .ن .م .ج : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .**

[1] -Zuvekas , Clarence , Economic Development , ST , Marten Press , New York , 1979 , p 109 .

و بعد التحليل في البرنامج الإحصائي ظهرت النتائج الآتية (علماً أن X1 تعبر عن معدل نمو الصادرات الإجمالية ، و X2 تعبر عن معدل نمو الواردات الإجمالية ، Y تعبر عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)

الجدول رقم (25)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.738[a]	.544	.392	4.32845	.544	3.582	2	6	.095	1.041

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

الجدول رقم (26)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	134.203	2	67.101	3.582	.095[a]
	Residual	112.413	6	18.735		
	Total	246.616	8			

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

الجدول رقم (27)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	7.187	2.681		2.681	.037			
	x1	.068	.123	.166	.554	.600	.423	.220	.153
	x2	.185	.084	.657	2.194	.071	.722	.667	.605

a. Dependent Variable: y

يلاحظ من خلال الجداول أن معادلة نمو النمو الاقتصادي هي على الشكل الآتي :

$Y = 7.187 + 0.068 X1 + 0.185 X2$

يلاحظ من الجدول رقم (25) أن R Square بلغ (54.4 %) و هي نسبة تقارب الوسطية (50%) ، و هي نسبة تفسر أن 54.4 % من تغيرات المتغير التابع (نمو الناتج المحلي) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، و هي الصادرات السلعية و الواردات السلعية ، و أن (45.6 %) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (1.041) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

تبين من خلال الجدول رقم (26) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (3.582) عند مستوى معنوية (Sig= 0.095) و هي أكبر من (0.05).

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول رقم (27) يتبين ما يأتي :

1 – جاءت معلمة الصادرات السلعية موجبة ، و هي تتفق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن زيادة معدلات نمو الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ، إذ بلغت (0.068)، بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.60) و يشير ذلك إلى أن زيادة معدل نمو الصادرات الإجمالية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 6.8 % من الوحدة فقط ، و لأن Sig(0.60) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0.

2 – جاءت معلمة الواردات السلعية موجبة ، و قد بلغت (0.185) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.071) و يشير ذلك إلى أن زيادة معدل نمو الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 18.5 % من

الوحدة ، و لأن Sig(0. 071) < α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

كما يتضح من الجدول رقم (27) أن معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي و نمو الصادرات السلعية هو ارتباط موجب لكنه ضعيف حيث بلغ (0.423) ، و هو أقل من معدل الوسطية لذلك فالارتباط ضعيف بينهما .

بينما الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الواردات السلعية هو ارتباط موجب و قوي نسبياً ، إذ بلغ (0.722) و هو أكبر من معدل الوسطية فالارتباط قوي بينهما.

و بتحليل بيانات الجدول رقم (24) أيضاً في برنامج (SPSS) توصلنا إلى النتائج الآتية :

الجدول رقم (28) نتائج تحليل بيانات الجدول رقم (24) (الوحدة نسبة مئوية)

	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الناتج المحلي الإجمالي
المتوسط الحسابي	18.73	20.1	12.177
الانحراف المعياري	13.56	19.7	5.55
معامل الاختلاف	183.88	388.48	30.827
أقل قيمة	12-	0.4	4.90
أكبر قيمة	35	64.3	18.90

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات وفق البرنامج الإحصائي .

يتضح من الجدول رقم (28) أن بيانات معامل الاختلاف التي تم التوصل إليها تؤكد وجود تقلبات عنيفة في بيانات المتغيرات محل الدراسة مما يدل على وجود معدلات نمو في المتغيرات جميعها قيد الدراسة ، و خصوصاً بيانات الواردات السلعية ، و هو ما تؤكده بيانات الجدول رقم (24) إذ بلغ معدل نمو الواردات في عام 2003 (0.4 %) ، ثم وصلت في العام 2004 إلى (64.3 %)،

ثم عادت في العام 2005 إلى 29.1 % في العام 2005 ، و إلى 5 % في العام 2006 ، و وصلت إلى 28.8 % في العام 2007 . و يمكن تفسير ذلك بالانفتاح التجاري الذي حدث في هذه الأعوام و خصوصاً مع الدول العربية ، و تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة مع الشريك التركي .

الفصل الثالث _ تحرير التجارة الخارجية والإصلاح الاقتصادي في سورية :

المبحث الأول : أسباب تحرير التجارة الخارجية و نشوء منظمة التجارة العالمية .

المبحث الثاني : تحرير التجارة الخارجية بوصفها أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية .

المبحث الثالث : الرسوم الجمركية بوصفها أحد عناصر تحرير التجارة الخارجية في سورية .

المبحث الرابع : أسعار الصرف في ظل تحرير التجارة الخارجية في سورية .

المبحث الأول

أسباب تحرير التجارة الخارجية و نشوء منظمة التجارة العالمية .

المطلب الأول – أسباب تحرير التجارة الخارجية :

تميزت السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية بانتشار ظاهرة الحماية التجارية إذ سعت أغلب الدول الصناعية إلى وضع قيود جمركية و كمية أمام السلع القادمة من الدول الأخرى ، و ذلك لحماية اقتصاداتها من المنافسة الخارجية ، هذه الظاهرة التي كانت أحد أسباب حدوث أزمة الكساد الكبير في عام 1929 ، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار شبه كامل لاقتصادات الدول المحاربة ، و من تدمير معظم مصانعها و مراكزها التجارية ، و ظهور الولايات المتحدة كدولة عظمى جديدة ، عملت الولايات المتحدة على وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد و ذلك بمشاركة الدول الأوروبية ، و قد استطاعت من خلال اتفاق بريتن وودز وضع أسس الاستقرار المالي و النقدي و ذلك من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، إلا أنها لم تستطع العمل على إنشاء منظمة لتحرير التجارة ، لذلك عملت على وضع اتفاقية في عام 1947 تنظم التجارة الدولية التي عرفت باتفاقية (الجات) ، و في ضوء هذه الاتفاقية عقدت ثماني جولات للمفاوضات متعددة الأطراف حول تحرير التجارة العالمية كانت أكثرها شهرة جولة الأوراغواي التي استمرت نحو ثماني سنوات ، ونتيجة للتغيرات والتطورات التي حدثت في الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات برزت أهمية لدى الولايات المتحدة الامريكية لإحياء فكرة قيام منظمة التجارة من جديد وتحرير التجارة الخارجية من القيود و العوائق التجارية ، وذلك نتيجة للعوامل الآتية:

1 –زيادة حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية و حماية أسواقها المحلية من المنافسين و لعل الصراع الأمريكي الأوروبي حول دعم الزراعة كان من أبرز هذه الصراعات ، و قد بلغت هذه الزيادة حداً صاريخشى منه نشوب حروب تجارية قد تتحول إلى حروب عسكرية [1] ، فكان لابد من إنشاء منظمة تعمل على إزالة هذه الحماية و فتح الأسواق و إزالة القيود الحمائية كلها– أو تخفيفها على الأقل – أمام هذه الدول الصناعية دون نشوب مثل هذه الحروب التجارية .

2 –الكساد العالمي , وقع الاقتصاد العالمي في نهاية الثمانينيات في أزمة كساد كبيرة تعد الأعمق و الأطول منذ أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929و قد كان من المتوقع بعد انخفاض أسعار النفط و انخفاض معدلات التضخم أن يبلغ هذا الكساد نهايته في مطلع التسعينيات غير أن الأمر لم يكن كذلك ففي سنة 1991تردى النمو الاقتصادي العالمي إلى مستوى سالب وانتشرت البطالة وتدهورت مستويات المعيشة وانخفضت الأسهم وتقلبت أسعار العملات واضطرب النظام الاقتصادي النقدي[2] .

وقد ارتبطت حالة الكساد هذه بتوسع نطاق البطالة التي بلغت في منظمة التعاون الاقتصاد 7.4%عام1991، كما ارتفعت حالات الإفلاس التجاري بنسب عالية الامر الذي قلص الطلب

[1] - إبراهيم العيسوي ، الجات و أخواتها ، الجات و أخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1995 ، ص 45

[2] - أمين البشير ، أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الصناعة السورية ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2008 ، ص23-24 .

وانسحب الأمر على موازنات الدول، والعجز بطبيعة الحال مسألة خطيرة للاقتصاد الدولي يعيق النمو و يحد من فاعلية السياسة النقدية في معالجة التضخم[1] .

تركت هذه الحالة أثرا كبيراً في إتفاقية جولة الاوروغواي ، و كانت أحد أهم الأسباب التي دعت إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها من قبل الدول ، و إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية ، لأن البلدان الصناعية تنظر إلى السياسات التجارية بوصفها مخرجات من مأزق الكساد الذي تنوء تحته أعبائه.

3 – شعور الولايات المتحدة الأمريكية بتراجع نفوذها الاقتصادي حيال تزايد نفوذها العسكري و السياسي ، مما دفعها باتجاه تحسين وضعها و زيادة سيطرتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات المتعددة الجنسيات[2]، و توسع نشاطها في أرجاء العالم، فكان لابد من فتح الأسواق العالمية أمام هذه الشركات ، ومن ثم تحرير التجارة العالمية .

4 – الثورة العلمية – التكنولوجية ، وهي ذلك التحول الجذري و السريع للقوى المنتجة و المتميزة بتحويل العلم الى قوة إنتاج مباشرة ، فضلاً عن ذلك التغير النوعي في هيكل القاعدة الصناعية ، و كذلك تحويل الإنسان إلى قوة منتجة رئيسية .

إن الثورة العلمية التكنولوجية ما هي إلا نتيجة لذلك التطور العالي في القوى المنتجة الذي لا يمكن معه التوقف عند الحدود الوطنية ، بل يحتاج إلى تدويلٍ في الحياة الاقتصادية بشكل عام.

---

[1] - انظر ، أمين رشيد ، تطورات الجات : أسبابها و أثرها على الأقطار العربية , مجلة شؤون عربية ، العدد 86 ، 1996 ، ص 168

[2] - إبراهيم العيسوي ، الجات و أخواتها ، الجات و أخواتها ، مرجع سابق، ص 45

و لهذه الثورة عدة سمات رئيسية من أهمها[1]:

- ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة صناعات حديثة الأمر الذي يفترض درجة عالية من الادخار و الاستثمار.
- الإنتاج الواسع الذي يتطلب قاعدة تسويقية ملائمة .
- حصول تغيير في هيكل الإنتاج من خلال ظهور صناعات جديدة و أفول أخرى .
- التأثير في هيكل الميزات النسبية حيث أصبح العنصر التكنولوجي العنصر. الأهم في العملية الإنتاجية .
- نمو التجارة العالمية بوتائر مرتفعة كانعكاس لنمو الإنتاجية و الإنتاج .

هذه السمات الأساسية للثورة التكنولوجية التي كان لها دور كبيرفي تسريع عملية فتح الأسواق الدولية بهدف تصدير الفائض من الناتج المحلي المتزايد بشكل كبير .

5 – تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و دولية النشاط ، و خصوصاً بعد تفاقم أزمة المديونية العالمية و توجه الدول النامية إلى عملية جذب الاستثمارات الأجنبية بدلاً من التوجه إلى الديون الخارجية ذات المخاطر الكبرى[2].

تتطلب مصلحة هذه الشركات تحقيق أفضل تكامل ممكن لعملياتها الدولية عن طريق تحرير التجارة الخارجية للدول المضيفة من القيود الجمركية و الإدارية ، فكان تنامي دور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي يمثل أحد أهم الأسباب التي تدعو لتحرير التجارة العالمية .

[1]- انظر ، أمين رشيد ، تطورات الجات : أسبابها و أثرها على الأقطار العربية ، مرجع سابق ، 169 .
[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل و حتى الدوحة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 53 .

6 -أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى انهيار نظام القطبين ، و من ثم ظهور نظام اقتصادي دولي واحد ، و مما أدى إلى انفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم بشكل واضح و انتفت أحد أهم الأسباب التي كانت قد رفضت من أجلها إنشاء منظمة التجارة الدولية و تحرير التجارة العالمية [1] – التي كان يرى بها الاتحاد السوفييتي تعاظماً للدور الأمريكي – هو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي التي وضعت في ظروف الحرب الباردة و التنافس بين المعسكرين الرأسمالي و الاشتراكي ، و العمل على فتح الأسواق العالمية أمام التجارة الدولية .

7 –ظهور بعض الأزمات الدولية ، ومن أهمها مشكلة المديونية الخارجية و الثورة النفطية ، مما أدى إلى سيادة نوع من التوتر و ضعف الأداء و الخلافات و القلق على مستقبل التجارة الدولية من جانب كل من الدول المتقدمة و النامية [2]، فالدول المتقدمة لم تكن على قدر إلتزاماتها تجاه الدول النامية ولا حتى التزاماتها تجاه النظام الدولي نفسه بسبب التراجع المستمر في الميزات التي كانت تتمتع بها الدول النامية في مجال التجارة ، وعجز الدول النامية عن سداد ديونها الخارجية .

8 –الحمائية الجديدة : تمثل الحمائية الجديدة القيود غير التعريفية جميعها و المتمثلة بعمليات التدخل الحكومي في الإنتاج و التجارة بوسائط غير التعريفة الجمركية و بالشكل الذي يؤثر في هيكل السوق و حركة التجارة الدولية , و قد اتخذت عدد من الدول و لاسيما المتقدمة

[1] - أمين البشير ، أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الصناعة السورية ، مرجع سابق ، ص25 .
[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل و حتى الدوحة ، مرجع سابق ، ص 52 .

بعض الإجراءات الحمائية ، مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي العالمي و ازدادت العوائق أمام التجارة الدولية فكانت المطالبة بإزالة العوائق التجارية و خصوصاً ما يسمى بالحمائية الجديدة ، بهدف تنشيط الحركة التجارية و العمل على رفع مستوى الأداء الاقتصادي العالمي ، و الخروج من حالة الكساد .

9 تزايد أهمية كل من تجارة الخدمات ، و حقوق الملكية الفكرية ، و الاستثمار الأجنبي في التجارة الدولية التي كانت أسباباً داعمة لفتح الأسواق الدولية للتجارة الخارجية ، و أصبحت الخدمات تمثل القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي ، إذ تستأثر بثلثي الإنتاج العالمي، و ثلث العمالة العالمية و نحو 20 % من التجارة العالمية[1].

هذه العوامل السابقة كلها كان لها دور كبير في عملية تحرير التجارة الخارجية ، كما تركت هذه العوامل بصمات واضحة في نتائج جولة الأورغواي ، مما دفع الدول في هذه الجولة إلى إنشاء منظمة دولية لتحرير التجارة الدولية من جميع العوائق التي تحدد من انسيابها ، فكانت هذه المنظمة ، والتي تدعى " **منظمة التجارة العالمية** " World Trade Organazition إذ أُعلن عنها في مراكش في المغرب عام 1994 ، لتبدأ أعمالها في أول كانون الثاني عام 1995 ، لتظهر إلى الوجود بعد تأخر دام نصف قرن .

1. -Understanding the WTO , World Trade Organization , **Fifth edition** , WTO 2010 , P 33

المطلب الثاني – نشوء منظمة التجارة العالمية و وظائفها و أهدافها:

تعد منظمة التجارة العالمية منظمة تتعامل مع قواعد التجارة بين الأمم على الصعيد العالمي ، كما أنها تنظر إلى نفسها من عدة أوجه فهي منظمة لتحرير التجارة الخارجية من جهة ، وهي منتدى للحكومات من أجل التفاوض على الاتفاقات التجارية ، كما أنها مكان لتسوية النازعات التجارية بين الدول ، كما أنها مقر لوضع النظام التجاري العالمي [1] ، كما تهدف المنظمة إلى خلق بيئة دولية تنافسية تغذيها المفاهيم الكلاسيكية لحرية التجارة [2] .

أولاً – نشوء منظمة التجارة العالمية :

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال الظروف المواتية في النصف الأول من التسعينيات ، و عملت على تسخير أسباب تحرير التجارة الخارجية – سابقة الذكر كلها –للعمل على إنشاء منظمة للتجارة الخارجية ، و استطاعت في نهاية جولة الأورغواي الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية ، و ذلك في الخامس عشر من نيسان في عام 1994 لتبدأ أعمالها في الأول من كانون الثاني عام 1995 .

و يعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في نظر الدول المؤسسة (المنظمة) أكبر إصلاح للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية[3]، و ذلك بعد إخفاق دام قرابة نصف قرن إذ لم تستطع

1- Understanding the WTO , World Trade Organization , **Fifth edition** , WTO 2010 , P9

2 - Peter Gallagher , Guide to The WTO and Developing Countries , Kluwerlan International , London , 2002 ,p 2 .

3 - Understanding the WTO , World Trade Organization , **Fifth edition** , WTO 2010 , P9 .

و كذلك

Annual Report 2010 , World Trade Organization , P 4 .

اتفاقية بريتن وودز إنشاء هذه المنظمة في عام 1944 ، كما يعتقد أن قيام منظمة التجارة العالمية حقق زيادة في أمن النظام التجاري الدولي ، و حصول الحرية في جولة أورغواي أعطى فرصة توسع التجارة من أجل الدول كلها ، لذلك فإن فوائد هذا التوسع سوف يشمل الدول الأعضاء كلهم دون غيرهم ممن لم يحصلوا على العضوية[1] .

لكن يمكن القول : إن أكبر إصلاح يجب أن يحقق أكبر نفع للدول النامية و المتقدمة كلها على حد سواء ، فهل حققت هذه المنظمة خلال السنوات الماضية هذا النفع الكبير للدول النامية ؟ ، أم هل أصبح الانضمام إلى هذه المنظمة ضرورة ملحة لتفادي السلبيات الكبيرة لعدم الانضمام ؟ .

ثانياً – وظائف منظمة التجارة العالمية و مهامها :

نصت المادة الثالثة من مواد إنشاء المنظمة على الوظائف الآتية[2]:

1 - تسهل المنظمة تنفيذ و إدارة أعمال هذه الاتفاقية و الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف و تعمل على دفع أهدافها ، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ و إدارة أعمال الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف .

2 - توفر المنظمة محفلاً للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية . و للمنظمة كذلك أن توفر محفلاً لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة

[1] ,- WTO Accessions and Development Policies ,UNITED NATION , GENEVA , 2001 , P 167

2- المادة الثالثة ، اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية ، مطبوعات منظمة التجارة العالمية .

الأطراف ، و إطاراً لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.

3 - تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد و الإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات .

4 - تدير المنظمة آلية مراجعة السياسات التجارية .

5 - تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة له ، بغية تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.

جُعلت الوظائف و المهام السابقة في مادة خاصة من مواد الإنشاء و ذلك لأهميتها ، و عدم تركها للتفسير و التأويل و الاختلاف بين المنظمات الاقتصادية الدولية و كذلك بين الدول , بحيث أصبحت هذه المنظمة هي المسؤول الوحيد عن التشريعات التجارية الدولية .

ثالثاً – أهداف منظمة التجارة العالمية :

كون منظمة التجارة العالمية تمثل الإطار المؤسسي الذي يسعى لتحرير التجارة الدولية فإن أهداف هذه المنظمة جميعها تتمحور حول الهدف الرئيسي التي يمكن أن نجملها بما يأتي :

1 - العمل على زيادة التبادل التجاري الدولي بين الدول الأعضاء وفقاً لقواعد و أسس محددة تم الاتفاق عليها عند تأسيس المنظمة .

2 - خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية .

3 - العمل على حماية السوق الدولية من خلال العمل على إزالة العوائق التي تقف في وجه الوصول إلى هذه السوق .

4 - رفع مستويات المعيشة داخل الدول الأعضاء [1].

5 - تحقيق التوظيف الكامل لجميع موارد العالم بهدف زيادة الإنتاج و العمل على تنشيط الطلب الفعال بهدف رفع معدلات نمو التجارة الدولية .

6 - تحقيق دخول قومية متزايدة [2]من خلال رفع معدلات نمو الدخل الفردي للدول الأعضاء.

7 - العمل على إيجاد أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي بهدف زيادة نطاق التجارة العالمية .

8 - العمل على تنمية البلدان النامية و الدول الأقل نمواً من خلال زيادة معدلات نمو التجارة الدولية لهذه الدول ، و ذلك من خلال منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة ، ومنحها مساعدات تقنية و التزامات أقل تشدداً من غيرها [3].

9 - زيادة الاستثمارات العالمية من خلال تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال .

10 – انتهاج المفاوضات الدولية لحل الخلافات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء وإزالتها.

تعد الأهداف السابقة هي الأهداف المعلن عنها من قبل منظمة التجارة العالمية ، و يلاحظ أن هذه الأهداف جميعها تصب في نهايتها بهدف واحد ، وهو تحرير التجارة الخارجية ، و سواءً تحققت هذه الأهداف للدول النامية أم لم تتحقق ، أصبح من المفروض لهذه الدول السعي وراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية التي تسيطر على أكثر من (89 %) من إجمالي التجارة الدولية ، و (90 %)

[1] - انظر ، محمد سعيد أبو زعرور ، الغات و منظمة التجارة العالمية بين النظرية و التطبيق ، دار البيادق ، الأردن ، 2001، ص 64.

[2] - جميل محمد جميل الدباغ ، لماذا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، واقع و رؤية مستقبلية ، بغداد ، حزيران ، 2009 ، ص 3 .

[3] - عياش قويدر ، إبراهيم عبدالله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقية ، العدد الثاني *March 19,* 2010 ، ص 58 .

من حركة رؤوس الأموال المستثمرة ، و (93 %) من سوق الاتصالات و تقنية المعلومات ، و يشكل حجم الخدمات المالية و التأمين في الدول الأعضاء (92 %) من الحجم العالمي ، و (88 %) من مشتريات العالم من الطاقة و الألمنيوم و الحديد و البتروكيماويات [1] ، و التي أصبح عدد أعضائها (153) دولة حتى أيار 2008 و ذلك وفقاً لقرير منظمة التجارة العالمية الصادر في عام 2010 ، و للأسباب نفسها سعت سورية للانضمام إلى هذه المنظمة ، و عملت على تحرير تجارتها تدريجياً ، و تم إبرام عدد من الاتفاقيات مع عدد من الدول المجاورة و العربية ، و ذلك تهيئةً للانضمام إلى هذه المنظمة ، لكن عملت على جعل هذا التحرر للتجارة الخارجية يتماشى مع الإصلاح الاقتصادي في سورية ، وجعلته بوصفها أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي فيها .

[1] - انظر ، يحيى عبد الغني أبو الفتوح ، انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملامح و نتائج الانضمام – التحديات و الفرص) ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 47 ، العدد الأول ، 2007 ، ص 36 .

المبحث الثاني

تحرير التجارة الخارجية بوصفها أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية .

المطلب الأول – الإصلاح الاقتصادي :

عانت الدول النامية خلال الثمانينيات من أزمات اقتصادية كبيرة كانت في مقدمتها المديونية الخارجية الكبيرة ، فضلاً عن العجز المزمن في الموازنة العامة ، و كذلك العجز في ميزان المدفوعات ، كل هذه المشاكل الاقتصادية دعت الكثير من الدول النامية للخضوع للوصفات الجاهزة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و ذلك من خلال تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي تقسم سياسات الإصلاح الاقتصادي فيها إلى [1] :

1 – الاستقرار (حيث تكون برامج الاستقرار معنية بتوازن الاقتصاد الكلي أي التوازن بين العرض و الطلب ، وتوازن القطاع الخارجي و خفض عجز الموازنة) .

2 – السياسات الهيكلية (فهي معنية بإحداث تغييرات في تشكيلة الإنتاج و التجارة ، و المؤسسات الرسمية و الأنظمة و القوانين و حقوق الملكية ، و هي تهدف إلى تحقيق زيادة مضطردة في النمو الاقتصادي) .

[1] - عامر عبد الأمير شاكر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع إشارة إلى سياسات الإصلاح في العراق ، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي العراقية ، بغداد ، 2007 ، ص 5 .

أما الدول النامية التي لم تخضع لهذه الوصفات الجاهزة فكان لزاماً عليها تصحيح هذه الاختلالات التي تعاني منها ، و بذلك أصبح الإصلاح الاقتصادي ضرورة ملحة للدول النامية التي تعاني من مشاكل اقتصادية .

- **أهداف الإصلاح الاقتصادي :**

يمكن القول : إن أهداف الإصلاح الاقتصادي تتمثل في معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد الوطني، إلا أنه نتيجة لاختلاف هذا الخلل ، و اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية من دولة إلى أخرى يمكن القول: إن أهداف أي إصلاح اقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى ، ومع ذلك يمكن القول : إن أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي تتمثل فيما يأتي [1] :

1 – التوزيع السليم للموارد الاقتصادية باستخدام آليات السوق .

2 – الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج و جذب الاستثمارات الأجنبية .

3 – تخفيف عبء المديونية الخارجية و الحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني .

4 – تحسين أداء القطاع المالي و النقدي و المصرفي .

5 – حفز الصادرات و تعزيز قدراتها على المنافسة في الأسواق الخارجية .

6 – تشجيع القطاع الخاص و زيادة مشاركته النسبية في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج و توفير فرص جديدة للعمالة .

[1] - ناصر عبيد الناصر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التثبيت و التكيف الهيكلي ((حالة مصر العربية)) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 ، ص 53 .

7 – إعادة النظر في القطاع العام بوصفه أدى دوراً مهماً في حدوث الأزمات الاقتصادية للدول النامية ، و العمل على إصلاحه في ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي[1].

أي إنه بالنسبة إلى الدول النامية يمكن أن تتمحور أهداف الإصلاح الاقتصادي حول معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة التي تتسم بالإخفاق ، و يجب أن يكون الإصلاح الاقتصادي على شكل إستراتيجية تتضمن ثلاثة أهداف ،هي: تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً ، و تحقيق العدالة الاجتماعية ، و تحسين الأداء الاقتصادي و الإداري [2] .

المطلب الثاني – الإصلاح الاقتصادي في سورية :

أولاً – أسباب الإصلاح الاقتصادي في سورية :

مر الاقتصاد السوري خلال العقود الأربعة الأخيرة بظروف اقتصادية غير مواتية ، أدت به إلى مجموعة من المشاكل الاقتصادية التي كان لابد من علاجها من خلال إصلاح شامل للاقتصاد السوري ، هذا الإصلاح الذي أصبح ضرورة ملحة دعت له مجموعة من الأسباب أهمها :

1 – النزيف المستمر لرؤوس الأموال السورية إلى الخارج منذ عام 1960 ، إذ وصلت بعض التقديرات لهذه المبالغ حتى 100 مليار دولار أمريكي .

2– تراجع معدلات النمو الاقتصادي السوري ، إذ وصلت هذه المعدلات إلى مادون معدلات النمو السكاني في بعض الأعوام .

[1] - عمر شريف ، أهمية الإصلاحات الاقتصادية و ديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 44 ، السنة السابعة ، شتاء 2010 ، ص 5 .

[2] - هدى صافي رجب ، الإصلاح الاقتصادي في سورية و انعكاساته على وضع و آفاق تطور الصناعة التحويلية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2009 ، ص 8 .

3– النقص الحاد في الاستثمارات العربية و الأجنبية في سورية ، إذ بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي في سورية خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات إلى 13% فقط ، و من المفروض أن تكون هذه النسبة بين 25– 30% من أجل تحقيق معدل نمو قدره 6% سنوياً[1]

4 – تخلف السياسات المالية و النقدية عن مواكبة التطورات الجديدة ، حيث وضع معظمها منذ نصف قرن ، مع تعديلات بسيطة خلال عهود متباينة ، و عدم اتفاق هيكلية هذه الأسس و الأساليب مع ما هو سائد في العالم من هياكل و أسس متطورة .

5 – زيادة معدلات البطالة التي أصبحت من أهم المشاكل التي تواجهها الحكومة السورية .

ثانياً – سياسات الإصلاح الاقتصادي في سورية :

تقسم سياسات الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى ثلاث سياسات ،سياسة إصلاح القطاع المالي ، و سياسة إصلاح القطاع النقدي ، و سياسة إصلاح القطاع التجاري و هي :

1 سياسة إصلاح القطاع المالي في سورية :

وهي مجموعة الإجراءات التي تتناول قوى السوق في تحديد أسعار الفائدة و تخفيض الائتمان و تحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة النظام المالي و استقراره ، و يفهم من ذلك بأن الإصلاح المالي هو التوجه نحو سياسات قائمة على الحد من التدخل المباشر

[1] - انظر ، سمير سعيفان ، قضايا الإصلاح الاقتصادي و المالي في سورية ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2003 ، ص 107 .

للحكومة، و تعزيز دور قوى السوق في توزيع الموارد المالية و تحسين قدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات، و تقوية المنافسة بين البنوك[1].

وفي سورية يمكن القول : إن السياسة المالية العامة اتسمت باعتمادها الكبير و المستمر على مصدر أحادي محدود للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات و هو قطاع النفط ، الأمر الذي كان يعرض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية ، المتأتية من تذبذب الأسعار العالمية للنفط الخام، و من المحتمل أن تتقلص عائدات النفط نتيجة لتراجع إنتاج النفط الخام خلال السنوات الماضية على الرغم من تزايد هذه العائدات في السنوات الأخيرة ، و ذلك لارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية ، و يمكن تحديد آليات الإصلاح المالي في سورية بما يأتي :

أ – الإصلاح الضريبي :

عملت سورية في السنوات الماضية على محاولة إصلاح النظام الضريبي الذي يشكل أحد أهم أركان الإصلاح المالي ، إذ كانت الإيرادات الضريبية تشكل ما يعادل نحو 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي (أو نحو 10.75 % باعتبار إيرادات الرسوم على التجارة الخارجية) ، و هي بكل وضوح حصيلة ضعيفة و أقل بكثير مما هو متاح ، إذ تفوق هذه النسبة 20 % في العديد من الدول (الغنية و الفقيرة) ، و يعود انخفاض الإيراد الضريبي في سورية إلى كثرة التهرب و التجنب الضريبي و إلى الإعفاءات الضريبية التي منحت بهدف دعم الاقتصاد الوطني و رفع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص ، علماً أن هذه الإعفاءات لم تؤدِ أهدافها المطلوبة بالدرجة المطلوبة ، إذ يظهر أن هناك تراجعاً في

[1] - عامر عبد الأمير شاكر ، مرجع سابق ، ص 5 .

الاستثمار الخاص ، و ينعكس التهرب الضريبي بتدني حصيلة الضرائب المباشرة و غير المباشرة ، و قد بلغت إيرادات الضرائب المباشرة أقل من 4.5%[1] من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة وسطية خلال الخطة الخمسية التاسعة .

الجدول رقم (29) : الإيرادات الضريبية و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2000 – 2008) .

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إيرادات ضريبية غير نفطية /الناتج*	9.8	9.7	11.4	10.5	11.5	10.7	11.2	11.8	10.2
إيرادات ضريبية / الناتج	8.2	7.6	8.9	8	9	8.6	9.5	9.9	9
إيرادات التجارةالدولية / الناتج	1.6	2.1	2.5	2.5	2.5	2.1	1.7	1.9	1.2

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي لأعوام مختلفة .

يتضح من الجدول السابق أن الإيرادات الضريبية غير النفطية قد حافظت على نسبتها تقريباً خلال سنوات الدراسة (أي بين 9.7 – 11.8) ، مما يدل على أن أغلب الإصلاحات الضريبية لم تنجز أهدافها خلال المدة الماضية .

و على الرغم من ذلك تمتلك سورية طاقات بديلة حقيقية و مهمة ، و تعتمد على زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية بكامل فروعها المباشرة و غير المباشرة ، إذ يمكن أن يحصل من هذه الموارد البديلة في الأجل الطويل حتى ثلاثة أضعاف ما يتم الحصول عليه حالياً ، أي بين (20 % – 25 %) من الناتج المحلي الإجمالي ، – و هي النسبة التي وصلت إليها بعض الدول العربية و الغنية ، إذ بلغت نسبة الإيرادات الضريبية في المغرب

[1] - الخطة الخمسية العاشرة ، مرجع سابق ، ص 72 .

* - الإيرادات الضريبية غير النفطية / الناتج = إيرادات ضريبية / الناتج + إيرادات التجارة الدولية / الناتج .

23% ، و وفـي تـونس 21% [1]– بعـد أن كانـت هـذه النسـبة نحـو 8 % ، و لا يمكـن الوصول إلى هذا المستوى إلا عبر إصلاح النظام الضريبي و ذلك من خلال **أولاً** استبدال النظام الضريبي الحالي – و هو ما بدئ العمل به فعلاً– بنظام يستجيب للمقاييس الحديثة من حيث أثره في التنمية و العدالة الاجتماعية ، **ثانياً** التركيز على عدد قليل من الضرائب ذات المردود المرتفع ، **ثالثاً** ، إصلاح الإدارة الضريبية و تحديثها بهدف زيادة كفاءتها ، و العمل على الحد من التهرب الضريبي .

ب – إصلاح الإنفاق العام :

يشكل الإنفاق العام الحكومي جزءاً مهماً من الطلب الكلي ، فكلما زاد حجم الإنفاق العام ازداد حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ، و أدى ذلك إلى الرواج الاقتصادي ، و تتقرر سياسة الإنفاق العام استناداً إلى حالة الاقتصاد الوطني ، ففي حالات الرواج تخفض الدولة حجم الإنفاق العام ، و في حالة الركود تزيد الدولة حجم الإنفاق العام ، و في سورية أدت سياسة الإنفاق العام خلال السنوات 1995 – 2000 دوراً سلبياً ، و كانت السبب في تعميق الركود الاقتصادي بدلاً من تخفيفه ، و تعود هذه السياسة للتوجهات العامة للحكومة ، التي كانت تحاول من خلالها تخفيض معدلات التضخم المرتفعة وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية لجلب المستثمرين إلى سورية [2]،إلا أنها في المرحلة اللاحقة عملت على زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري و الجاري ، و ذلك بهدف الخروج من حالة

[1] - Michael Sturm and François Gurtner , FISCAL POLICY IN MEDITERRANEAN COUNTRIES DEVELOPMENTS, STRUCTURES AND IMPLICATIONS FOR MONETARY POLICY , , European Central Bank , Occasional Paper SERIES, NO 69 / AUGUST 2007 , p14

[2] - علي كنعان ، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية ، دار الرضا للنشر ، دمشق سورية ، 2003 ، ص 225 .

الكساد تلك ، كما زادت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول رقم (30) : نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1985 – 2005)

العام	1985	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنفاق الحكومي / الناتج	41.2	28.3	29.8	27.4	28	28.5	31.4	31.9	30.7

المصدر : **Michael Sturm and François Gurtner ,p 10**

و قد شكل حجم الاستثمار الحكومي في النصف الثاني من التسعينيات نحو 25 % سنوياً من إجمالي الإنفاق ، و هي نسبة منخفضة أدت إلى تخفيض الطلب ، و تشكيل ضغوط انكماشية ، مما أدى إلى حالة من الركود الاقتصادي في سورية [1]، إلا أن هذا الإنفاق العام الحكومي قد زاد زيادة ملحوظة خلال الخطة الخمسية التاسعة (2001 – 2005) وقد وصل إلى نسبة 42 % من مجمل الإنفاق [2]، و(12%) من مجمل الناتج المحلي الإجمالي [3]، إلا أن كفاءة الاستثمار العام مازالت في تدهور مستمر ، و يرجع ذلك إلى ضعف الإنتاجية و تخلف التقانة ، و توقف الاستبدال و التجديد في القطاع العام، و تراجع نوعية التجهيزات المستخدمة فيه مع ضعف الكفاءة الإدارية و المساءلة و المحاسبة ، و بالطبع لا ينعكس هذا الضعف على أداء القطاع العام فحسب بل على القطاعات كلها .

[1] -. علي كنعان ، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية ، مرجع سابق ، ص 294.
[2] - الخطة الخمسية العاشرة 2006 – 2010 ، هيئة تخطيط الدولة ، الجمهورية العربية السورية ، ص 75 .
[3] - **Michael Sturm and François Gurtner ,p 15**

2 سياسة إصلاح القطاع النقدي :

اتسم الوضع النقدي في سورية بتبعيته للمالية العامة و سياساتها و أدواتها ، و هو أمر بدأت كثير من الدول العربية و غير العربية التخلي عنه ، و يتبين في هذا الصدد حرمان الاقتصاد الوطني من الموارد التراكمية المختلفة ، و ليس فقط من الادخار المحلي، إذ يوظف جل النشاط المالي السوري في تمويل عجز الموازنة ، كما يتسم أيضاً السوق النقدي السوري ، بضعف الاتساق بين السياسات الموضوعة لإدارته و بين بقية حزمة السياسات العامة و بصفة خاصة ما يتعلق منها بالإنتاج و التوزيع و الاستثمار و الاستهلاك [1] و غيرها من أوجه الاستخدام المختلفة ، الأمر الذي يحرم السلطات الاقتصادية من بلوغ الأهداف الاقتصادية الموضوعة ، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد خطا الاقتصاد السوري خطوات واسعة في إصلاح السياسة النقدية حيث عمل على فتح المصارف الخاصة التي بلغ عددها في عام 2009 (12) مصرفاً خاصاً منها اثنان إسلاميان ، تعادل موجوداتها نحو 24 % من مجموع موجودات القطاع المصرفي السوري[2]، و قد زادت ودائعها الكلية بنحو 12 – 16% سنوياً منذ عام 2006 ، و على وجه الإجمال زادت الوساطة المالية بدرجة كبيرة ، و إن كانت لا تزال منخفضة بالمقاييس الدولية و الإقليمية . كما تم مراجعة عدد من القوانين و التنظيمات و تحسينها، و إنشاء شركات تأمين و مؤسسات تمويل صغيرة، و عُززت الرقابة المصرفية ، و تم العمل على تحديث المصرف المركزي ، و أُحرز

[1] - الخطة الخمسية العاشرة ، مرجع سابق ، ص93 .

[2] - التقرير القطري رقم 86 / 10 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، صندوق النقد الدولي ، 2010 ، ص 15 .

تقدم كبير صوب إمكانية تحويل الحساب الجاري و توحيد أسعار الصرف و تحرير أسعار الإقراض المصرفي و أسعار الفائدة على الودائع و القروض بالقطع الأجنبي .

و على الرغم من التقدم الملحوظ في مجال إصلاح السياسة النقدية خلال السنوات العشر الماضية إلا أنه ما تزال هناك مجموعة من المشكلات و التحديات التي تواجه هذا الإصلاح و من أهمها :

1 – عدم وجود سياسة نقدية متناسقة مع السياسة التنموية و السياسات الكلية الأخرى ، و عدم استقلالية هذه السياسة عن السياسة المالية العامة .

2 – عدم اكتمال التشريعات و القوانين الناظمة للسياسة النقدية و للجهاز المصرفي ، و غياب التنسيق و الانسجام بين الأجهزة و المؤسسات المسؤولة عن السياسة النقدية و عن الجهاز المصرفي .

3 – اللجوء إلى أساليب غير رشيدة لتوظيف الموارد المالية .

4 – ضعف الشفافية و الإفصاح في البيانات المصرفية ، و التفاهم بين المصارف ، و هو ما يؤثر في الثقة بهذه المصارف و يجعل المقارنة بينها و بين المصارف العربية أمراً صعباً ، كما يؤدي إلى ضعف الرقابة عليها [1].

[1] - ناجي التوني ، الإصلاح المصرفي ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد السابع عشر ، السنة الثانية ، الكويت ، 2003 ، ص 9 .

5 – نقص الكفاءة الإدارية نتيجة للنقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية المتميزة و الواسعة ، و نقص في التدريب و خصوصاً في مجالات تقدير المخاطر و إدارة المحافظ الائتمانية .

المطلب الثالث– دور التجارة الخارجية في الإصلاح الاقتصادي :

تعكس التجارة الخارجية هيكلية الإنتاج المحلي، ومدى التوازن أو الاختلال فيه، وبالنسبة إلى الاقتصاد السوري فقد اتسمت التجارة الخارجية وخلال مدة طويلة بالطابع النمطي الذي ساد معظم الاقتصاديات النامية، حيث تخصصت في تصدير المواد الأولية الزراعية والنفطية في صورتها، الخام مما حرم الاقتصاد من القيم المضافة التي كان من الممكن تحقيقها من تصنيع هذه المواد الأولية، وتصديرها في شكل منتجات للاستهلاك النهائي .كما تركزت أغلب وارداتها من المواد الوسيطة بسبب هيكل الإنتاج الاقتصادي وبصفة خاصة الإنتاج الصناعي، وبنية الصناعة السورية(بوصفها صناعات تجميعية)، وكذلك واردات السلع الرأسمالية وبعض المواد الاستهلاكية الأساسية وفي مقدمتها الأدوية والغذاء.

ولم تحقق التنمية الاقتصادية على مدى نصف القرن السابق أهداف تعديل الهيكل الإنتاجي، بل إن نسق التصنيع (الصناعات التجميعية كما سبق) قد عمق من فجوة الاختلالات الخارجية والاعتماد على استيراد مدخلات المنتجات المحلية،أما بالنسبة إلى بعض السلع المصدرة فإن المكون الأجنبي من الصادرات قد كان مرتفعًا.

ونتيجة لاختلال هيكل الإنتاج فقد شهدت التجارة اختلالاً هيكليًا واضحًا في موازين التجارة السلعية والخدمية (الميزان التجاري)، حيث تم تصحيح فائض ميزان التحويلات الجارية منه ، لكن المحصلة دائمًا تمثلت في اختلال ميزان المدفوعات، وتبرز هذه العوامل بعض المحاذير الأساسية التي تتمثل في

تحرير أسواق المال وتحرير سعر الصرف لما لها من انعكاسات مباشرة على أسعار الواردات والصادرات وعلى تدفقات رؤوس الأموال، وهو الأمر الذي يقتضي التدرج والحساب الرشيد لانعكاسات المتغيرات الكلية النقدية والحقيقية على بعضها بعضاً، ويدل ذلك أيضًا على أن تصحيح اختلالات التجارة الخارجية يبدأ من تصحيح اختلالات هيكل الإنتاج واختلال العلاقة بين الدخل والاستهلاك(الادخار) في إطارها الكلي وأيضًا القطاعي والإقليمي، فضلاً عن الإصلاح المؤسسي المطلوب [1].

كما أن هذا القطاع قد شهد أيضًا إحداث العديد من الاتفاقات الجماعية(اتفاقية التجارة العربية، واتفاق الشراكة السورية الأوروبية) والاتفاقات الثنائية التي من شأنها توسيع السوق وتنشيط كل من التجارة الخارجية والداخلية ومن ثم نشاط الإنتاج ، إلا أنه على الرغم من الإجراءات المتبعة في مجال سياسة التجارة الخارجية و العمل على تطويرها و إصلاحها ، فقد تراجعت سورية إلى المركز 97 [2] من أصل 139 دولة في تقرير التنافسية العالمية لعام 2010– 2011 بعد أن كانت في المركز 94 في التقرير السابق كما يمكن ذكر بعض المؤشرات الواردة في التقرير للعامين 2007 – 2008 ، كما يوضحه الجدول التالي :

[1] - الخطة الخمسية العاشرة ، مرجع سابق .

[2] - **The Global Competitiveness Report 2010–2011, World Economic Forum , Geneva, Switzerland 2010 ,p15 .**

الجدول رقم (31) : بعض مؤشرات تقرير التنافسية العالمي بما يخص سورية

المؤشر	2007	2008
1 – كفاءة أسواق السلع	81	92
1 1 – شدة المنافسة المحلية	49	62
1 2 – التحكم بالأسواق	61	71
1 3 – كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار	76	71
1-4- عدد إجراءات تأسيس مشروع	95	108
1-5 – الزمن اللازم لإقلاع المشروع	84	96
1-6 – القيود على الملكية الأجنبية	128	128
1-7 – أثر تشريعات الاستثمار الأجنبي	112	108
1-8- درجة تخصيص الموارد	116	112

المصدر : معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، آليات توزيع الدعم و إيصاله إلى المستهلكين ، مركز رضا سعيد للمؤتمرات ، دمشق ، 2008 ، ص 67 .

يتضح من الجدول السابق أن سياسة التجارة الخارجية في سورية لم تستطع تحقيق الأهداف المناطة بها ، و ذلك بسبب المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع و منها[1]:

- عدم وجود خطط تكاملية متناسقة بين القطاعات الاقتصادية المنتجة و المسوقة .
- غياب الدراسات العلمية عن احتياجات السوق الداخلية و الخارجية و غياب المؤسسات الحكومية القادرة على التدخل في حال وقوع اختلالات بالشكل الأمثل .
- غياب مؤسسات السوق لتنظيم العلاقة بين المنتج و المستهلك (المستورد) و التعامل مع آليات السوق .

[1]- للتوسع انظر ، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، آليات توزيع الدعم و إيصاله إلى المستهلكين ، مرجع سابق ، ص 66 – 67 .

- غياب المنافسة و وجود احتكار لبعض الأفراد و الشركات لعمليات التسويق و التصدير و الاستيراد .
- تدني نوعية المنتجات المصدرة من قبل القطاعين العام و الخاص .
- عدم ملاءمة التشريعات الإدارية و القانونية و المالية الناظمة لعمل المؤسسات التسويقية الحكومية للتطورات الاقتصادية الحاصلة .

إن الإصلاح الاقتصادي لسياسة التجارة الخارجية يفرض ضرورة تركيز الجهود على ترشيد الاستيراد و بذل الجهود القصوى لزيادة الصادرات السورية ، و خاصة من منتجات الاستهلاك الوسيط و النهائي لأجل تغطية الحاجات المتزايدة من مستوردات الأصول الثابتة .

إن تعظيم الصادرات و ترشيد المستوردات يفرض العودة إلى دراسة الإنتاج السوري ، و إعادة النظر في أسس تسعير الإنتاج و توجيه السياسات الاقتصادية نحو ضبط تكاليف الإنتاج و تخفيض الهدر فيه[1] ، و يتطلب تحقيق الإصلاح الاقتصادي لسياسة التجارة الخارجية وجود سوق حرة تقوم على أساس المنافسة الحرة و القادرة على تصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية ،و تأمين السلع المستوردة بعيداً عن الاحتكار و المضاربة و تحقيق التوازن بين العرض و الطلب و تحمي حقوق المنتجين المحليين ، و تعمل على تشجيع الصناعات المحلية ، و من أجل تحقيق ذلك يستوجب العمل على :

- بناء المؤسسات الفعالة القادرة على النهوض بواقع عمل التجارة الخارجية و الداخلية، مع القدرة على التدخل الإيجابي عند الأزمات لضبط العرض و الطلب في السوق المحلية .

[1]- عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية) ، أطروحة دكتوراه ،جامعة دمشق ، 2005 ، ص 238 .

- استكمال إجراءات إصلاح السياسة التجارية من خلال تخفيض القيود الجمركية و العمل على إزالة القيود الإدارية (غير التعريفية ، أو غير السعرية) .
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات السورية في كل من السوق المحلي و الأسواق الخارجية ، و ذلك من خلال دعم الصناعات المحلية التي تعتمد على رفع القيمة المضافة إلى المنتجات السورية ذات الميزة النسبية و منها الصناعات الغذائية و المنسوجات ،الملابس ، الصناعات الحرفية و التقليدية ، الأدوية و الأعشاب الطبية، الجلدية ، علماً أن نسبة كبيرة من المنتجات السورية تصدر كمواد خام ذات القيمة المضافة المتدنية ، و التي لا يتم تصنيعها ثم تصديرها مما يؤدي إلى خسارة سورية.
- تقديم الدعم للصادرات السورية خاصة في مجالات (إعداد دراسات عن الأسواق الخارجية الواعدة ، المشاركة في المعارض للتعريف بالمنتجات السورية).
- إحداث بنك معلومات لتنمية الصادرات ، و إقامة نقاط اتصال اقتصادية بالتعاون مع القطاع الخاص في الدول ذات المصالح المشتركة مع الاقتصاد الوطني .
- تسهيل استيراد السلع الرأسمالية و دعم نقل التكنولوجيا و توطينها و توظيفها بالشكل الأمثل من أجل توفير الحيوية و التجدد للاقتصاد الوطني .
- تطوير البنية الأساسية لخدمة التصدير في المجالات الآتية (النقل ، الاتصالات ، التسويق ، التمويل وضمان مخاطر الصادرات) و ذلك لتخفيض زمن الوصول إلى الأسواق الدولية و تكلفته .

- خلـق المنـاخ الملائـم لجـذب الاسـتثمارات الوطنيـة المهـاجرة و العربيـة و الأجنبيـة و توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية و الخدمية التي يتطلبها الاقتصاد الوطني .
- تعزيز قوى السوق و بيئة المنافسة و إزالة الاحتكار .
- العمل على تحقيق التوازن بين مستوى الدخول و الأسعار .
- تقوية الاتصال و التكامل بين القطاعات المنتجة و المسوقة و تحسين مستوى خدمات النقل و الشحن العامة و الخاصة .

و يمكن القول : إنه على الرغم من أهمية إصلاح سياسة التجارة الخارجية ، فإنه لا يمكن تحقيق أهداف هذه السياسة دون التكامل و التوافق مع كل من السياستين النقدية و المالية ، وذلك بهدف تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي الكلي الذي يهدف إلى التوزيع السليم و العادل للموارد الاقتصادية و الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج و جذب الاستثمارات الخارجية ، و العمل على تحسين أداء القطاع المالي و النقدي و المصرفي و التجاري ، وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة للأفراد .

المبحث الثالث : الرسوم الجمركية بوصفها أحد عناصر تحرير التجارة الخارجية في سورية.

المطلب الأول – مفهوم الرسوم الجمركية و أنواعها :

تعد الرسوم الجمركية إحدى أهم العقبات التي تقف في وجه تحرير التجارة الخارجية ، و ذلك من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية ، لذلك سعت هذه المنظمة إلى تخفيض هذه الرسوم الجمركية إلى الحدود الدنيا بين أعضائها ، من أجل المحافظة على حرية انسياب السلع و الخدمات بين الدول ، لذلك كان لابد قبل البحث في دور هذه الرسوم الجمركية في سورية ، من توضيح مفهوم الرسوم الجمركية ، و معرفة أنواعها .

أولاً – مفهوم الرسوم الجمركية:

يعود مفهوم الرسوم الجمركية إلى مجموعة القوانين و القواعد الناظمة من قبل الدول ، و التي تحكم فرض الرسوم الجمركية و طرائق جبايتها و كيفية احتسابها ، و الإجراءات الجمركية المنظمة لحركة السلع و البضائع دخولاً و خروجاً من إقليم الدولة و إليه .

و تفرض الرسوم الجمركية على المستوردات إلى داخل البلاد بهدف الاستهلاك المحلي ، أو على سبيل الاستثناء على الصادرات السلعية للبلد – و ذلك بهدف تشجيع الصادرات المحلية– ، كما تتأثر الرسوم الجمركية بنظام التجارة الخارجية في الدولة ، و بما ترتبط به هذه الدولة من تعاقدات و اتفاقيات دولية ، تتضمن تيسيرات جمركية أو تخفيضات أو تنازلات مقدمة للأطراف المتعاقدة ضمن هذه الاتفاقيات ، و يعد الهدف المالي من الأهداف الرئيسية لفرض الضريبة الجمركية ، إلا أن هذا الهدف يتضاءل أو يتعاظم تبعاً للسياسة الاقتصادية للدولة ، و النظم الاستيرادية و التصديرية بها ،

إذ يتأثر النظام الجمركي بوصفه جزءاً من النظام الضريبي العام ، بمرحلة النمو الاقتصادي للدولة(1).

ثانياً – أنواع الرسوم الجمركية :

للرسوم الجمركية عدة أنواع أهمها :

1 – التعرفة الجمركية القيمية :

و هي الرسوم المفروضة على السلعة على أساس قيمي ، أي ترتبط بقيمة السلعة ارتباطاً نسبياً ، فمثلاً كأن تحدد قيمة الرسم ب 5 % من قيمة السلعة ، و لهذه الرسوم مجموعة من الميزات من أهمها أنها منح درجة الحماية اللازمة لكل مستوى من مستويات الجودة للسلعة الواحدة ، فالسلعة الأرخص تتحمل رسماً أقل من السلعة الغالية ، و كذلك تتطور إيرادات هذه الرسوم مع تطور الأسعار فكلما ارتفعت الأسعار ازدادت إيرادات هذه الرسوم ، كما تعد هذه الرسوم أكثر تحقيقاً لمبدأ العدالة ، إلا أن لها بالمقابل عيوباً من أهمها ، أنها لا تحقق الاستقرار في تحصيل المبالغ المستهدفة من الحصيلة الجمركية ، و تكون أكثر ضرراً على المستهلك في حال ارتفاع الأسعار .

2 – التعرفة الجمركية النوعية أو المحددة : وهي الرسوم التي يتم تحصيلها حسب النوع دون النظر إلى اعتبارات أخرى مثل الجودة و القيمة ، فيتم التحصيل على أساس الوحدة أو الوزن أو الطول للنوع المعين .

[1] - انظر ، مهدي أدم سعد النور ، الإصلاح الضريبي في السودان ، أطروحة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، 2009 ، ص 10 .

و من أهم ميزات هذه الرسوم أنها سهلة التحصيل ، و لا يترتب عليها منازعات بين الجمارك و التجار في تحديد قيمة السلع ، مستقرة من حيث المبالغ المحصلة في حال انخفاض الأسعار ، أما أهم عيوبها فهو عدم تحقيق العدالة الضريبية .

3- التعرفة المختلطة : التي تجمع بين النوعين السابقين ، و ذلك بهدف الجمع بين ميزات النوعين.

المطلب الثاني – واقع الرسوم الجمركية السورية :

يعد قانون الجمارك الصادر بالقرار (137) لعام 1935البداية الفعلية للتشريع الجمركي ، و قد عُدل لافتقاره إلى وحدة التشريع و الانسجام ، فصدر قانون الجمارك رقم (9) لعام 1975 كتشريع جمركي موحد متكامل بهدف تحقيق الاقتطاع الضريبي الجمركي ، و تأمين حصيلة مناسبة للخزينة العامة ، و المساهمة في خدمة متطلبات التنمية .

ثم جاء المرسوم التشريعي رقم (5) بتاريخ 24 / 2 / 1983 و عد بمنزلة خطوة تشريعية مهمة و متقدمة على صعيد العمل الجمركي في سورية .

و تقوم الدوائر الجمركية باستيفاء الرسوم وفق المعدلات الواردة في جدول التعريفة الجمركية المنسقة الصادرة بموجب المرسوم 265 تاريخ 9 / 5 / 2001 و تعديلاتها ، و جميع هذه الرسوم معدلاتها نسبية تنصب على القيمة ، و تشكل نسباً مئوية منها[1] ، كما صدرت عدة مراسيم متتالية خلال الأعوام الأخيرة ، و قد عمل أغلبها على تخفيض الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً من أهمها ، المرسوم 266 لعام 2001 ، و المرسوم 336 لعام 2002 ، و المرسوم 319 لعام 2004 ، و

[1] - ناديا خالد نعمان ثابت ، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية و إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية ، أطروحة ماجستير ، جامعة تشرين ، 2005 / 2006 ، ص 9 – 10 .

المرسوم 197 لعام 2005 الخاص بتخفيض رسوم السيارات ، و المرسوم 494 لعام 2006 [1] ، و التي عملت أغلبها على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، و ذلك بهدف تحرير التجارة الخارجية تدريجياً و بما يتوافق مع الواقع الاقتصادي السوري .

أولاً –تطور الرسوم الجمركية و الإيرادات العامة :

يوضح الجدول الآتي تطور الرسوم الجمركية و الإيرادات العامة :

الجدول رقم(32):الرسوم الجمركية و نسبتها إلى الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي(الوحدة :مليون ل.س)

العام	الإيرادات العامة	الرسوم الجمركية	الرسوم الجمركية / الإيرادات العامة	الرسوم الجمركية /الناتج
2000	245574	14708	5.9	1.62
2001	305286	20445	6.6	2.1
2002	301658	25310	8.4	2.4
2003	320939	27158	8.4	2.54
2004	342465	11225	3.2	0.8
2005	356290	28541	8	1.9
2006	434865	34495	7.9	2
2007	458571	43398	9.4	2.1
2008	490904	51410	10.4	2.2

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات الربعية لعام 2009للمصرف المركزي السوري بالنسبة إلى الإيرادات العامة ، و على المجموعة الإحصائية لعام 2009 بالنسبة إلى الرسوم الجمركية و ذلك عن السنوات (2004 – 2008) (الجدول (24/ 15) ، أما بالنسبة إلى السنوات 2000 – 2003 فمن المكتب المركزي للإحصاء – قسم المالية العامة .

- حسبت النسب المئوية من قبل الباحث .

[1] - انظر ، منير الحمش ، هل حقاً تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة و العشرون ، 2010 ، ص 20 .

يلاحظ من الجدول السابق ما يأتي :

- زيادة الإيرادات العامة بشكل مستمر خلال مدة الدراسة إذ ارتفعت من (245574) مليون ل.س عام 2000 إلى (490904) مليون ل. س عام 2008 .

- ارتفاع إيرادات الرسوم الجمركية بشكل مستمر (عدا العام 2004) ، حيث ارتفعت من (14708) مليون ل.س عام 2000 إلى (51410) مليون ل.س عام 2008 ، أي إنها تضاعفت بمقدار (3.5) مرة بدلاً من أن تنخفض و ذلك على الرغم من المراسيم المتعددة التي صدرت و التي تقوم على تخفيض نسب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، و يعود هذا الارتفاع في حصيلة الرسوم الجمركية إلى زيادة قيمة الواردات السورية بسبب تخفيض الرسوم الجمركية ، و إلى الاتفاقات السورية المتعددة مع تركيا ، و الدول العربية .

- و كذلك ارتفاع نسبة الرسوم الجمركية إلى الإيرادات العامة من 5.9 % عام 2000 إلى 10.4% عام 2008 ، مما يدل على تزايد أهمية الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الموازنة العامة ، و قدرتها على تحصيل إيرادات متزايدة بدلاً من انخفاضها خلال مدة الانفتاح التجاري ، إلا أن هذه النسب ما تزال منخفضة مقارنة مع عدد من الدول العربية و الأجنبية .

- استقرار نسبة إيرادات الرسوم الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة .

ثانياً – العلاقة بين إيرادات الرسوم الجمركية و الإيرادات العامة :

تشكل الرسوم الجمركية أحد العوامل المؤثرة على الإيرادات العامة في الموازنة العامة خلال المدة 2000 – 2008 ، و بتحليل العلاقة بين إيرادات الرسوم الجمركية و الإيرادات العامة إحصائياً نحصل على النتائج الآتية:

$$Y = -21794.4 + 0.139x$$

(علماً أن x تعني إيرادات الرسوم الجمركية ،y تعني الإيرادات العامة)

(R^2 = 77.1) (R^2adj= 73.8) (DW = 2.267) (F = 23.573) (sig = 0.02) (t =4.856)

يتضح من النتائج السابقة أن قيمة R^2 = 77.1 مما يدل على أن هناك علاقة ارتباط قوية أي إن نحو 77.1 % من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات العامة) بعودتها إلى تغيرات المتغير المستقل و هو الرسوم الجمركية ، و تفسر النسبة المتبقية و هي (22.9%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin - Watson) (2.267) مما يعني وجود ارتباط في النموذج ، و كما يتضح من النتائج السابقة أن معلمة إيرادات الرسوم الجمركية هي موجبة ، أي إن زيادة إيرادات الرسوم الجمركية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار 13.9 % من الوحدة .

ثالثاً – تطور الرسوم الجمركية و الإيرادات الضريبية :

يوضح الجدول الأتي تطور الرسوم الجمركية و الإيرادات الضريبة :

الجدول رقم (33) : الرسوم الجمركية و نسبتها إلى الإيرادات الضريبية (الوحدة : مليون ل.س)

العام	الإيرادات الضريبية	الرسوم الجمركية	الرسوم الجمركية / الإيرادات الضريبية
2000	88801	14708	16.5
2001	92060	20445	22.2
2002	116008	25310	21.8
2003	117620	27158	23
2004	145405	11225	7.7
2005	160256	28541	17.8
2006	196332	34495	17.5
2007	221424	43398	19.6
2008	258048	51410	19.9

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات الربعية لعام 2009للمصرف المركزي السوري بالنسبة إلى الإيرادات الضريبية ، و على المجموعة الإحصائية لعام 2009 بالنسبة إلى لرسوم الجمركية و ذلك عن السنوات (2004 – 2008) (الجدول (24/ 15) ، أما بالنسبة إلى السنوات 2000 – 2003 فمن المكتب المركزي للإحصاء – قسم المالية العامة .

يتضح من الجدول السابق ما يأتي :

- ارتفاع الإيرادات الضريبية و بشكل مستمر خلال مدة الدراسة ، إذ ارتفعت من (88801) مليون ل.س عام 2000 إلى (258048) مليون ل.س عام 2008.

- تزايد نسبة الرسوم الجمركية إلى الإيرادات الضريبية من (16.5 %) عام 2000 إلى 23 % عام 2003 ، ثم انخفضت في العام 2004 إلى 7.7 % ثم عادت إلى الارتفاع تدريجياً حتى وصلت إلى 19.9 % عام 2008 .

رابعاً – العلاقة بين إيرادات الرسوم الجمركية و الإيرادات الضريبية :

تشكل إيرادات الرسوم الجمركية أحد العوامل المهمة المؤثرة في الإيرادات الضريبية ، و قد تبين من خلال التحليل الإحصائي بين إيرادات الرسوم الجمركية و الإيرادات الضريبية النتائج الآتية :

Y =- 1036.34 +0.19 x

(علماً أن x تعني إيرادات الرسوم الجمركية ،y تعني الإيرادات الضريبية)

(R^2= 75.7) (R^2adj=72.3) (DW = 1.749) (F = 21.854) (sig = 0.02) (t = 4.675)

يتضح من النتائج السابقة أن قيمة R^2 = 75.7 مما يدل على أن هناك علاقة ارتباط قوية أي إن نحو 75.7 % من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات الضريبية) تعود إلى تغيرات المتغير المستقل و هو الرسوم الجمركية ، و تفسر النسبة المتبقية و هي (24.3%) بعوامل أخرى (المتغيرات العشوائية)، و بلغت قيمة (Durbin - Watson) (1.749) مما يعني وجود ارتباط في النموذج ، كما يتضح من النتائج السابقة أن معلمة إيرادات الرسوم الجمركية هي موجبة ، أي إن زيادة إيرادات الرسوم الجمركية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار 19% من الوحدة .

خامساً – الرسوم الجمركية و الواردات السلعية :

أدى تخفيض نسب الرسوم الجمركية من خلال المراسيم المتعاقبة ، خلال السنوات الماضية إلى زيادة حجم الواردات بشكل كبير ، و ذلك كخطوة أساسية لتحرير التجارة الخارجية السورية ، بهدف فتح المجال للسلع المحلية من مواجهة المنافسة أمام السلع الأجنبية والعمل على إعادة هيكليتها و استغلال الميزات النسبية فيها بهدف القدرة على غزو الأسواق الخارجية ، كما أدى تخفيض نسب الرسوم الجمركية إلى زيادة إيرادات هذه الرسوم – وهو على عكس ما كان يعتقد– و ذلك بسبب زيادة حجم الواردات الخاضعة للضريبة الجديد المنخفضة كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (34) : تطور الواردات و إيرادات الرسوم الجمركية . (الوحدة : مليون ل.س)

العام	الواردات السلعية	الرسوم الجمركية	الرسوم الجمركية /الواردات السلعية
2000	187535	14708	7.8
2001	220744	20445	9.3
2002	235754	25310	10.7
2003	236768	27158	11.5
2004	389006	11225	2.9
2005	502369	28541	5.7
2006	531324	34495	6.5
2007	684557	43398	6.3
2008	839419	51410	6.1

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة بالنسبة إلى لواردات السلعية ، و على المجموعة الإحصائية لعام 2009 بالنسبة إلى الرسوم الجمركية و ذلك عن السنوات (2004 – 2008) (الجدول (24/ 15) ، أما بالنسبة إلى السنوات 2000 – 2003 فمن المكتب المركزي للإحصاء – قسم المالية العامة .

يتضح من الجدول السابق :

- تطـور قيمـة الـواردات السـلعية مـن (187535) مليـون ل.س عـام 2000 ، إلـى (839419) مليون ل. س عام 2008 ، أي تطور قيمة الواردات نحو (4.5) ضعف خلال مدة الدراسة ، و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات السلعية خلال المدة الماضية .

- ارتفاع نسبة الرسوم الجمركية إلى الواردات السلعية من 8.7 % عام 2000 إلى 11.5 % عـام 2003 ، ثـم انخفضـت فـي العـام 2004 إلـى 2.5 % ، ثـم عـاودت الارتفـاع خلال السنوات التالية .

سادساً – العلاقة بين الرسوم الجمركية و الواردات السلعية :

يعد انخفاض نسب الرسوم الجمركية أحد العوامل المهمة و المؤثرة في زيادة الواردات السلعية ، كما تعد زيادة الواردات السلعية العامل الأهم في زيادة إيرادات الرسوم الجمركية ، لذلك توضح نتائج التحليل الآتية العلاقة بين حجم الواردات السلعية ، و الرسوم الجمركية :

Y =8205.841+ 0.04 x

(علماً أن x تعني إيرادات الواردات السلعية ،y تعني إيرادات الرسوم الجمركية)

(R^2= 72.3) (R^2adj=68.3) (DW = 1.984) (F = 18.252) (sig = 0.04) (t = 4.272)

يتضح من النتائج السابقة أن قيمة R^2 = 72.3 ،مما يدل على أن هناك علاقة ارتباط قوية أي إن نحو 72.3% من تغيرات المتغير التابع (الرسوم الجمركية) تعود إلى تغيرات المتغير المستقل و

هو الواردات السلعية ، و تفسر النسبة المتبقية و هي (27.7%) بعوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin - Watson) (1.984) ،مما يعني وجود ارتباط في النموذج ، كما يتضح من النتائج السابقة أن معلمة إيرادات الواردات السلعية هي موجبة ، أي إن زيادة إيرادات الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الرسوم الجمركية بمقدار 4% من الوحدة .

المبحث الرابع

أسعار الصرف في ظل تحرير التجارة الخارجية في سورية .

المطلب الأول – سياسات سعر الصرف:

اختلفت سياسات سعر الصرف باختلاف النظم الاقتصادية السائدة ، و تباينت الآراء حول أثر هذه السياسات في المتغيرات الاقتصادية بتغير السياسات المتبعة ، إلا أنه على الرغم من ذلك تتفق هذه السياسات على وجود عدة أنواع لسعر الصرف ، و على وجود عوامل محددة لسعر الصرف ، لذلك لا بد من الحديث عن أنواع سعر الصرف ، و العوامل المحددة لسعر الصرف ، و نظم الصرف العالمية ، فضلاً عن عرض الآراء حول تحرير سياسة سعر الصرف .

أولاً –أنواع أسعار الصرف :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لسعر الصرف و هي سعر الصرف الاسمي ، و سعر الصرف الحقيقي ، و سعر الصرف التوازني .

1 – سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية [1] ، و لا يأخذ هذا السعر القوة الشرائية من سلع و خدمات للعملتين الأجنبية و المحلية ، فمثلاً أن نقول:إن كل واحد دولار يقابل 50 ل . س ، و حيث يتغير سعر الصرف الاسمي يومياً ، إما بالتحسن أو التدهور ، فالتحسن يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية ، أما التدهور فهو

1 - بلقاسم العباس ، سياسات سعر الصرف ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث والعشرون نوفمبر/تشرين الثاني2003 ، الكويت ، 2003 ، ص 2 .

انخفاض قيمة العملة المحلية ، و بالتالي دفع عدد أكبر من النقود المحلية للحصول على السلعة نفسها .

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازٍ وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية(السوداء).

2 – سعر الصرف الحقيقي :

يُعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية ، ويعد سعر الصرف الحقيقي مؤشرا جيدا لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاعاً في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة[1].

و يحسب سعر الصرف الطبيعي كمؤشر أسعار يساوي الواحد في سنة الأساس ، لذلك يختلف هذا السعر باختلاف سنة الأساس ، و يستفاد منه في حساب اتجاه تغيرات سعر الصرف الحقيقي ، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية .

و يعبر عنه بالعلاقة : $e = E (P^* / P)$

و إذ : e : تعبر عن سعر الصرف الحقيقي ، E : سعر الصرف الاسمي ،

P : المستوى العام للأسعار في البلد ، P^* : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي .

1 - انظر ، أمين صيد ، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ((الاقتصاد الجزائري نموذجاً)) ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2007 ، ص 3 – 4 .

و عليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس القوة الشرائية للبلد تجاه بلد آخر ، إن هذا السعر يقيس سعر الصرف الحقيقي لبلد تجاه بلد آخر و الذي يدعى((**بسعر الصرف الحقيقي الثنائي**)) ، لكن في الواقع تتم المتاجرة مع العديد من البلدان سواءً استيراداً ،أو تصديراً لذلك يمكن القول : إن هناك سعر صرفٍ حقيقياً متعدداً ، و هو يحسب من خلال المتوسط الحسابي لأسعار الصرف الحقيقية الثنائية ، لذلك يمكن تعريفه ب ((المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً)) [1] .

و يمكن تعريفه بأنه عبارة عن ((رقم قياسي أو متوسط سعر صرف عملة محلية قياساً إلى سلة عملات أجنبية تعطى كل عملة وزناً أو ترجيحاً معيناً طبقاً لأهميتها في التجارة الدولية ، بحيث يكون مجموع الأوزان في السلة مساوياً للواحد الصحيح)) [2].و يعتمد هذا التعريف على نظرية تعادل القوة الشرائية التي تم تطويرها على يد الاقتصادي السويدي غوستاف (Gostaf)، و التي اكتسبت اهتماماً متزايداً في مطلع عقد السبعينيات . و يعد سعر الصرف الحقيقي المتعدد مؤشراً ذا دلالة مهمة على مدى تنافسية البلد تجاه الخارج ، كما يعد استخدام سعر الصرف الحقيقي دافعاً و حافزاً للتصنيع و استغلال الموارد المتاحة في التصنيع ، و محفزاً لزيادة الدخل القومي ، و خصوصاً في البلدان التي تزيد فيها معدلات الإنتاج الصناعي على معدلات الإنتاج الزراعي [3] .

1 - بلقاسم العباس ، سياسات سعر الصرف ، مرجع سابق ، ص 6 .
2 - بسام الحجار ، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009 ، ص 122 .

3 - Barry Eichengreen, The Real Exchange Rate and Economic Growth , , COMMISSON ON GROWTHE AND DEVELOPMENT , The World Bank , 2008,p2

3 – سعر الصرف التوازني : و هو سعر الصرف الذي يتحقق عند التوازن الاقتصادي الكلي ، أي هو سعر الصرف الذي يتحقق في بيئة اقتصادية غير مختلة ، و لا تتعرض للصدمات الاقتصادية الداخلية أو الخارجية ، كما يعرفه الاقتصادي Edward بأنه النسبة بين سعر السلع القابلة للتجارة إلى سعر السلع غير القابلة للتجارة [1] ، موضحاً بأنه يختلف من حيث تأثره بالصدمات الخارجية بين الدول النامية و الدول المتقدمة .

ثانياً – عوامل تحديد سعر الصرف :

يتحدد سعر الصرف تبعاً للكميات المعروضة و المطلوبة من العملة ، و يتحدد الطلب على العملة الأجنبية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات ، في حين يتحدد عرض العملة الأجنبية بالعناصر الدائنة، كما إن تدخل المصرف المركزي ، و المصارف التجارية يؤدي دوراً كبيراً في عملية التأثير في تحديد أسعار الصرف [2]، لذلك يمكن القول : إن سعر الصرف بين عملتين يتحدد استناداً إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1 – القوة الشرائية للعملة الوطنية ، و ما يمكن أن تحتويه وحدة النقد الوطنية من سلع و خدمات مقابل ما يمكن أن تقتنيه وحدة النقد الأجنبية .

2 – التجارة الخارجية للدولة : فالدولة التي تزيد صادراتها على وارداتها تمتلك فائضاً من العملات الأجنبية ، و هذا ما يدفع إلى زيادة قيمة عملتها ، و العكس صحيح .

1 - Edward (s) : Real Exhange R ates , Devaluation and Adjustment : Exhange Policy in Developing Countries , Cabridge , MIT press , 1989 , pp 15 – 16 .

2 - انظر ، بسام الحجار ، مرجع السابق ، ص 120 .

3 – وضع ميزان المدفوعات : إذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض مع العالم الخارجي ينخفض الطلب على العملات الأجنبية ، و في المقابل يزداد طلب الدول على عملة هذه الدولة مما يساعد على زيادة قيمة العملة الوطنية لهذه الدولة ، أما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز مع العالم الخارجي فإن طلب الدولة على العملات الأجنبية سوف يزداد لإصلاح العجز ، و يؤدي ذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية [1] .

4 – حركة رؤوس الأموال : يساعد انتقال رساميل أجنبية إلى داخل الدولة بهدف الاستثمار في المشاريع الإنتاجية أو الأسواق المالية في ارتفاع قيمة العملة بسبب زيادة الطلب على العملة الوطنية، أما انتقال الأموال الخاصة من الداخل إلى الخارج بحثاً عن الربح السريع ، و أسعار الفائدة المرتفعة فيؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية و نقص العملات الأجنبية ، مما يخفض قيمة العملة الوطنية [2].

كما يؤدي خروج الرساميل الوطنية تحت تأثير الخوف ، أو عدم الاطمئنان إلى مستقبل الأحوال السياسية و الاقتصادية ، و تحت تأثير الحروب ، في أي بلد ، إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية في أسواق الصرف [3] .

1 - انظر ، علي كنعان ، النظام النقدي و المصرفي السوري ((مشكلاته و اتجاهات إصلاحه)) ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2000 ، ص 93 .
2 - انظر ، المرجع السابق ، ص 93 .
3 - محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1977 ، ص 77 .

ثالثاً – نظم الصرف العالمية :

مـرت أنظمـة الصـرف بـثلاث مراحـل أساسـية ، اختلفـت عـن بعضـها بـاختلاف مراحـل التطـور الاقتصادي و الاجتماعي و تطور النظم النقدية و هي :

1 – نظام الصرف الثابت : ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب الممتدة خلال السنوات 1816 – 1914 ، و كانت العملات تنسب إلى بعضها استناداً إلى ما تحتويه من الذهب ، و كان يستلزم هذا النظام ثلاثة شروط أساسية :

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب ، فمثلاً كان وزن الجنيه الإسترليني 7.32 غراماً من الذهب .
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد و لا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب [1].
- حرية انتقال الذهب بين الدول .

ساعدت حرية دخول و خروج الذهب بين الدول على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات للدول خلال مدة طويلة من الزمن ، الذي يعود بدوره إلى استقرار أسعار الذهب ، ومن ثم استقرار أسعار الصرف فيما بين الدول .

2– نظام الصرف الحر : ظهر هذا النظام في ظل قاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل إثر خروج بريطانيا من قاعدة الذهب عام 1931، تلتها الدول في ذلك حتى الحرب العالمية الثانية [1]، و

1 - سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر القاهرة ، ، ص 46 – 47 .

يقوم هذا النظام على ترك سعر الصرف حراً يعتمد على العرض و الطلب ، و من ثم فإن جهاز الثمن ممثلاً في قوى العرض و الطلب هو الذي يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة إلى العملات الأخرى دون تدخل من جانب السلطات النقدية للحكومات المختلفة ، و يطلق على هذا النظام التعويم النظيف ، لكن في واقع الأمر أحياناً تضطر الحكومات إلى التدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد التأثير في قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة ، و في هذه الحالة يطلق على هذا النظام بالتعويم غير النظيف .

3 – نظام الرقابة على الصرف : ساد نظام الرقابة على الصرف بشكل واسع خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي بدأت عام 1929 ، و ذلك عندما انتشر العمل بها في ألمانيا و دول أوروبا الوسطى و الشرقية و أمريكا اللاتينية [2] ،و في ظل هذا النظام تحتكر الدولة شراء العملات الأجنبية و بيعها ، و ذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح و إعادة توزيعه على وجوه الطلب المحددة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكميات المعروضة فيه و يستخدم هذا النظام لتحقيق مجموعة من الأهداف و منها الحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند سعر ثابت دون تقلبات ، و منع هروب الرساميل الوطنية ، و الحد من الواردات ، و الحصول على واردات جيدة للخزينة العامة و غيرها من الأهداف .

---

1 - انظر ،علي كنعان ، النظام النقدي و المصرفي السوري ((مشكلاته و اتجاهات إصلاحه)) ،مرجع سابق ، ص 93

2 - انظر ، سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق ، ص 67 .

رابعاً – سياسة تحرير سعر الصرف :

تنقسم آراء الاقتصاديين بشأن السياسة الواجب إتباعها تجاه سعر صرف دولة ما إلى تيارين[1] :

الأول : ينتمي إلى مدرسة الاقتصاد الحر و الاعتماد على الحرية الاقتصادية ، و من ثم حرية سعر الصرف و العمل على تخفيضه ،و ذلك لأن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى :

- علاج اختلال هيكل الإنتاج و هيكل التجارة الخارجية .
- الوصول بقيمة العملة إلى المستوى الذي يعكس حقيقة العرض و الطلب على الصرف الأجنبي ، مما يساعد على ترشيد استخدام النقد الأجنبي .
- تحقيق القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية .
- زيادة الصادرات و انخفاض الواردات مما يساعد على تحسين موقف ميزان المدفوعات .

أما الرأي **الثاني** الذي يعبر بوضوح عن آراء مفكري مدرسة الاقتصاد المخطط : فيرى مفكرو هذه المدرسة أنه يمكن تحقيق النتائج السابقة في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات الرأسمالية، أما بالنسبة إلى الدول النامية فإنه يحدث آثاراً عكسية و يعزون ذلك إلى ما يأتي :

- يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة الصادرات ، إلا أن ذلك يصعب تحقيقه في الدول النامية ، بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، فضلاً عن ضعف مرونة الطلب على سلع التصدير .

1-انظر ، فتحي خليفة علي خليفه ، تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد الرابع و العشرون ، العدد الثالث ، خريف 1996 ، ص 109 .

- إذا كان تخفيض سعر صرف العملة المحلية يعني إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح إنتاج سلع التصدير ، فإن ذلك يفترض مرونة انتقال عناصر الإنتاج من قطاع سلع الاستهلاك المحلي إلى قطاع سلع التصدير ، هذه المرونة غير المتوافرة في البلدان النامية تجعل عملية تخفيض سعر الصرف ذات آثار سلبية و لا يحقق جدواها الاقتصادية .
- كي تحقق سياسة تخفيض سعر الصرف أهدافها يجب أن تتمتع الواردات بمرونة كافية، بحيث ينخفض الطلب المحلي عليها عند ارتفاع أسعارها و من ثم تقل نسبة السلع المستوردة من مجموع سلع الاستهلاك التي ارتفعت أسعارها بالنسبة إلى الأسعار الداخلية [1] .
- فضلاً عن عدم توفر السوق ذات المنافسة الكاملة بالنسبة إلى الدول النامية بل على العكس تماماً تواجه هذه الدول سوقاً احتكارية من قبل الدول المتقدمة .

و بشكل عام يمكن القول : إن ظروف كل دولة هي المسؤولة عن نجاح سياسة التخفيض ، فالدولة التي تتمتع بمرونة طلب خارجي كبيرة ، تكون مرونة عرض منتجات التصدير كبيرة أيضاً و تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أيضاً كبيرة ، هذه الدولة ستفلح في نجاح سياسة تخفيض سعر صرف عملتها المحلية ، و العكس صحيح .

1 - انظر ، رسلان خضور ، منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات و الواردات و إعادة توزيع الدخل ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 21 ، 2000 ، ص 96 .

المطلب الثاني – مراحل تطور سعر صرف الليرة السورية :

مر سعر صرف الليرة السورية بعدة مراحل **يمكن** تحديدها بالمراحل الآتية وهي :

أولاً – **المرحلة الأولى (1947– 1963)** : تعد سورية إحدى الدول الأوائل التي وقعت على اتفاقية بريتن وودز ، و لم يكن مضى على استقلالها سوى عام واحد ، و بذلك تم تحديد سعر الصرف الرسمي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي ، و هو (405.512) ملغ ذهب لكل ليرة سورية أي إن كل 1 دولار يساوي (219.148) قرشاً سورياً[1] .

و قد تم تبني مبدأ الحرية الاقتصادية في هذه المرحلة ، حيث أُنشئت سوق حرة للصرف في عام 1948 تتحدد فيها أسعار الصرف حسب عوامل العرض و الطلب ، و استمر هذا المبدأ حتى عام 1952 حيث عزمت الحكومة على التدخل من أجل ضبط أسعار الصرف و تجنب التقلبات العنيفة فيها ، كما عملت على إلغاء سعر الصرف الموحد الذي حُدد من قبل صندوق النقد الدولي و ذلك بعد العدوان الثلاثي على مصر ، و في خلال مدة الوحدة بين سورية و مصر طُبق نظام النقد المطبق في مصر ، مما زاد من تطبيق نظام الرقابة على الصرف ، و ذلك بهدف توحيد نظام النقد، و في عهد الانفصال تم إلغاء نظام الرقابة على الصرف و العودة إلى تعدد أسعار الصرف ، و إنشاء سوق صرف حرة يتحدد فيها أسعار الصرف وفق العرض و الطلب .

يلاحظ من خلال هذا العرض السابق اضطراب سياسة سعر الصرف خلال هذه المدة القصيرة ، و تعدد أنظمة الصرف فيها .

1 - صلاح الدين حامد ، سياسات أسعار الصرف في سورية منذ عام 1981 ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 1996 ، ص 15 .

ثانياً– المرحلة الثانية خلال (1963 – 1981) : اعتمدت سورية نظام الرقابة على الصرف منذ عام 1963 ، و ذلك بهدف تجميع الاحيتاطيات من العملات الأجنبية و توظيفها في القطاعات الاقتصادية المهمة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ، و قد حددت السلطات النقدية سعر الصرف ب 3.95 ل .س لكل دولار أمريكي ، و خلال هذه المدة كانت السلطات النقدية تتدخل بشكل مستمر للحفاظ على هذا السعر الإداري الذي يتحدد في سورية اعتماداً على مجموعة من العوامل أهمها :

- القوة الشرائية للعملة الوطنية : عملت الحكومة السورية على الحفاظ على أسعار ثابتة و منخفضة نسبياً خلال مدة طويلة من الزمن ، و في سبيل الحفاظ على هذا المستوى قامت بتحديد الرواتب و الأجور عند مستوى معين .
- ثبات سعر الفائدة .
- الاستيراد و التصدير ، حركة الرساميل الوطنية و الأجنبية ، الطلب الحكومي .

و قد استطاعت سورية تحقيق الثبات النسبي في أسعار الصرف استناداً إلى مجموعة من الأسس و هي[1]:

أ – اعتماد الدولة على التخطيط الاقتصادي المركزي و حصر الإمكانيات المتاحة كافة ، و توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية المهمة مما حافظ على استقرار الطلب على العملات الأجنبية و من ثم استقرار سعر الصرف لمدة طويلة نسبياً .

1 - انظر ، علي كنعان ، النظام النقدي و المصرفي السوري ((مشكلاته و اتجاهات إصلاحه)) ، مرجع سابق ص 100 – 101 .

ب – إقامة المصانع العامة في قطاع الصناعات التحويلية و الاستخراجية ، مما ساعد على زيادة الإنتاج و استبدال السلع الوطنية بالأجنبية ، مما خفض الطلب على القطع الأجنبي .

ج – المساعدات العربية بعد حرب تشرين التحريرية .

ء – عودة جزء من الرساميل السورية العاملة في الخارج ، على الرغم من عودة هذه الرساميل على شكل ورشات صغيرة .

و – السماح للقطاع الخاص باستيراد مستلزماته بتسهيلات ائتمانية ، أو عن طريق مشاركة مباشرة مع قطاع أجنبي ، و قد شكلت هذه الإجراءات نقطة مهمة في دعم سعر الصرف .

ساعدت هذه الإجراءات الاقتصادية و السياسية و التجارية في السبعينيات ، على تثبيت سعر الصرف في سورية مدة طويلة من الزمن ، فلم تظهر فروقات كبيرة بين سعر الصرف في المصارف الحكومية و سعر الصرف في السوق غير النظامية .

ثالثاً – المرحلة الثالثة أو مرحلة تعدد أسعار الصرف (1981 – 2006) : كانت سورية قد عملت بنظام تعدد أسعار الصرف منذ تاريخ 22 / 4 / 1981 حيث أحدثت في ذلك التاريخ السوق الموازية للقطع الأجنبي ، و استمر العمل بنظام تعدد أسعار الصرف طيلة السنوات الماضية حتى صدور قانون توحيد أسعار الصرف في عام 2006 .

إن مدة الاستقرار في المرحلة السابقة (أي في السبعينيات) لم تستمر في عقد الثمانينيات و ذلك لعدة أسباب أهمها :

1 – زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، و من ثم زيادة الإنفاق العام ، و ذلك محاولة منها في ضبط الإنتاج والاستهلاك و السيطرة عليهما ، و إقامة كثير من المشاريع و المصانع التي لا تحتاجها ، كمصنع الورق في دير الزور و غيرها ، مما زاد من الكتلة النقدية و بمعدلات عالية مما أسهم بانخفاض قيمة الليرة السورية .

2 – الفجوة بين الإنتاج المحلي من السلع و الخدمات ، و بين حاجات الاستهلاك الوسيط و النهائي و التكوين الرأسمالي ، مما قاد إلى عجز في الميزان التجاري .

3 – زيادة الرواتب و الأجور في بداية عام 1980 بمعدل 75 % ، و ذلك بهدف تحسين ظروف الطبقة العاملة و الموظفين و توسيع السوق الداخلية ، و قد أدت هذه الزيادات إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة .

4 – تزايد الديون الخارجية و ذلك بهدف تمويل مشاريع القاعدة الأساسية من الكهرباء ، و الصرف الصحي و المياه و الاتصالات ، و غيرها من مشاريع البنى التحتية ، وقد وصلت الديون الخارجية حتى عام 1995 نحو 25 مليار دولار، يستحق منها 12 مليار دولار للاتحاد السوفييتي السابق[1].

5– التأثير الخارجي و محاولة الدول المعادية ضرب الاستقرار السياسي في سورية .

أمام هذه الإجراءات التي كانت تشكل ضغوطاً كبيرة على استقرار سعر الصرف ، وقفت الحكومة عاجزة عن الاستمرار في أسعار الصرف الثابتة عند سعر 3.95 ل.س للدولار ،و بذلك اضطرت الحكومة إلى استخدام سياسة تعدد أسعار الصرف ، و استخدمت الدولة خلال هذه المدة عدة أسعار تزيد و تنقص حسب الحاجة إليها ، كسعر الصرف الرسمي ، و الدولار الجمركي ، و دولار التصدير ، و السعر

[1] - خالد عبدو الزامل ، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2005 ، ص 173 .

السياحي ، و غيرها من الأسعار محاولةً من الدولة الحفاظ على الاحتياطيات من العملات الأجنبية ، و قد بالغت الحكومة في التعدد من أسعار الصرف ، ثم عملت على تقليص هذه الأسعار إلى خمسة أسعار إلى أن صدر قرار توحيد أسعار الصرف .

رابعاً – المرحلة الرابعة أو مرحلة فك الارتباط (2007 – حتى اليوم) :

اعتمدت في هذه المرحلة سياسة فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي و محاولة ربطها بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) بعد أن استمر ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مدة طويلة من الزمن ، وذلك لتجنب الاضطرابات التي تحدث للدولار الأمريكي ، و محاولة تحقيق استقرار أكبر في سعر صرف الليرة السورية، و محاولة إيجاد نظام أكثر مرونة في إدارة سعر الصرف من نظام الربط الثنائي بالدولار ، و قد تم اتخاذ هذه السياسة من قبل مصرف سورية المركزي ، إذ يتوقع من هذه السياسة النتائج الإيجابية الآتية (1) :

1 – تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية إذ إن ربط الليرة السورية بسلة عملات سوف يقلل من تقلبات أسعار صرف الليرة السورية تجاه عملات الشركاء التجاريين ، الأمر الذي يساعد المصدرين على الحفاظ على ربحيتهم ، و يقلل من الضغوط على الأسعار المحلية.

2 – التقليل إلى الحد الأدنى من تقلبات التنافسية التجارية ، و مواجهة التطورات المفاجئة في أسواق الصرف العالمية .

1 - انظر ، مصرف سورية المركزي ، دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة ، المصرف المركزي بتاريخ 27 / 8 / 2007 ، ص 2 .

3 – تخفيض التضخم عن طريق تخفيض تكلفة المستوردات التي ارتفعت نتيجة انخفاض قيمة الليرة السورية أمام اليورو نتيجة التغير في سعر صرف اليورو دولار في الأعوام الماضية ، الذي أدى إلى رفع تكاليف الاستيراد ، مع العلم أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأساسي لسورية في التجارة الخارجية .

و قد تم نتيجة هذه السياسة العمل على توحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة و القطاع العام و عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة هي نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي ، و قد تم فعلاً نتيجة هذه السياسة خلال المدة القصيرة الماضية استقرار سعر صرف الليرة السورية عند نحو { 50 ، 45 } ل .س للدولار الواحد ، و العمل على تجنب التقلبات التي حدثت في سعر صرف الدولار في السوق العالمية ، إلا أنه نتيجة لصغر المدة الزمنية لتطبيق هذه المرحلة (عامين فقط) فلا يمكن الحكم على نجاح هذه المرحلة أو إخفاقها .

و يوضح الجدول الآتي تطور سعر صرف الليرة السورية خلال السنوات(2000 – 2008)

الجدول رقم (35) : تطور سعر صرف الليرة السورية خلال السنوات (1995 – 2008) :

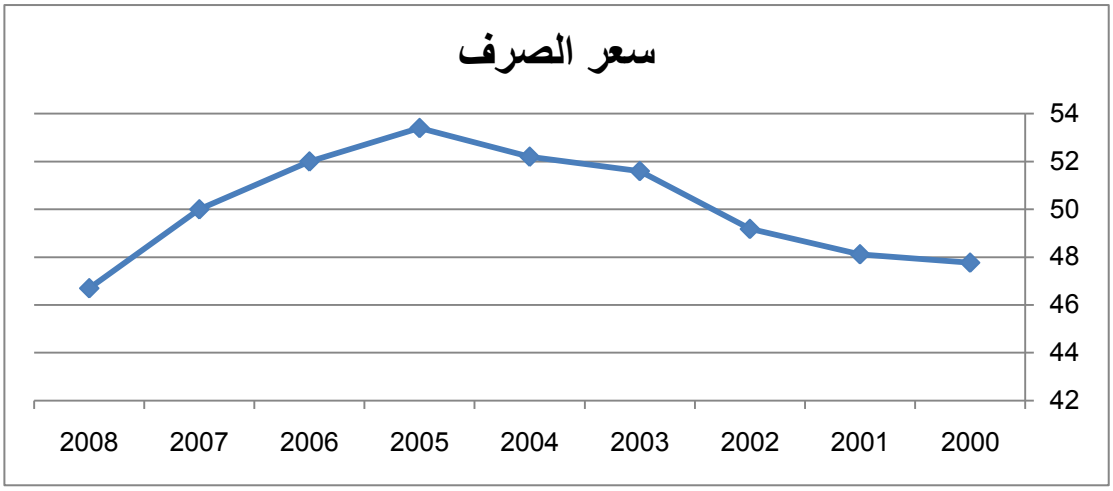
العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
*سعر الصرف	47.77	48.12	49.18	51.6	52.2	53.4	52	50	46.7

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة .

***سعر الصرف هو سعر الصرف المثقل للدولار مقابل الليرة السورية و ذلك حتى عام 2006 ، و بدءاً من عام 2007 تم توحيد أسعار الصرف المتعددة بسعر صرف واحد من قبل المصرف المركزي السوري .(سعر الصرف دولار / ل.س)**

يتضح من الجدول السابق ارتفاع سعر الصرف الاسمي لليرة السورية (أي انخفاض قيمة الليرة السورية) و ذلك منذ بداية عام 2000 حتى عام 2005 ، إذ بلغ سعر صرف الليرة السورية في عام 2000 (47.77) ل .س لكل دولار و وصل في العام 2005 (53.4) ل.س لكل دولار ، و ذلك لأسباب كثيرة ذُكر بعضها في المرحلة الثالثة من مراحل تطور سعر صرف الليرة السورية ، إلا أنه عاد في الأعوام الآتية للاستقرار و ارتفاع قيمة العملة ، و خصوصاً بعد محاولة المصرف المركزي السوري فك الارتباط بالدولار ، و محاولة ربط سعر صرف الليرة السورية بسلة عملات ، مما خفف من تأثير اضطرابات قيمة الدولار في الأسواق العالمية على قيمة العملة السورية ، كما يتضح من الشكل الآتي :

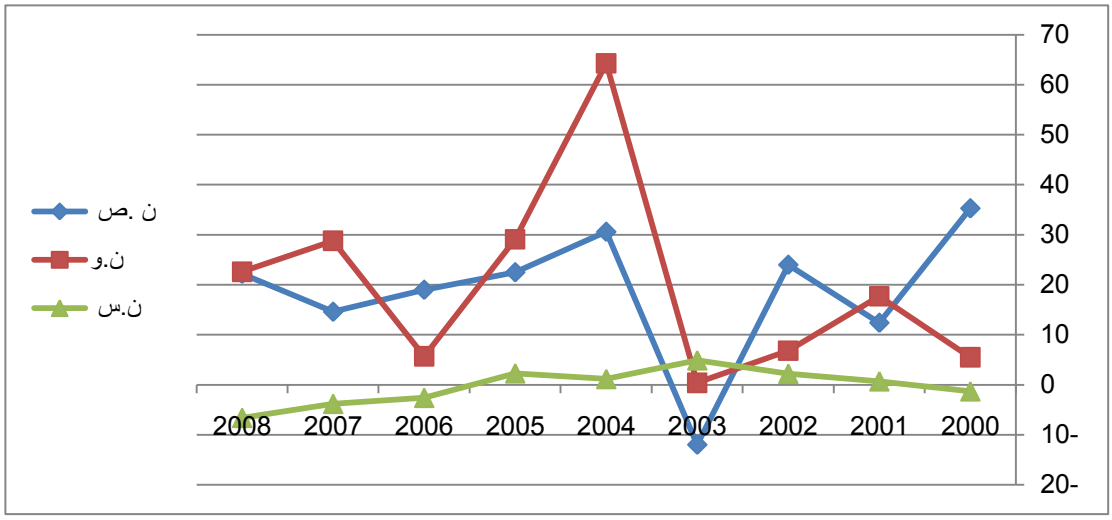
الشكل رقم (6) : تطور سعر صرف الليرة السورية خلال السنوات 2000 – 2008



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (14) .

كما يوضح الشكل رقم (7) تطور معدلات نمو كل من الصادرات و الواردات و سعر الصرف.

الشكل رقم (7) : تطور معدلات نمو الصادرات و الواردات و سعر الصرف



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) في الملاحق الإحصائية .

يتضح من الشكل السابق تذبذب معدلات نمو كل من الصادرات و الواردات و انخفاض معدل نمو سعر الصرف الليرة السورية خلال مدة الدراسة، و ذلك لأسباب ذُكرت سابقاً.

الفصل الرابع

تحليل الموازنة العامة للدولة في سورية

المبحث الأول : المبادئ و المحددات الأساسية للموازنة العامة

المطلب الأول – المبادئ الأساسية للموازنة العامة .

المطلب الثاني – المحددات الأساسية للموازنة العامة .

المبحث الثاني : هيكل الإيرادات و النفقات العامة في سورية

المطلب الأول – هيكل الإيرادات العامة السورية .

المطلب الثاني – هيكل النفقات العامة السورية .

المبحث الثالث – تحليل عجز الموازنة في سورية.

المطلب الأول – عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية

المطلب الثاني – أسباب عجز الموازنة في سورية .

المطلب الثالث – علاقة عجز الموازنة بكل من النفقات العامة و الإيرادات العامة

المبحث الأول – المبادئ و المحددات الأساسية للموازنة العامة

للموازنة العامة مجموعة من المبادئ العامة التي تحكمها كسنوية الموازنة ، و وحدة الموازنة ، وتوازن الموازنة ، و شمولية الموازنة ، و شيوع الموازنة ، كما أن هناك مجموعة من العوامل و المحددات المؤثرة فيها و هي المحدد الأيدلوجي و السياسي ، و المحدد القانوني ، و المحدد الفني، و المحدد السلوكي .

المطلب الأول – المبادئ الأساسية للموازنة العامة :

حدد فقهاء المالية العامة مجموعة من المبادئ الأساسية للموازنة العامة التي تهدف إلى وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية ، سواءً أكان ذلك عند اعتمادها للإيرادات العامة و النفقات العامة أو الرقابة عند تنفيذ الموازنة العامة .

و على الرغم من اختلاف هؤلاء الفقهاء في الإتفاق على تحديد هذه المبادئ و عددها إلا أنه يمكن تلخيص أهمها في خمسة مبادئ أساسية هي :

1 – وحدة الموازنة 2 – سنوية الموازنة 3 – توازن الموازنة

4 – شمولية الموازنة 5 – شيوع الموازنة (عدم تخصيص الإيرادات) .

و سَتُشرح كلٌ من هذه المبادئ تباعاً .

أولاً – وحدة الموازنة :

يقصد بمبدأ وحدة الموازنة أن تدرج نفقات الدولة و إيراداتها كلها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي ، و حتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ، و مطابقتها للأهداف المحددة و الاعتمادات الواردة في الموازنة ، كما وافقت عليها السلطة التشريعية[1]

و لا يجوز أن تصدر الدولة لاحقاً موازنات مستقلة أو تابعة لكي تبقى ملتزمة بوحدة الموازنة ، و يخضع مبدأ وحدة الموازنة إلى مجموعة من الاعتبارات أهمها [2] :

1 – الاعتبار المالي : تساعد وحدة الموازنة الباحثين و الدارسين على إجراء الدراسات و البحوث وإجراء المقارنة بين عدة سنوات و تعرف المركز المالي للدولة دون محاولة إخفاء الحقائق .

2– الاعتبار السياسي : تساعد وحدة الموازنة السلطة التشريعية على الاطلاع على الموازنة بشكل كامل و إجراء الرقابة عليها و هذا ما لا يسمحه عرض الموازنة في حسابات متعددة .

3 – الاعتبار الاجتماعي : يساعد هذا المبدأ المواطنين و المستثمرين و الأجانب في الاطلاع على الموازنة و تعرف حقيقة الوضع المالي و المشاريع المخططة و أماكن تنفيذها .

و من ثم فإن هذه الموازنة تعبر عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، و تعكس الدقة و الوضوح و التنظيم للمالية العامة .

[1]- انظر ، سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، ص 289
[2]- انظر ، علي كنعان ، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية ، مرجع سابق ، ص 98

ثانياً – سنوية الموازنة :

يقصد بمبدأ سنوية الموازنة أن تعد الموازنة لعام واحد فقط ، و أن تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنوياً و ذلك للأسباب الآتية :

1 – تساعد على إجراء المقارنات بين مختلف بنود الموازنة بين سنة و أخرى ، مما يسهم في رسم السياسات المالية و التنموية [1].

2 – للدورة الزمنية غير السنوية للموازنات كثير من المساوئ ، فإذا كانت هذه الدورة أقل من السنة يؤدي ذلك إلى عرض الموازنات العامة على السلطة التشريعية عدة مرات خلال السنة الواحدة و إطالة مدة المناقشات البرلمانية ، و إذا كانت هذه الدورة أكثر من سنة واحدة ، فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف رقابة السلطة التشريعية [2].

3 – تكفل سنوية الموازنة دوام الرقابة السياسية للسلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية من حيث التنفيذ [3].

4 – لما كانت الضرائب تجبى عن عام واحد ، فإن عمليات الجباية لتمويل الإنفاق العام خلال المدة الزمنية المحددة بالسنة توضح عملية الربط بين الإيراد العام ، و الإنفاق العام و مدى تحقق الوفر بين الإيرادات و النفقات خلال هذه المدة [4] .

---

[1]- انظر ، أحمد اللوزي ، فيصل مرار ، وائل العشكة ، إدارة الموازنات العامة بين النظرية و التطبيق ، دار الميسرة ، عمان ، الأردن ، ص 22 .

[2]- محمد خالد المهايني ، خالد الخطيب ، المالية العامة ، منشورات جامعة دمشق ، 2004 / 2005 ، ص 379

[3]- زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1998 ، ص 430

[4]- خالد الخطيب ، المالية العامة ، مرجع سابق ،ص 379

إن الأخذ بمبدأ سنوية الموازنة لا يعني أن تتوافق السنة الميلادية مع السنة المالية ، و إنما يتضمن أن تكون مدة الموازنة اثني عشر شهراً ، لذلك يجب التمييز بين السنة الميلادية و السنة المالية ، كما أن التطابق بينهما جائز ، بحيث تبدأ السنة المالية مع السنة الميلادية ، و يجوز أيضاً الاختلاف بينهما .

أما ختام السنة المالية فيثير بعض المشاكل الدقيقة من الناحية الفنية ، فالموازنة توضع لمدة مستقبلية من الزمن و هي السنة ، و لا بد في نهاية السنة المالية من إغلاق حساباتها لمعرفة المبالغ التي أنفقت فعلاً و الإيرادات التي حُصلت فعلاً ، وهي بالطبع تختلف عن تقديرات الموازنة في بداية السنة المالية .

و لمبدأ سنوية الموازنة بعض الاستثناءات التي تتضمن الموافقة على نفقات و إيرادات خلال مدة تقل عن السنة ، و بعضها الآخر يتضمن مدة الموازنة كلها ، و بعضها أكثر من سنة ، و مثال على ذلك الموازنات الاستثنائية لأمر طارئ (طوفان – حرب – موازنات إنمائية) .

ثالثاً – توازن الموازنة :

و يقصد بهذا المبدأ تعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة ، أي لا تزيد النفقات العامة على الإيرادات العامة و لا تقل عنها ، كما يجب الاعتماد في تمويل النفقات العامة على الإيرادات العامة فقط ، و يطلق عليه في بعض الموازنات بمبدأ ((التوازن الكمي للموازنة)) [1]، و قد نادى بهذا المبدأ المدرسة الاقتصادية و المالية التقليدية ، إلا أنه نظراً إلى

[1]- سليمان أحمد اللوزي و ـ آخرون ، إدارة الموازنات العامة بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق ، ص 25

الأزمات الاقتصادية و السياسية أصبح هذا المبدأ غير عملي للدولة ، و لا بد من حل هذه المشكلات من بطالة ، و ارتفاع أسعار ، و كساد اقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي أو ما يسمى بالتمويل بالموازنة عن طريق العجز الذي يُمول بواسطة القروض الداخلية و الخارجية و الإصدار النقدي من قبل الحكومة ، و قد انتهجت معظم الدول هذا الفكر الاقتصادي و المالي المعاصر لمواجهة التقلبات الاقتصادية ، و أصبح الخروج عن قاعدة توازن الموازنة العامة هو السلوك العام للدولة و أصبح الأخذ بمبدأ الموازنة الدورية أو نظرية الموازنة الدورية الاقتصادية هو أفضل سياسة مالية لمواجهة الأزمات الاقتصادية و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي .

رابعاً – شمولية الموازنة :يقصد بمبدأ شمولية الموازنة أو الموازنة الإجمالية أن تشمل موازنة الدولة نفقاتها وإيراداتها جميعها ، دون إخفاء أو سهو ، و دون إجراء أي خصم أو تقاص بين إيراد من إيرادات الدولة و أي نفقة من نفقاتها [1] ، كما تساعد هذه القاعدة على :

1 – التخفيف من الإسراف و التبذير للمال العام ، نظراً إلى كون الاعتمادات المخصصة للإنفاق محددة و لا يجوز تجاوزها عند الصرف [2].

2 – تبين المركز المالي و الأوضاع المالية للدولة فعلياً .

3 – تسهم في فعالية الرقابة سواءً من قبل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية .

1- انظر ، محمد خالد المهايني ، خالد الخطيب ، المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 378

2- انظر ، سليمان أحمد اللوزي و آخرون ، إدارة الموازنات العامة بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق ، ص 23

4 – عدم تنزيل نفقات أي إدارة أو مؤسسة من إيراداتها [1].

5 – عدم تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها أو بإدارة من الإدارات العامة إلا أن هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة ، مثل الموازنات المستقلة للمؤسسات العامة التي لها شخصية اعتبارية و لها نوعاً من الاستقلال المالي الإداري من أجل تمكينها من القيام بأعمالها التجارية أو الصناعية أو الاجتماعية أو التعليمية .

خامساً – شيوع الموازنة (عدم تخصيص الإيرادات) :

و يعني هذا المبدأ عدم تخصيص أي إيراد لجهة أو إدارة معينة ، إذ يجب أن تدخل الإيرادات جميعها إلى الخزينة العامة ، و تقوم بتمويل أوجه الإنفاق العام جميعها دون استثناء ، أي الإيرادات جميعها للنفقات جميعها [2] ، و يستند هذا المبدأ إلى المبررات الآتية [3]:

1 – يساعد هذا المبدأ على تطوير المناطق التي لا تتوافر لها مصادر تمويل ، كالمنطقة الشرقية و البادية في سورية .

2 – يساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على توزيع الاعتماد على المحافظات كلها .

3 – يحقق هذا المبدأ التضامن و التكافل الاجتماعي بين المناطق و الأقاليم جميعها ، و يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية بين الفئات و الشرائح الاجتماعية جميعها .

1- انظر ، محمد خالد المهايني ، خالد الخطيب ، المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 378

2- محمد سعيد فرهود ، مبادئ المالية العامة ، منشورات جامعة حلب ، حلب ، سورية، 1982 ، ص 365

3- انظر ، علي كنعان ، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية ، مرجع سابق ، ص 102.

و هناك العديد من الاستثناءات لهذا المبدأ كتمويل مشروع معين في الدولة عن طريق بنك دولي ، أو منظمة دولية ، أو حكومة أخرى ، و كذلك تخصيص بعض الإيرادات لمؤسسات عامة ذات شخصية معنوية ، كما يعد تخصيص أموال الهبات و الوصايا لغايات محددة استثناءً من هذا المبدأ.

المطلب الثاني– المحددات الأساسية للموازنة العامة (*) :

تمر الموازنة العامة بعدة مراحل ، تبدأ بعملية الإعداد و التحضير ، ثم المصادقة عليها ، ثم التنفيذ و المراقبة ، و تعد كل مرحلة من هذه المراحل مهمة للموازنة و تكتسب أهميتها من أهمية الموازنة بحد ذاتها ، هذه الأهمية التي غالباً ما نجد أن المشرعين يحددونها بوضوح تام عندما يقررون أن خطة الموازنة تعد أساساً لمشروعات القوانين و القرارات التي تصدرها السلطات العامة و إطاراً لتنفيذها و عَد الأحكام الواردة في قانون الخطة ذات أولوية على أية أحكام في أية قوانين لاحقة[1]. و نظراً إلى هذه الأهمية للموازنة العامة ، فإن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد أو تؤثر في هذه الموازنة ، منها ما يتعلق بأيدلوجية الدولة و النهج السياسي الذي تتبعه ، و منها ما يتعلق بكيفية إعداد الموازنة و منها ما يتعلق بالترتيبات و خطوات إعداد الموازنة ، و بذلك يمكن تقسيم العوامل المؤثرة إلى أربعة محددات رئيسية و هي :

1 – المحدد الأيدلوجي و السياسي .

2 – المحدد القانوني .

3 – المحدد الفني .

4 – المحدد السلوكي .

1- انظر ، جميل أحمد توفيق ، و آخرون ، الإدارة المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1979 ، ص 35 – 36.

* - يقصد بالمحددات الأساسية للموازنة بأنها مجموعة العوامل المؤثرة في الموازنة العامة خلال الإعداد و التحضير و التنفيذ و المراقبة .

و سيتم القيام بشرح توضيحي لكل محدد على حدة .

أولاً – المحدد الأيدلوجي و السياسي : تحرص الدول المختلفة النامية منها و المتقدمة أن تضفي لونها الأيدلوجي ، رؤيتها السياسية على محتويات الموازنة العامة ، بشقيها الإيرادات و النفقات، و هي تقوم بإعداد موازناتها ، أو مناقشة هذه المشاريع و المصادقة عليها ، لذلك تأتي هذه المحتويات معبرة إلى حد كبير عن هذه الأيدلوجيات و الآراء السياسية .

لذلك يمكن بشكل عام تلمس هذا الأمر بالنظر إلى تعبيرات أرقام الموازنة العامة من خلال عدة مواقف أساسية أهمها [1]:

1 – الموقف من الاحتياجات العامة للمواطنين : يمكن التلمس في هذا المجال عدداً من المفارقات المعبرة عن تباينات إيديولوجية و سياسية :

أ – اختلاف وجهات النظر حول الاحتياجات العامة التي يدخل أمر إشباعها في إطار الوظيفة العامة للدولة ، فهناك من يحاول أن يتحفظ على دور الدولة و يحاول تضييقه إلى أبعد الحدود ، وهناك من يقف على النقيض و يعطي الدولة الدور الأساسي و الشامل ، و من هنا فإن بنود الموازنة و أرقامها سوف تضيق أو تتسع حسب الموقف من هذا الأمر .

ب – اختلاف وجهات النظر حول موقع الاحتياجات العامة في إطار عملية الموازنة ، و هل هي مدخل من مدخلات هذه العملية ، أم أنها تبرز كمخرج من مخرجاتها ؟ . حتى أنه يمكن عد الفرق

1- انظر ، عبد المعطي عساف ، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 14 ، العدد2 ، صيف 1986 ، ص 239 – 240

بـين الحـالتين فرقـاً إيـديولوجيا يـوازي الفـرق بـين الإيديولوجيـة الليبراليـة الغربيـة ، و الإيديولوجيـة الاشتراكية.

ح – اخـتلاف وجهـات النظـر حـول نوعيـة الاحتياجـات و جمهـور المنتفعـين بهـا ، فبينمـا نجـد أن دلالات الموازنـة العامـة تـأتي تعبيـراً عـن مصـالح الطبقـة الرأسـمالية بالدرجـة الأساسـية فـي الـدول الليبرالية ، تحـاول الموازنـات الاشـتراكية أن تفتـرض عكس ذلك ، أي توحيد الاحتياجات العامـة ، و ترتيبهـا حسـب الأهميـة النسـبية مـن وجهـة نظرهـا ، و هـي القـوى التـي تمثـل الأغلبيـة العظمـى فـي المجتمع .

2 – الموقف من التنمية و هناك مفارقتان رئيسيتان هما :

أ – الاختلاف حـول دور الدولـة فـي التنميـة الاقتصـادية ، و مـن ثـم اخـتلاف الموازنـات العامـة مـن حيث تبويبها و تقسيمها ، فبينمـا تـرى الإيـديولوجيات الليبراليـة أن علـى الدولـة تـرك الحريـة للقطـاع الخاص ليتولى بمبادرته الذاتية قيادة عملية التنمية ، و أن دور الدولـة يقتصـر علـى تقديم النشـاطات التي يحجم القطـاع الخـاص عنهـا ، ترى الإيديولوجيات الاشتراكية أو التدخلية أن تؤدي دوراً مباشراً في عمليات التنمية، و بالطبع فإن هذه المواقف سوف تنعكس على الموازنات العامة بصورة مباشرة.

ب – الاخـتلاف حـول دور الدولـة فـي التنميـة الاجتماعيـة ، وتحقيـق تـوازن فـي معـدلات الأفـراد و مستويات المعيشة أو في درجات التطور الحضري ، و تحقيق توازن بين المدينة و الريف .

3 – الموقف من قضية الأمن الوطني ، و حماية المواطنين و توفير أمنهم على المستوى الداخلي و الخارجي ، و من ثم فإن الموازنة العامة تأتي معبرة عن هذا التوجه ممثلاً في حجم الميزانيات العسكرية التي تخصص لتدعيم القوة العسكرية و تأهيلها .

ثانياً– المحدد القانوني :

و هو الذي تتحدد على أساسه الإجراءات التي يلزم إتباعها في أثناء تحضير الموازنة ، و هنا يمكن القول : إن معظم النظم متشابهة إلى حد كبير في هذه الناحية، و غالباً ما تأخذ عملية التحضير الخطوات الآتية [1] :

1 – تتولى وزارة المالية إصدار تعميم إلى الجهات الحكومية ، يتضمن الخطوط العامة لإعداد مشروع الموازنة العامة و التعليمات و النماذج التي يجب على تلك الجهات أن تلتزم بها .

2 – تقوم كل جهة أو وزارة بتشكيل لجنة تتولى مناقشة التقديرات و إعداد مشروع موازنة للوزارة أو الهيئة المعنية ، و ترسلها إلى وزارة المالية .

3 – تقوم وزارة المالية بدراسة مشاريع الموازنات لهذه الوزارات ، ثم تناقش هذه التقديرات مع الوزارات المختصة ، و ذلك من أجل الوصول إلى مواقف نهائية حول هذه التقديرات .

4 – تتولى وزارة المالية إعداد مشروع الموازنة العامة الذي يتضمن اتجاهات السياسة المالية ، و إمكانيات الخزانة العامة .

1- محمد خالد المهايني ، خالد الخطيب ، المالية العامة ، جامعة دمشق ، 2005 ، ص 392

5 – بعد أن تنتهي وزارة المالية من إعداد مشروع الموازنة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها و المصادقة عليها .

غالباً ما تكون هذه هي خطوات إعداد الموازنة العامة في النظم الاقتصادية كلها،و هنا يمكن القول : إن السلطة التنفيذية تؤدي الدور الرئيسي في إعداد الموازنة و ذلك لعدة اعتبارات أهمها[1]: تعبر الموازنة عن البرامج و الخطط الحكومية المختلفة ، و لما كانت السلطة التنفيذية هي التي تتولى إدارة وحدات القطاع العام فهي وحدها التي تعلم ما تتطلبه هذه الوحدات من نفقات، و كذلك تعد السلطة التنفيذية أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد القومي ، و ذلك بفضل الأجهزة الإحصائية المختلفة التي تشرف عليها و التي توفر البيانات و التقديرات الضرورية في هذا الصدد، و كما تعد السلطة التنفيذية في وضع أفضل من السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة و الأولويات الاجتماعية لعدم خضوعها للاعتبارات المحلية و الإقليمية التي تؤثر في أعضاء المجالس الممثلة للشعب .

إلا أنه على الرغم من ذلك فإن طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية لا تبدو على وئام دائم بل هناك سعي دائب من كل منهما للسيطرة على الأخرى ، و من هنا يمكننا أن نتوقع في مثل هذا المناخ ما يمكن أن يواجه مشروع الموازنة من مشاكل و تحديات عند عرضه على السلطة التشريعية .

1- سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 309

ثالثاً – المحدد الفني :

و يتمثل هذا البعد في الترتيبات و الخطوات التي يتم على أساسها تحضير الموازنة منذ البداية حتى النهاية ، فالموازنة العامة تبرز كخطة معينة تحكم سلوك الجهات الرسمية و غير الرسمية في الدولة المعينة مدة سنة كاملة ، و يفترض لذلك تحقيق الانسجام و التوافق بين التخطيط طويل المدى و بين العمل الإداري الحكومي اليومي ، بحيث يعدان غير منفصلين عن بعضهما ، لذلك لا يمكن للموازنة أن تقوم على أساس عشوائي ، أو تقديرات بعيدة عن الواقع ، بل لا بد أن تستند إلى ما يضمن واقعيتها و رشدها ، وأهم ما يفترض توافره هو المراحل الآتية[1]:

1 – المرحلة الأولى (الدراسة) : و في هذه المرحلة تحدد السلطة السياسية المهام المخصصة لكل إدارة حكومية ، و تعمل كل إدارة حكومية على توضيح الأهداف اللازمة لتحقيق هذه المهام التي ترتبط بها ، ثم تحلل هذه الأهداف إلى عناصرها المختلفة .

2 – المرحلة الثانية (القرار) : و تتم هذه المرحلة بالتعاون بين فريق محللي الموازنة العامة و المسؤولين السياسيين ، ذلك أن فريق محللي الموازنة العامة يضع العديد من الحلول البديلة ، مع وصف كل حل من الحلول البديلة و تقويمه ، مع الأخذ بالحسبان النتائج المحتملة .

3 – المرحلة الثالثة (التنفيذ) : و في هذه المرحلة يعمل رجال الإدارة على تنفيذ البدائل التي اختيرت بالوسائل التي تتوافر لهم ، و مما يساعدهم في مهمتهم وجود وثائق مفصلة و واضحة و متسلسلة من خطط إستراتيجية ، و برامج سنوية و غيرها .

1- انظر ، محمد سعيد فرهود ، ترشيد اختيارات الميزانية ، الإدارة العامة ، العدد 32 ، ربيع الثاني 1402 ه ، 1982 م ، ص 14 – 16

4 – المرحلة الرابعة (رقابة المعلومات) : و هذه هي المرحلة الأخيرة و تكون الرقابة على مستويين هما مستوى الإداريين ، و مستوى متخذي القرار ، و يؤدي ذلك إلى تحقيق نتيجتين، هما : إظهار العيوب و النواقص في الإدارة ، و إظهار العيوب و النواقص في تحديد الأهداف ، و كل هذا يستوجب دراسة جديدة و تعديلاً جديداً لتحقيق الأهداف .

رابعاً – المحدد السلوكي :

و يتمثل هذا المحدد في مختلف أنماط السلوك التي تتخلل عملية إعداد الموازنة و بقية مراحلها ، و تبدو أهمية هذا البعد واضحةً كلما تمكنا من إدراك حقيقة أنه لا توجد خطوة من خطوات إعداد الموازنة إلا و تحكمها مجموعة من السلوكيات الفردية و الجماعية ، الرسمية و غير الرسمية ، و بالقدر الذي يفترض أن لا ينظر إلى وثيقة الموازنة كمجرد وثيقة فنية مليئة بالتعبيرات الحسابية ، بل لا بد من عدها أشبه بالوعاء الذي امتزجت فيه الاعتبارات الفنية و السلوكية كلها في وحدة ليس من الممكن فصمها أو فسخها ، و يمكن القول : إن سلوكيات تقدير النفقات و الإيرادات على مستوى الوزارات أو الهيئات الحكومية الداخلة في إطار الموازنة العامة تعد من أهم مظاهر السلوك التي تحكم إعداد الموازنة ، و ما يتضمنها من ميل رؤساء الوحدات التنظيمية من المشاركة في إعداد الموازنة في عملية تقدير الإيرادات و النفقات ، و ما يتضمنها من بذور التنافس بين الأطراف المشاركة في عملية الإعداد ، فضلاً عن الميل لاستغلال حالات عدم التأكد المتصلة بالإيرادات و النفقات العامة من أجل الحصول على مزيد من الاعتمادات ، و في ذلك مجانبة و تجاوز للاعتبارات الفنية التي تفترض أن يتم التعامل مع دواعي عدم التأكد و حصرها ، و كذلك الميل

للمبالغة المباشرة في تحديد التقديرات الخاصة بحجم الإنفاق من قبل المديرين أو رؤساء الوحدات المعنية [1] .

و علاوة على السلوكيات السابقة التي تحكم الموازنة هناك سلوكيات أكثر أهمية و هي سلوكيات الوزراء داخل مجالس الوزراء في الأنظمة المختلفة ، هذه السلوكيات التي لا تخلو من المنافسة.

المبحث الثاني – هيكل الإيرادات و النفقات العامة في سورية :

تعد الإيرادات العامة و النفقات العامة من الأدوات المهمة للدولة التي تستخدمها في التأثير في المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تعد من الوسائل التنموية في إعادة توزيع الدخل و الثروة ، و بذلك خرجت هذه المتغيرات (الإيرادات العامة و النفقات العامة) عن إطارها التقليدي المحدد وفق النظرية الاقتصادية التقليدية و السياسة المالية المحايدة الذي كان يقوم أساساً على الالتزام الصارم بتوازن الموازنة .

المطلب الأول – هيكل الإيرادات العامة السورية :

تعد الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة ، و لذلك تسعى الدول دائماً إلى زيادة حصيلتها و الحفاظ عليها من الهدر و الضياع ، و كما تعد الإيرادات العامة مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية الأداء الحكومي الاقتصادي و المالي و نشاطه، و من المعروف أن الجانب المالي لأي دولة و المتمثل غالباً في الإيرادات العامة له أهمية خاصة و ذلك للخطورة التي يتميز بها إذ إن أي دولة من الدول العظمى تسعى لاستغلال الدول الضعيفة من

1- انظر ، عبد المعطي عساف ، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 14 ، العدد2 ، صيف 1986 ، ص 244 – 246

خلال هذا الجانب ، و جعلها تابعة لها اقتصادياً و سياسياً و مالياً ، كما تفعل اليوم الدول المتقدمة بالدول الضعيفة .

لذا يمكن تعريف الإيرادات العامة بأنها ((المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها و هذه الإيرادات متعددة أهمها إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة و الضرائب و الرسوم و القروض و الوسائل النقدية))[1].

كذلك يمكن عدها بأنها ((الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة و القيام بالخدمات و الوظائف الملقاة على عاتقها و هي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق أهداف الدولة العامة))[2] .

و بهذا التعريف يتسع مفهوم الإيرادات العامة ، إذ لم تعد تقتصر الإيرادات العامة على مجرد عملية لتحصيل الأموال العامة بهدف تغطية النفقات العامة للدولة[3]، و ذلك لأن هذا لم يعد الهدف الوحيد للدولة من وراء تحصيل الإيرادات العامة ، فقد تتخذ الدولة جزءاً من الأموال لمجرد التحكم في حجم القوى الشرائية في السوق و محاربة الاتجاه التضخمي ، و تحقيق غيرها من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية .

[1] - حسن عواضة ، المالية العامة ،دار النهضة العربية ، بيروت ، 1978 ، ص 58 .
[2] - عصام بشور ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، مكتبة المعرفة ، 1985 ، ص 117 .
[3] - علا محمد عبد المحسن الشلة ، محددات الإيرادات العامة في فلسطين ، أطروحة ماجستير ، جامعة النجاح ، نابلس ، 2005 ، ص 8 .

أولاً – الإيرادات العامة السورية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :

ارتفعت قيمة الإيرادات العامة السورية خلال السنوات القليلة الماضية إذ بلغت هذه الإيرادات في عام 2000 نحو (245574) مليون ل.س و ارتفعت بشكل مستمر حتى وصلت إلى (490904) مليون ل.س في العام 2008 كما هو موضح بالجدول أدناه.

الجدول رقم (36) :تطور الإيرادات العامة الفعلية و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2000 – 2008

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	245574	305286	301658	320939	342465	356290	434865	458571	490904
معدل النمو	-	24.3	-1.2	6.4	6.7	4	22	5.4	7
الناتج المحلي الإجمالي	904622	974008	1022303	1074163	1266891	1506440	1704974	2017825	2291529
الإيرادات / الناتج	27.1	31.3	29.5	29.8	27	23.6	25.5	22.7	21.4
إيرادات متعلقة بالنفط(1)	111485	176743	140647	161090	141150	106153	126987	99634	131361
(1) / الناتج	12.3	18.1	13.7	15	11.1	7	7.4	4.9	5.7
إيرادات ضريبية غير نفطية (2)	88801	92060	116008	117620	145405	160256	196332	221424	258048
(2) / الناتج	9.8	9.45	11.3	10.9	11.5	10.6	11.5	10.9	11.2
إيرادات غير ضريبية غير نفطية (3)	45288	36483	45003	42229	55910	89881	111546	137513	101495
(3) / الناتج	5	3.7	4.4	3.9	4.4	5.96	6.5	6.8	4.4

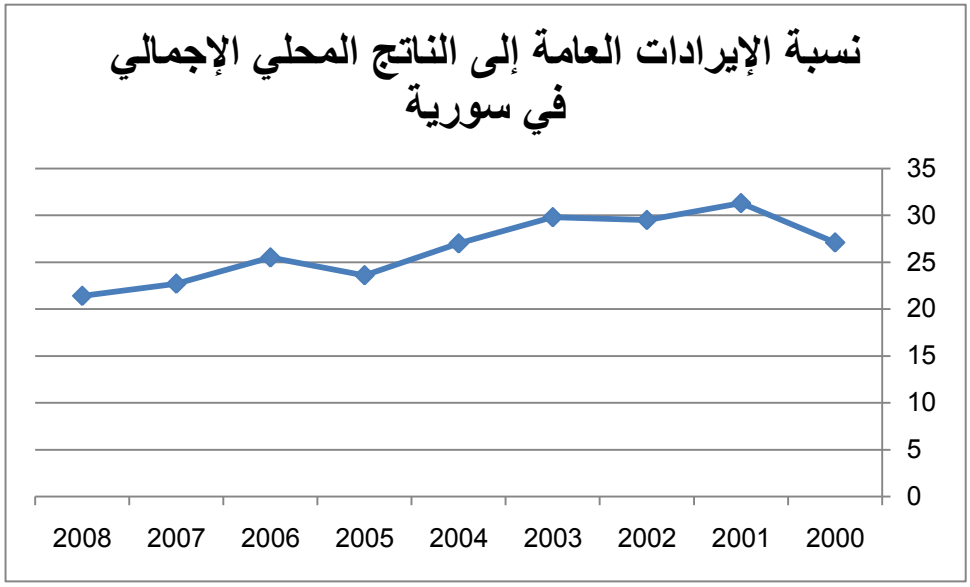
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات الربعية للمصرف المركزي للأعوام 2000 – 2008 ،

- **المجموعات الإحصائية ، المكتب المركزي للإحصاء 2001 – 2009 .**
- **حسبت النسب من قبل الباحث .**

يلاحظ من الجدول السابق ما يأتي :

- تذبذب نسب الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتراجعها بشكل مستمر خلال السنوات 2000 – 2008 ،إذ بلغت هذه النسبة في العام 2001(31.3 %)، ثم تراجعت هذه النسب حتى بلغت 21.4 % في العام 2008 ، مما يدل على تزايد نسب الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من تزايد الإيرادات العامة ، انظر الشكل رقم (8) .
- تراجع نسب الإيرادات المتعلقة بالنفط إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ، إذ بلغت هذه النسبة (12.3 %) عام 2000 ، ثم تراجعت إلى (5.7 %) عام 2008.
- حافظت نسب الإيرادات الضريبية غير النفطية تقريباً على نسبها من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المدروسة إذ راوحت هذه النسب بين(9.8 %– 11.5%) .
- تذبذبت نسب الإيرادات غير الضريبية غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (3.9 % – 6.8 %) .

الشكل رقم (8) : تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية .



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (36)

يتضح من الشكل السابق تراجع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية منذ عاد 2001 حتى عام 2008 ، كما يوضح الجدول الآتي نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية .

الجدول رقم (37) : نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية .

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأردن	**33**	**31.6**	**30.5**	**35.5**	**35.8**	**33.8**	**34.2**	**34.9**
سورية*	**24.3**	**27.2**	**29.2**	**28.8**	**27.1**	**23.8**	**25.4**	**23.5**
مصر	**21.7**	**21.2**	**20.6**	**21.4**	**21**	**20.5**	**24.4**	**23.6**
الجزائر	**38.2**	**35.6**	**35.4**	**37.6**	**36.3**	**40.8**	**42.9**	**39.3**
تونس	**29.4**	**29.8**	**30.3**	**29.7**	**29.5**	**29.4**	**29.6**	**29.6**

المصدر : من إعداد الباحث حيث حسبت النسب اعتماداً على بيانات صندوق النقد العربي .

* - يلاحظ أن هناك اختلافاً في نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسورية في بعض الأعوام بين الجدولين (35) ، (36) ، و ذلك بسبب اختلاف مصادر البيانات في الجدولين .

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية مقارنة بعدد من الدول العربية – باستثناء مصر– ، إذ يلاحظ أن هذه النسبة راوحت بين (30.5 – 35.8 %) في الأردن ، و كذلك بلغت هذه النسب نحو (35.4 – 42.9 %) في الجزائر، و كذلك في تونس كانت النسب بين (29 – 30 %) خلال مدة الدراسة ، بينما سورية بلغت أعلى نسبة في العام 2002 و كانت (29.2 %) ، ثم انخفضت بشكل مستمر حتى العام 2007 إذ

وصلت إلى (23.5 %) ، مما يدل على انخفاض نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية مقارنة بالدول العربية .

ثانياً – التركيب الهيكلي للإيرادات العامة :

تقسم الإيرادات العامة في سورية إلى إيرادات متعلقة بالنفط ، و إيرادات ضريبية غير نفطية ، و إيرادات غير ضريبية غير نفطية ، و يوضح الجدول الآتي التركيب الهيكلي للإيرادات العامة في سورية .

الجدول رقم (38) : التركيب الهيكلي للإيرادات العامة خلال السنوات 2000 – 2008 .

العام	الإيرادات العامة	إيرادات متعلقة بالنفط	%	إيرادات ضريبية غير نفطية	%	إيرادات غير ضريبية غير نفطية	%
2000	245574	111485	**45.4**	88801	**36.1**	45288	**18.5**
2001	305286	176743	**57.9**	92060	**30.1**	36483	**12**
2002	301658	140647	**46.6**	116008	**38.5**	45003	**14.9**
2003	320939	161090	**50.2**	117620	**36.6**	42229	**13.2**
2004	342465	141150	**41.2**	145405	**42.5**	55910	**16.3**
2005	356290	106153	**29.8**	160256	**45**	89881	**25.2**
2006	434865	126987	**29.2**	196332	**45.1**	111546	**25.7**
2007	458571	99634	**21.7**	221424	**48.3**	137513	**30**
2008	490904	131361	**26.7**	258048	**52.5**	101495	**20.8**

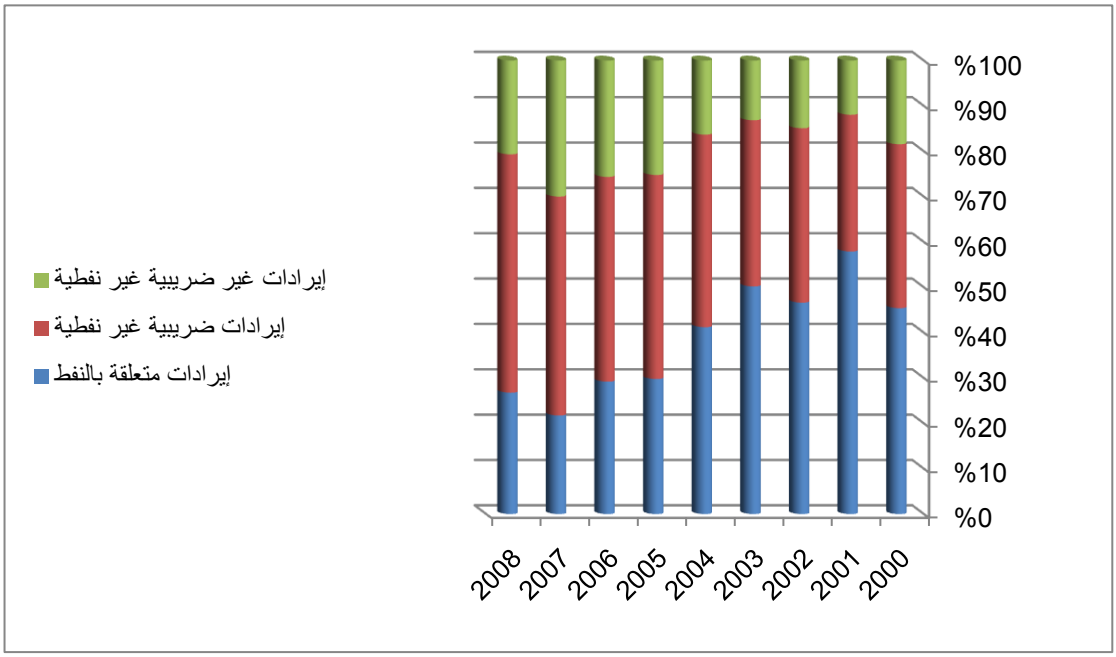
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات الربعية للمصرف المركزي للأعوام 2000 – 2008، حسبت النسب من قبل الباحث.

يلاحظ من الجدول السابق ما يأتي :

- ارتفاع قيمة الإيرادات العامة من (245574) مليون ل.س عام 2000 إلى (490904) مليون ل.س عام 2008 .

- انخفاض نسبة الإيرادات المتعلقة بالنفط إلى الإيرادات الإجمالية من 57.9% عام 2001 إلى 26.7 % عام 2008 ، و ذلك بسبب انخفاض قيمة الإيرادات النفطية من (176743) عام 2001 إلى (99634) عام 2007 ، إلا أنها عاودت الارتفاع في العام 2008 إلى (131361) ، و ذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق الدولية .
- ارتفاع نسب الإيرادات الضريبية غير النفطية من 30.1 % عام 2001 إلى 52.5% عام 2008 ، و ذلك نتيجة الزيادة المستمرة و الكبيرة في حصيلة هذه الإيرادات ، إذ ارتفعت هذه الإيرادات من (88801) مليون .ل.س عام 2000 إلى (258048) مليون .ل.س عام 2008 .
- ارتفاع نسب الإيرادات غير الضريبية غير النفطية من 18.5 % عام 2000 إلى 30% عام 2007 ، ثم انخفضت إلى 20.8 % عام 2008 كما يوضح الشكل رقم (9) النسب المئوية للتركيب الهيكلي للإيرادات العامة في سورية خلال السنوات 2000 – 2008.

الشكل رقم (9) : النسب المئوية للتركيب الهيكلي للإيرادات العامة في سورية خلال السنوات 2000 – 2008



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (37) .

ثالثاً – التركيب الهيكلي للإيرادات المتعلقة بالنفط :

تقسم الإيرادات المتعلقة بالنفط في سورية حسب بيانات النشرات الربعية في المصرف المركزي إلى ضرائب أرباح على الشركات النفطية ، وإتاوات ،و ضرائب على المنتجات النفطية ، الفائض من الشركة السورية للنفط ، و يوضح الجدول الآتي تطور هذه الإيرادات خلال السنوات 2000 – 2008 .

الجدول رقم (39) : تطور الإيرادات المتعلقة بالنفط و تقسيماتها خلال السنوات ة 2000 – 2008 .

العام	إيـــــرادات متعلقـــــة بالنفط	ض.أ.الشركات النفطية	%	إتاوات	%	ضـرائب علـى المنتجات النفطية	%	الفـائض مـن الشـــركة السورية للنفط	%
2000	111485	50503	**45.3**	26777	**24**	3097	**2.7**	31108	**27.9**
2001	176743	94846	**53.6**	31140	**17.6**	6101	**3.4**	44656	**25.4**
2002	140647	73326	**52.1**	27708	**19.7**	2338	**1.6**	37275	**26.6**
2003	161090	84569	**52.5**	31344	**19.5**	0	**0**	45177	**28**
2004	141150	62396	**44.2**	25429	**18**	0	**0**	53325	**37.7**
2005	106153	48000	**45.3**	32914	**31**	0	**0**	25239	**23.7**
2006	126987	50000	**39.4**	44341	**34.9**	2266	**1.8**	30380	**23.9**
2007	99634	65000	**65.2**	7779	**7.8**	0	**0**	26855	**30**
2008	131361	56000	**42.7**	9935	**7.5**	34800	**26.5**	30626	**23.3**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات الربعية للمصرف المركزي للأعوام 2000 – 2008 ، حسبت النسب من قبل الباحث.

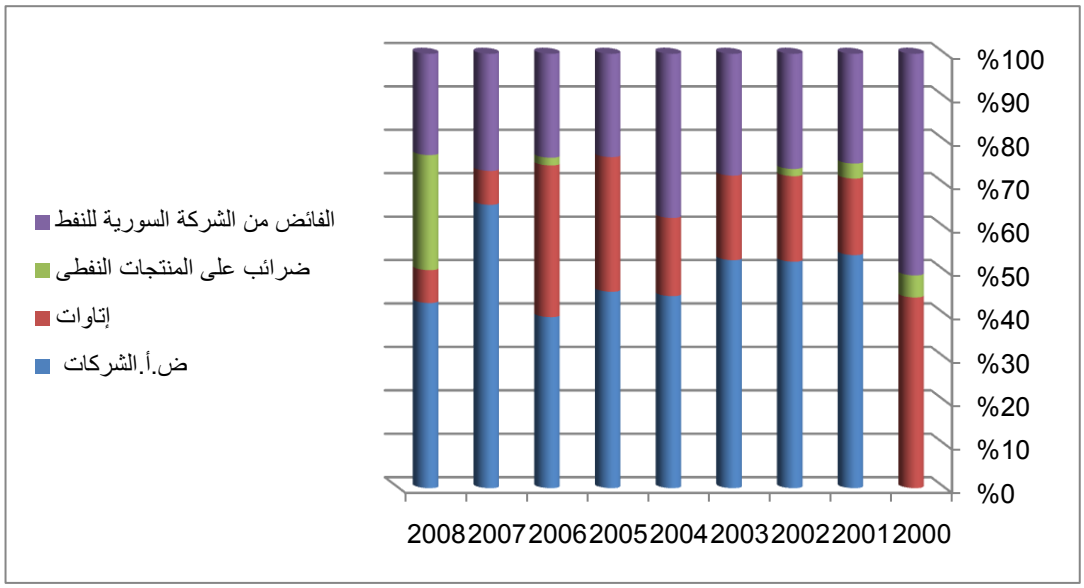
يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول السابق :

- سيطرة الضرائب على أرباح الشركات النفطية على النسب العليا من الإيرادات المتعلقة بالنفط ، إذ بلغت هذه النسبة 53.6 % عام 2001 ، ثم انخفضت إلى 39.4% عام 2006، و ارتفعت إلى 65.2 % عام 2007 ، ثم انخفضت إلى 42.7 %عام 2008 .
- تذبذبت نسب الإتاوات بين (17.6 – 34.9 %) خلال السنوات 2000 – 2006، ثم انخفضت في العامين 2007 و 2008 إلى (7.8 و 7.5 %) .
- كانت نسب الضرائب على المنتجات النفطية منخفضة جداً ، كانت حصيلتها صفراً أربعة أعوام خلال مدة الدراسة ، و ارتفعت فجأة إلى 26.5 % عام 2008.

- تذبذبت نسبة الفائض من الشركة السورية للنفط بين (23.9 – 30 %) خلال مدة الدراسة باستثناء العام 2004 ،إذ بلغت نحو (37.7 %) .

كما يوضح الشكل الآتي النسب المئوية للتركيب الهيكلي للإيرادات العامة المتعلقة بالنفط.

الشكل رقم (10):النسب المئوية للتركيب الهيكلي للإيرادات العامة المتعلقة بالنفط في سورية خلال السنوات 2000–2008



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (38) .

رابعاً – التركيب الهيكلي للإيرادات الضريبية غير النفطية :

تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء ، و لذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية ، و يمثل مجموع حصيلة الإيرادات الضريبية من أهم الأهداف لدى الدولة لأنه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها المتزايدة ،و يحقق لها التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين حقوق الخزانة العامة و حقوق الأفراد ، كما تسعى الدولة من وراء تحصيل الضرائب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية و عدالة

توزيع الدخل القومي ، و تقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع عن طريق الضرائب التصاعدية ، لذلك يمكن تعريف الضريبة بأنها ((فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة ، أو إحدى الهيئات العامة المحلية ، بصورة نهائية ، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة ، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة))[1].

و تقسم الإيرادات الضريبية في سورية (حسب النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي) إلى ضرائب على الدخل و الأرباح ،و رسوم ، والتجارة الخارجية ،و أخرى ، و يلاحظ ارتفاع قيمة هذه الإيرادات الضريبية خلال السنوات الأخيرة إذ ارتفعت من (88801) مليون .ل.س عام 2000 إلى (258048) مليون ل.س عام 2008 ، كما شكلت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي نحو (11.2%) في عام 2008 .

[1] - سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة : النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة ، منشورات الحلبي ، 2003 ، ص 115.

الجدول رقم (40) : تطور الإيرادات الضريبية غير النفطية و تقسيماتها خلال السنوات 2000 – 2008 .

العام	إيرادات ضريبية غير نفطية	ضرائب على الدخل والأرباح	%	رسوم	%	التجارة خارجية	%	أخرى	%
2000	88801	43912	**49.5**	12557	**14.1**	14708	**16.6**	17624	**19.8**
2001	92060	34336	**37.3**	14444	**15.7**	20444	**22.2**	22836	**24.8**
2002	116008	42148	**36.4**	5855	**5**	25312	**21.8**	42693	**36.8**
2003	117620	38726	**32.9**	3821	**3.2**	28787	**24.5**	46286	**39.4**
2004	145405	59073	**40.6**	3379	**2.4**	31327	**21.5**	51626	**35.5**
2005	160256	59290	**37.1**	4494	**2.8**	30664	**19.1**	65808	**41**
2006	196332	65022	**33.2**	6566	**3.3**	32877	**16.7**	91867	**46.8**
2007	221424	74212	**33.5**	9145	**4.1**	33405	**15**	104662	**47.4**
2008	258048	88639	**34.4**	16610	**4.4**	33112	**12.8**	119687	**46.4**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النشرات الربعية للمصرف المركزي للأعوام 2000 – 2008، حسبت النسب من قبل الباحث.

يلاحظ من الجدول السابق :

- انخفاض نسبة ضرائب على الدخل و الأرباح من 49.5 % عام 2000 إلى (34.4%) عام 2008 على الرغم من ارتفاع حصيلة هذه الضرائب من(43912) مليون ل.س عام 2000 إلى (88639) مليون ل.س عام 2008 ،و يعود انخفاض نسب ضرائب الدخل و الأرباح إلى ارتفاع نسب الضرائب الأخرى من الإيرادات الضريبية .
- انخفضت حصيلة الرسوم الجمركية من (14444) مليون ل.س عام 2001 إلى(5855) مليون ل.س عام 2002 ، و كذلك في الأعوام اللاحقة ، و ذلك بسبب إصدار التشريعات الجديدة التي ألغت بعض الرسوم و عملت على تخفيض بعضها الآخر ،إلا أنها عاودت

الارتفاع منذ عام 2006 إذ بلغت حصيلة هذه الرسوم (16610) مليون ل. س في عام 2008 .

- ارتفاع حصيلة بند التجارة الخارجية من (14708) مليون ل.س عام 2000 إلى (33112) مليون ل.س في العام 2008 ، على الرغم من التخفيضات التي أجرتها وزارة المالية على الرسوم الجمركية خلال السنوات الماضية تمهيداً لتحرير التجارة الخارجية ، مما أكد أن تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى ارتفاع حصيلة هذه الرسوم .
- ارتفاع حصيلة الضرائب الأخرى من (17624) مليون ل. س عام 2000 ، إلى (119687) مليون ل. س عام 2008 ، و ارتفاع نسبتها من الإيرادات الضريبية من (19.8%) عام 2000 إلى (46.4%) عام 2008 .

الشكل رقم (11) : تطور نسب هيكلية الإيرادات الضريبية خلال السنوات (2000 – 2008).



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (39) .

تفسر وزارة المالية ارتفاع الحصيلة الإجمالية من الضرائب و الرسوم بأن التشريعات المالية التي صدرت في السنوات الأخيرة تتضمن إلغاء لبعض الرسوم و الضرائب و تخفيض بعضها الآخر إذ وصل إلى 50 % في بعض الأحيان ، و ذلك انطلاقاً من القول : إن جعل الضرائب و الرسوم بمعدلات مقبولة سيؤدي إلى زيادة الحصيلة الإجمالية الضريبية ، و ليس العكس ، كون ذلك يساعد في بناء جسور للثقة بين وزارة المالية و القطاع الخاص ، و من ثم تخفف من دوافع التهرب الضريبي و تسمح بخروج بعض النشاطات الاقتصادية من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد الرسمي[1] ، كما يسهم في زيادة التحصيل الضريبي كل من أسلوب جمع الضرائب ، و الحد من التهرب الضريبي ، و على السياسة الضريبية المتبعة في البلد .

المطلب الثاني – هيكل النفقات العامة السورية :

تنامى في القرن العشرين الدور التدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية و تخلت عن دورها الحيادي التقليدي ، وخاصة بعد انتشار أفكار كينز التي بينت عجز النظام الرأسمالي القائم على فكرة النشاط الفردي الحر و قدرته على تحقيق التوازن ، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، و من ثم زيادة حجم النفقات العامة و تعددها ، فأصبح مهمة النفقة العامة إشباع الحاجات العامة و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد ، كما توسعت النفقة العامة لتشمل أهدافاً اجتماعيةَ كالقضاء على البطالة ، و فضلاً عن دورها الاقتصادي في مواجهة التقلبات الاقتصادية و تحقيق الاستقرار من خلال التأثير في الطلب الكلي الفعال و زيادته في أوقات الكساد ، و الحد منه في أوقات

[1] - عروبة علي البرغوثي ، النفقات العامة من حيث مصادر تمويلها و أثرها على التغيرات الكلية في الاقتصاد السوري (دراسة تحليلية) أطروحة دكتوراه ،جامعة دمشق ، 2008 ، ص 86.

التضخم ، علاوة على أنها أداة تقوم على إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع ، أي إن النفقة العامة توسع مفهومها لتصبح أداة اقتصادية و اجتماعية بيد الدولة من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية ، ومن ثم يمكن عد النفقة العامة توزيعاً للثروة، و تحويلاً للقوة الشرائية من مجموعة اجتماعية إلى مجموعة أخرى داخل المجتمع الواحد ، و من ثم فإن النفقة العامة انتقلت من دور النفقة المحايدة إلى دور النفقة الإيجابية [1] ، و لذلك يمكن تعريف النفقة العامة ((مبلغ نقدي تصرفه الدولة ، إشباعاً لحاجة عامة ، و تحقيقاً لتدخلها في المجال الاجتماعي و الاقتصادي)) [2]، إلا أن دراسة النفقة العامة كرقم مطلق قد تضاءلت دلالته، إذا لم يقارن أو ينسب إلى بعض المتغيرات الاقتصادية و خصوصاً الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك يحاول هذا المبحث دراسة النفقات العامة السورية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و من ثم تبيان التركيب الهيكلي للنفقات العامة ، و من ثم تحليل كلٍ من النفقات الجارية و الاستثمارية .

أولاً– النفقات العامة السورية المنفذة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :

تزايدت النفقات العامة السورية خلال السنوات 2000 – 2008 ، فقد ارتفعت قيمة النفقات العامة المنفذة من (246194) مليون ل.س عام 2000 إلى (548394) مليون ل.س عام 2008 ، كما يوضحه الجدول الآتي :

[1] - انظر ، قحطان السيوفي ، السياسة المالية في سورية ((أدواتها – ودورها الاقتصادي)) ، منشورات وزارة الثقافة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2008 ، ص 91 .
[2] - ناصر عبيد الناصر ، المالية العامة ، مطبعة الداودي ، دمشق ، 1998 ، ص 14 .

الجدول رقم (41): النفقات العامة المنفذة و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2000–2008 (الوحدة: مليون ل. س)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات العامة	246194	274831	314050	353651	405145	431402	493700	520531	548394
معدل النمو	-	**11.6**	**14.3**	**12.6**	**14.6**	**6.5**	**14.4**	**5.4**	**5.3**
الناتج المحلي الإجمالي	904622	974008	1022303	1074163	1266891	1506440	1704974	2017825	2291529
النفقات العامة / الناتج	**27.2**	**28.2**	**30.7**	**32.9**	**32**	**28.6**	**28.9**	**25.8**	**23.9**
النفقات الجارية	151299	164761	178332	200780	248498	277044	317213	325697	375327
النفقات الجارية / الناتج	**16.7**	**16.9**	**17.4**	**18.7**	**19.6**	**18.4**	**18.6**	**16.1**	**16.4**
النفقات الاستثمارية	94895	110070	135718	152871	156647	154358	176487	194834	173067
النفقات الاستثمارية/الناتج	**10.5**	**11.3**	**13.2**	**14.2**	**12.4**	**10.2**	**10.3**	**9.7**	**7.5**

المصدر : النشرات الربعية للمصرف المركزي السوري للأعوام 2000 – 2009 .

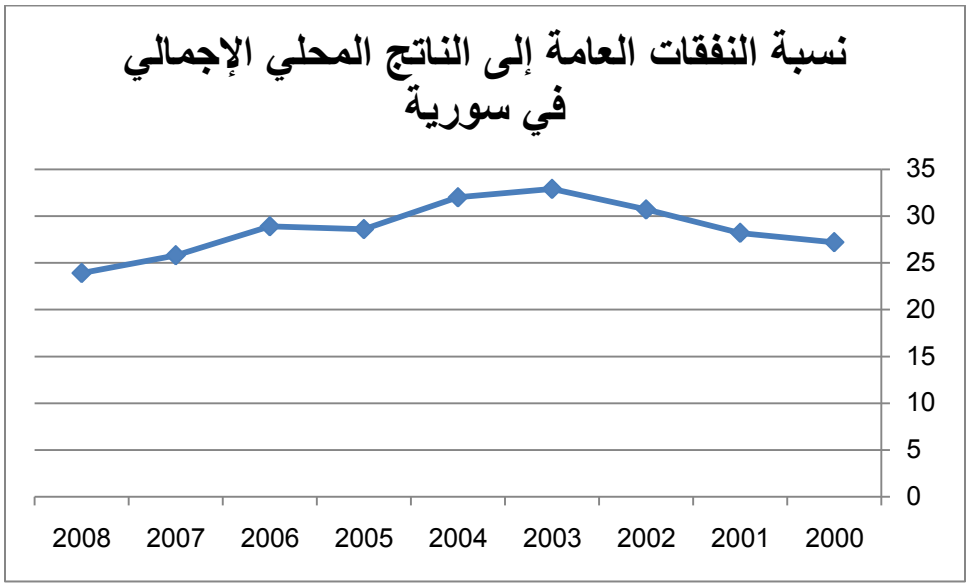
يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق ما يأتي :

- ارتفاع حجم النفقات العامة السورية من (246194) مليون ل.س عام 2000 و بشكل مستمر حتى بلغت في العام 2008 (548394) مليون ل.س ، و على الرغم من اضطراب معدلات النمو من عام إلى أخر إذ بلغت في العام 2004 (14.6 %) و انخفضت في العام 2008 إلى (5.3 %) .
- تذبذب نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال مدة الدراسة إذ بلغت في العام 2000 (27.2 %) وارتفعت في العام 2003 إلى (32.9 %) ، ثم انخفضت و بشكل مستمر حتى بلغت في العام 2008 (23.9 %) ، مما يدل على تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية في سورية خلال السنوات القليلة الماضية ، على الرغم من تزايد القيمة المطلقة للنفقات العامة في سورية ، انظر الشكل (12).

- حافظت النفقات الجارية على نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، إذ راوحت هذه النسبة بين (19.6 – 16.1 %) .
- ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (10.5 %) إلى (14.2%) عام 2003 ، ثم انخفضت و بشكل مستمر حتى وصلت إلى (7.5%) عام 2008 ، مما يدل على تراجع دور الدولة في المجال الاستثماري في الحياة الاقتصادية على الرغم من تزايد القيمة المطلقة للنفقات الاستثمارية من (94895) مليون ل.س عام 2000 إلى (173067) مليون ل.س عام 2008 .

يدل التحليل السابق أنه على الرغم من زيادة النفقات العامة المطلقة بشقيها الجاري و الاستثماري إلا أن نسب هذه النفقات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يدل على تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية و فسح المجال أكبر للسوق و ذلك بسب توجهات الدولة نحو ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي ، أي تركز الدولة في الجانب الاجتماعي للاقتصاد ، و هذا ما يدل على تراجع نسب الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ، إذ انخفضت هذه النسبة إلى النصف تقريباً ، أي انخفضت من (14.2%) عام 2003 إلى (7.5%) عام 2008 .

الشكل(12) : تطور نسب النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية.



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (40) .

يلاحظ من الشكل السابق تراجع نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية منذ عام 2003 ، و حتى العام 2008 ، كما يوضح الجدول الآتي نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية .

الجدول رقم (42) نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية .

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سورية*	30.4	33	30.9	33.4	32	28.9	28.8	27
الأردن	36.4	35.1	34.1	38.2	38.5	39.1	38.7	40.3
مصر	25.5	26.8	30.8	31.8	30.5	30.1	32.6	32.1
الجزائر	28.5	31.5	35.2	29.3	29.2	29	29,3	34.5
تونس	31.3	32.4	32.5	32.7	31.9	32	31.2	32.2

المصدر : من إعداد الباحث حيث حسبت النسب اعتماداً على بيانات صندوق النقد العربي .

* - يلاحظ أن هناك اختلافاً في نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسورية في بعض الأعوام بين الجدولين (40) ، (41) ، و ذلك بسبب اختلاف مصادر البيانات في الجدولين .

يتضح من الجدول السابق أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي متقاربة في بعض الدول العربية المذكورة ، لكن ما يميز هذه النسب هو تراجع هذه النسبة في سورية منذ بداية عام 2003 حتى عام 2007 ، بينما يلاحظ أن هذه النسب ارتفعت في بقية الدول العربية و خصوصاً في العام 2007 .

ثانياً – التركيب الهيكلي للنفقات العامة السورية :

أدى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ، بهدف تحقيق الاستقرار الكلي ، إلى زيادة الإنفاق الحكومي و تعدد أنواعه و تقسيماته ، و لذلك تباينت تقسيمات الكتاب الاقتصاديين للإنفاق الحكومي

وفق أسس و معايير اقتصادية مختلفة وذلك بهدف تتبع الآثار المباشرة لكل منها ، فهناك التقسيمات الإدارية التقليدية ، و هناك التقسيمات الاقتصادية للإنفاق الحكومي وفق الأنواع الآتية[1]:

- الإنفاق على تكوين رأس المال (الإنفاق الاستثماري).
- الإنفاق المتعلق بالخدمات الجارية للدولة .
- الإنفاق الخاص بعمليات مالية بحتة كالقروض التي تمنحها الدولة للأفراد والهيئات العامة.

و كذلك يمكن تصنيف الإنفاق الحكومي وفق المعايير الاقتصادية الآتية[2]:

- معيار التأثير في الدخل الوطني (الإنفاق الحقيقي و الإنفاق التحويلية) .
- معيار الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي (الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري).

كما يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق لا يتعلق بالسوق كالأمن و الدفاع ، و إنفاق يمثل شرطاً من شروط وجود السوق كالإنفاق اللازم للحفاظ على النظام العام و الخدمات الإدارية ، و هناك إنفاق يكمل اقتصاد السوق و يهدف إلى إشباع حاجات مشتركة مع نشاط القطاع الخاص كالتعليم و الصحة ، و هناك إنفاق يمثل تدخلاً في اقتصاد السوق كإنتاج الدولة لسلعة مادية [3].

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 2005 ، ص188.

[2] - وليد عبد الحميد العايب ، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي- الاقتصاد الجزائري نموذجاً - ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2009 ،ص 39 .

[3] - محمد الدويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الرابع ، منشورات الحلبي ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

إذاً يمكن القول إن هناك تقسيمات متعددة للإنفاق الحكومي التي يمكن من خلالها دراسة هذا الإنفاق و تبيان آثاره المختلفة ، لكن بالنسبة إلى هذا البحث سيتم اعتماد تقسيم النفقات الحكومية إلى نفقات جارية و استثمارية خلال السنوات 2000 – 2008 كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (43) :التركيب الهيكلي للنفقات الحكومية العامة خلال السنوات2000 – 2008 (الوحدة : مليون ل. س)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات العامة	246194	274831	314050	353651	405145	431402	493700	520531	548394
النفقات الجارية	151299	164761	178332	200780	248498	277044	317213	325697	375327
النفقات الجارية/ النفقات العامة	**61.5**	**60**	**56.8**	**56.8**	**61.3**	**64.2**	**64.3**	**62.6**	**68.4**
النفقات الاستثمارية	94895	110070	135718	152871	156647	154358	176487	194834	173067
النفقات الاستثمارية/النفقات العامة	**38.5**	**40**	**43.2**	**43.2**	**38.7**	**35.8**	**35.7**	**37.4**	**31.6**

المصدر : النشرات الربعية للمصرف المركزي السوري للسنوات 2000 – 2009 .

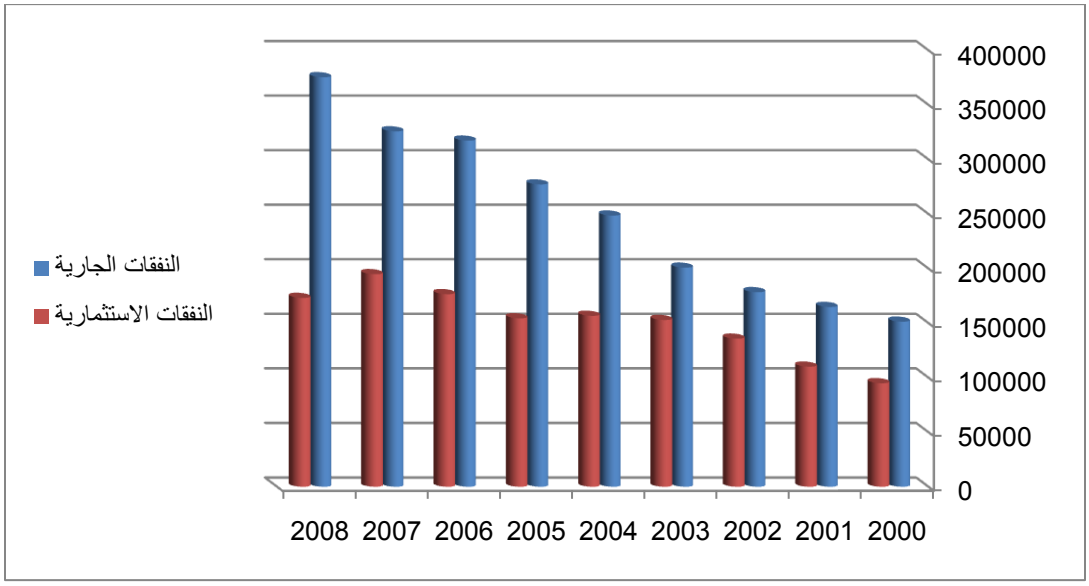
يتضح من الجدول الآتي :

- سيطرة النفقات الجارية على النفقات العامة المنفذة خلال مدة الدراسة ، إذ بلغت هذه النسبة (61.5 %) عام 2000 وارتفعت لتصل إلى (68.4%) عام 2008 .
- انخفاض نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة المنفذة و تراجعها، إذ بلغت هذه النسبة (38.5%) عام 2000 ، وارتفعت في عام 2003 إلى 43.2% من النفقات العامة، لكنها عاودت الانخفاض إلى أن وصلت إلى 31.6%في عام 2008 .

يتضح مما سبق تراجع نسب الإنفاق الاستثماري على الرغم من أنه يعد من أهم الأدوات المالية لتحقيق التنمية و النمو المباشر في الاقتصاد القومي ، لذلك يجب العمل لتوسيع هذا الإنفاق مع

وجوب التكوين القطاعي لدعم الاستثمارات متماشياً مع الحاجات الاقتصادية المستقبلية للدولة ، و وجود سياسة تمويلية لدعم الاستثمارات العامة و خاصة تمويل الإنفاق الاستثماري لمشروعات البنية التحتية الأساسية للاقتصاد ، و مع استمرار إتباع مختلف الإجراءات من أجل ترشيد الإنفاق العام الجاري و الاستفادة بأقصى منفعة ممكنة للموارد المستخدمة ، مع إتباع بعض أساليب التقييد النقدي لتخفيض الإنفاق الجاري و المدفوعات التحويلية لجعل الإنفاق العام الاستثماري أكثر اعتماداً على الموارد المحلية .

الشكل رقم (13) : تطور كل من النفقات الجارية و الاستثمارية الفعلية خلال السنوات 2000 – 2008 .



المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (42).

ثالثاً – التركيب الهيكلي للنفقات الجارية السورية :

تهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة و تشتمل على نفقات السلع و الخدمات و رواتب الموظفين فضلاً عن سداد فوائد الديون العامة على اختلاف

أنواعها و يدخل في هذه الإطار الإعانات و المدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أم عينية، و سواءً كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر للأفراد أو لسلع و خدمات معينة[1]، و تعد الرواتب و الأجور الجزء الأهم من الإنفاق الجاري ، و يتصف هذا الجزء من الإنفاق باستمرار النمو ، لذلك يجب على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجية العامل الحكومي ، كما تجدر الإشارة إلى أن محاولات حماية الأجور عن طريق تخفيض المصروفات الأخرى قد تؤثر عكساً في إنتاجية العامل[2]، و تأتي نفقات التشغيل و الصيانة في المرتبة الثانية و يتضمن عنصر التشغيل إيصال الخدمات إلى المواطن ، في حين يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من النشاطات للإبقاء على الأبنية الأساسية في حالة جيدة ، إذ إن نقص الصيانة يؤدي إلى إعاقة كفاءة عمل القطاع الخاص، مما يؤثر سلباً في مستوى النمو الاقتصادي .

و في سورية تشكل النفقات الجارية النسبة الكبرى ، إذ بلغت هذه النسبة في عام 2008 (68.4%) من مجمل الإنفاق الحكومي ، كما يوضح الجدول الآتي التركيب الهيكلي لهذه النفقات خلال السنوات 2000 – 2008 .

[1] - مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي : نظرية مالية الدولة و السياسات المالية للنظام الرأسمالي ، الدر الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 1988 ، ص 51-52 .
[2]- وليد عبد الحميد العايب ، مرجع سابق ، ص 40 .

الجدول رقم (44) :**التركيب الهيكلي للنفقات الجارية المنفذة خلال السنوات2000 – 2008**(الوحدة :مليون ل.س)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات الجارية	151299	164761	178332	200780	248498	277044	317213	325697	375327
رواتب و أجور	83560	90476	100636	118171	144122	157039	206966	223173	234708
رواتب و أجور/النفقات الجارية	**55.2**	**55**	**56.4**	**58.8**	**58**	**56.7**	**65.2**	**68.5**	**62.5**
سلع و خدمات	17420	19118	17636	19035	19347	21535	22546	24321	27507
سلع و خدمات/النفقات الجارية	**11.5**	**11.6**	**9.9**	**9.5**	**7.8**	**7.8**	**7.1**	**7.5**	**7.3**
فوائد مدفوعة	21146	23284	13700	16879	21250	29000	29500	30000	25500
فوائد مدفوعة/ النفقات الجارية	**14**	**14.1**	**7.7**	**8.4**	**8.5**	**10.5**	**9.3**	**9.2**	**6.7**
إعانات و تحويلات	29173	31883	26360	25115	38779	44540	51155	41639	77492
إعانات و تحويلات/النفقات الجارية	**19.3**	**19.4**	**14.8**	**12.5**	**15.6**	**16**	**16.1**	**12.8**	**20.6**

المصدر : النشرات الربعية للمصرف المركزي السوري للسنوات 2001 – 2009 .

–حسبت النسب من قبل الباحث .

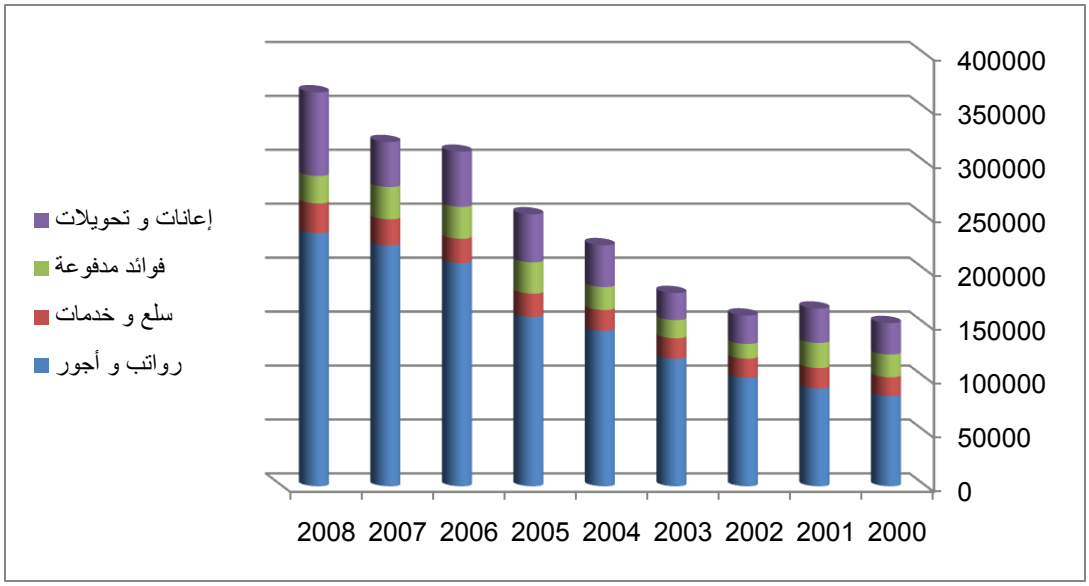
يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق ما يأتي :

- سيطرة الرواتب و الأجور على النفقات الجارية خلال مدة الدراسة ، إذ بلغت نسبة الرواتب و الأجور إلى النفقات الجارية في عام 2000 (55.2%) ، وارتفعت بشكل مستمر حتى العام 2007 إذ بلغت (68.5%) ، ثم انخفضت إلى (62.5%) في العام 2008 .
- انخفضت نسبة السلع و الخدمات إلى النفقات الجارية من 11.5%عام 2000إلى7.3 % عام 2008 .
- انخفضت نسبة الفوائد المدفوعة إلى النفقات الجارية من 14 % عام 2000 إلى 6.7 % عام 2008 .

- تذبذبت نسبة الإعانات و التحويلات بين (12.5 – 20.6%) خلال مدة الدراسة .

كما يوضح الشكل التالي تطور التركيب الهيكلي للنفقات الجارية خلال السنوات 2000 – 2008.

الشكل رقم (14) : تطور التركيب الهيكلي للنفقات الجارية خلال المدة 2000 – 2008 .



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (43) .

رابعاً – التركيب الهيكلي للنفقات الاستثمارية السورية :

تعد النفقات الاستثمارية نفقات تخصص لتكوين رأس المال و التي تهدف إلى تنمية الثروة القومية و تشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت و التحويلات الرأسمالية إلى الداخل[1]، أما الإنفاق الاستثماري العام فهو قيمة ما تنفقه الوحدات الإدارية و وحدات القطاع العام و ذلك لزيادة الأصول الإنتاجية الثابتة بهدف زيادة حجم الطاقات الإنتاجية ، و لهذا يعد هذا النوع من الإنفاق العامل الأساسي و المتغير الأهم الذي يحقق الأهداف الإنمائية المختلفة سواء اقتصادية أم اجتماعية من خلال رفع مستوى الدخل القومي للدولة أو تعديل التركيب البنياني للاقتصاد لتوظيف الموارد

[1] - مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 52 .

الاقتصادية و البشرية المتاحة و رفع كفاءة جهاز التخطيط لتحديد الحجم الكلي للاستثمار المطلوب، و تهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية إلى تعظيم صافي القيمة الحالية للمشاريع القائمة و العمل على إقامة مشاريع جديدة بهدف تحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و يرتبط حجم النفقات الاستثمارية بمدى توافر الموارد المالية و الاقتصادية ، و عادة يتم اختيار المشاريع الاقتصادية التي يجب تنفيذها وفق الأولوية من المشروعات التي تحددها برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، أخذاً بالحسبان مدى تأثير هذه المشاريع في ميزان المدفوعات ، وتأثير ذلك على السياسات المالية و النقدية .

و تعتمد الدول النامية عادة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري ، و على القروض العامة لتمويل الإنفاق الاستثماري (باستثناء الدول النفطية)[1]، و من الملاحظ أن في حال الأزمات الاقتصادية الكبيرة تعمل الدول على الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري و التوسع في الإنفاق الاستثماري[2]، كما يحدث الآن في بعض الدول الأوروبية .

و يحدد الجدول الآتي التركيب الهيكلي للنفقات الاستثمارية في سورية خلال السنوات 2000 – 2008.

[1] - وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق ، ص 40 .
[2] - فوزت فرحات ، المالية و الاقتصاد المالي ، منشورات الحلبي ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 279 .

الجدول رقم (45) : التركيب الهيكلي للنفقات الاستثمارية خلال المدة 2000 – 2008 . (الوحدة : مليون ل. س)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات الاستثمارية	**94895**	**110070**	**135718**	**152871**	**156647**	**154358**	**176487**	**194834**	**173067**
النشاطات الاجتماعية	24962	30902	56367	54931	53663	60323	64659	68781	65890
النشاطات الاجتماعية/النفقات الاستثمارية	**26.3**	**28**	**41.5**	**35.9**	**34.2**	**39**	**36.6**	**35.3**	**38**
الزراعة	14887	15336	18256	16891	17944	15533	17863	22485	16118
الزراعة/النفقات الاستثمارية	**15.7**	**13.9**	**13.5**	**11**	**11.5**	**10**	**10.1**	**11.5**	**9.3**
الصناعات الاستخراجية	6339	6383	7165	3929	8487	8122	11612	16694	15549
الصناعات الاستخراجية/النفقات الاستثمارية	**6.7**	**5.8**	**5.2**	**2.6**	**5.4**	**5.3**	**6.6**	**8.7**	**9**
الصناعات التحويلية	5652	6949	5823	9340	7781	8394	9371	7715	5865
الصناعات التحويلية /النفقات الاستثمارية	**6**	**6.3**	**4.3**	**6.1**	**5**	**5.4**	**5.3**	**4**	**3.4**
المرافق العامة	19993	20246	23716	27524	36388	34605	39925	39267	36285
المرافق العامة/ النفقات الاستثمارية	**21**	**18.4**	**17.5**	**18**	**23.2**	**22.4**	**22.6**	**20.1**	**21**
الإنشاء	376	274	490	470	386	409	877	714	808
الإنشاء/النفقات الاستثمارية	**0.4**	**0.2**	**0.4**	**0.3**	**0.2**	**0.3**	**0.5**	**0.4**	**0.5**
التجارة	1736	1540	1632	1803	2434	1787	3889	2646	2549
التجارة/النفقات الاستثمارية	**8.7**	**7.6**	**6.7**	**6.6**	**6.7**	**5.1**	**9.7**	**6.7**	**7**
النقل و المواصلات	19361	23416	20203	19258	26027	21257	24829	31173	25209
النقل و المواصلات/النفقات الاستثمارية	**20.4**	**21.3**	**14.9**	**12.6**	**16.6**	**13.8**	**14**	**16**	**14.6**
التمويل و المصارف	589	1024	1356	1527	1944	2428	3287	4359	3794
التمويل و المصارف/النفقات الاستثمارية	**0.6**	**0.9**	**1**	**1**	**1.2**	**1.6**	**1.9**	**2.2**	**2**
القطاعات الأخرى	1000	4000	710	17198	1593	1500	175	1000	1000
القطاعات الأخرى/ النفقات الاستثمارية	**1**	**3.6**	**0.5**	**11.2**	**1**	**1**	**0. 1**	**0.5**	**0.6**

المصدر : النشرات الربعية في المصرف المركزي السوري للسنوات 2000 – 2009 .

–حسبت النسب من قبل الباحث .

يتضح من الجدول السابق ما يأتي :

- تحتل نفقات النشاطات الاجتماعية مكانة مهمة بين مجمل النفقات الاستثمارية ، إذ ارتفعت نسبة نفقات هذه النشاطات الاجتماعية إلى مجمل الإنفاق الاستثماري من (26.3%) عام 2000 إلى (38%) عام 2008 .
- كما تذبذبت نسبة نفقات المرافق العامة إلى النفقات الاستثمارية المنفذة بين (17.5 – 23.2%) خلال مدة الدراسة ، و بلغت هذه النسبة 21% عام 2008 ، مما يدل على مكانة نفقات المرافق العامة بين النفقات الاستثمارية .
- ثم تأتي في المرتبة الثالثة نفقات النقل و المواصلات إذ بلغت نسبة نفقات النقل والمواصلات إلى النفقات الاستثمارية في العام 2001 (21.3%) و انخفضت إلى (14.6%) عام 2008 .
- تأتي في المرتبة الرابعة النفقات الاستثمارية على الزراعة ، إذ بلغت نسبة نفقات الزراعة إلى النفقات الاستثمارية (15.7%)عام 2000 ، انخفضت بشكل مستمر حتى بلغت (9.3%)عام 2008 .
- شكلت نسبة النفقات الاستثمارية على الصناعات الاستخراجية إلى النفقات الاستثمارية نحو(2.6–9%) خلال مدة الدراسة ، و كذلك شكلت نسبة النفقات الاستثمارية على الصناعات التحويلية إلى النفقات الاستثمارية نحو (3.4 – 6%).
- تذبذبت نسبة النفقات الاستثمارية على قطاع التجارة إلى النفقات الاستثمارية بين (5.1 – 9.7 %) خلال مدة الدراسة .

- لم تتعد نسبة الإنفاق على قطاع التمويل و المصارف نسبة 2.2% في أحسن الأحوال و كان ذلك في العام 2007 ، و كذلك لم تتعد نسبة الإنفاق على الإنشاء نسبة 0.5 % خلال مدة الدراسة .

المبحث الثالث – تحليل عجز الموازنة في سورية :

تعد مشكلة العجز المستمر في الموازنة العامة من المشاكل الاقتصادية المهمة التي يعاني منها الاقتصاد السوري في وضعه الراهن ، و ذلك نتيجة ما تعبر عنه هذه المشكلة من وجود اختلالات في السياسة المالية و الاقتصادية السورية ، و ما يعبر عنه أيضاً من اختلال مستمر بين الموارد المتاحة ذاتياً و حجم الإنفاق نتيجة الاحتياجات الفعلية ، لذلك يحاول هذا المبحث تحليل عجز الموازنة السورية ، و ذلك من خلال تحليل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و أيضاً البحث في أسباب هذا العجز المستمر ، فضلاً عن علاقة هذا العجز بكل من النفقات الجارية و الاستثمارية ، و كذلك علاقته بالإيرادات النفطية و الإيرادات الضريبية .

المطلب الأول – عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية :

عجز الموازنة هو عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة و النفقات المتوقعة لأي دولة و هو ما نطلق عليه إجمالي العجز ، أما العجز الصافي فهو ذلك الجزء من العجز الإجمالي الذي يمول عن طريق الإصدار النقدي من البنك المركزي للدولة .

و يأخذ عجز الموازنة شكلين أساسيين ، أحدهما أن يكون العجز ناتجاً عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة و عدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة، و كثيراً ما نجده في عجز الموازنات الخاصة بدول العالم الثالث ، أما الشكل الثاني فهو ناتج عن إتباع إحدى

السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة و هذا كثيراً ما يظهر في الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا [1].

و يوضح الجدول الآتي قيمة العجز أو الفائض في سورية خلال السنوات 2000 – 2008 .

الجدول رقم (46) : يوضح قيمة العجز أو الفائض في سورية خلال السنوات 2000 -2008 و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي . (الوحدة : مليون ل. س)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان الكلي (لا يتضمن صندوق تثبيت الأسعار)1	583-	30455	7608	11132-	37680-	50182 -	51789 -	55137 -	47370 -
صندوق تثبيت الأسعار2	18591-	13361 -	20000-	21580-	25000-	24930 -	7046 -	6564 -	10120 -
الميزان الكلي (يتضمن صندوق تثبيت الأسعار)3	19174-	17094	12392-	32712-	62680-	75112 -	58835 -	61701 -	57490-
الناتج المحلي الإجمالي	904622	974008	1022303	1074163	1266891	1506440	1704974	2017825	2291529
1/الناتج	0.06-	3.1	0.7	1-	2.9-	3.3-	3-	2.7-	2-
3/الناتج	2.1-	1.7	1.2-	3-	4.9-	5-	3.4-	3-	2.5-

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات النشرات الربعية للمصرف المركزي السوري خلال السنوات 2000 -2008 . – حسبت النسب من قبل الباحث .

يتضح من الجدول السابق ما يأتي :

- وقوع الميزان الكلي للموازنة العامة في سورية (الذي يتضمن صندوق تثبيت الأسعار) بعجز دائم خلال سنوات الدراسة عدا العام 2001 ، إذ بلغ العجز في سورية عام 2000 (19174) مليون ل.س وارتفع ليصل في العام 2005 إلى (75112) مليون ل. س ، ثم انخفض خلال السنوات الآتية ليصل العجز في سورية عام 2008 إلى (57490) مليون ل.س ، أما في العام 2001 فقد بلغ الفائض في الموازنة العامة (17094) مليون ل.س .
- بلغت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000 (2.1%) ، وارتفعت هذه النسبة خلال سنوات الدراسة لتصل في العامين 2004 – 2005

[1] - ميرندا زغلول رزق ، مرجع سابق ، ص 123 .

نحو 5% ، ثم انخفضت إلى 2.5 % عام 2008 ، في حين بلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2001 (1.7%).

- و كذلك الميزان الكلي الذي لا يتضمن صندوق تثبيت الأسعار كان في حالة عجز دائم _ باستثناء السنتين 2001 – 2002 حيث كان في حالة فائض _ إذ بلغ هذا العجز في العام 2000 (583) مليون ل.س ، و ارتفع خلال سنوات الدراسة ليصل في العام 2008 إلى (47370) مليون ل.س .
- بلغت قيمة عمليات صندوق تثبيت الأسعار (و هي قيمة النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف دعم عدد من السلع الغذائية الأساسية ، و تأمينها للمواطن بأسعار مدعومة كالقمح و السكر ...) في العام 2000 (18591) مليون ل.س وارتفعت لتصل في العام 2004 (25000) مليون ل.س ، ثم انخفضت لتصل في العام 2008 (10120) مليون ل. س.

يتضح مما سبق أن الموازنة السورية كانت في حالة عجز دائم خلال سنوات الدراسة ، و ذلك على الرغم من وجود النفط الخام ، فإذا ما استبعدنا الإيرادات النفطية من الموازنة العامة السورية فإن هذا العجز سوف يكون كبيراً ، و ترتفع نسب هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً كما يتضح من الجدول الآتي :

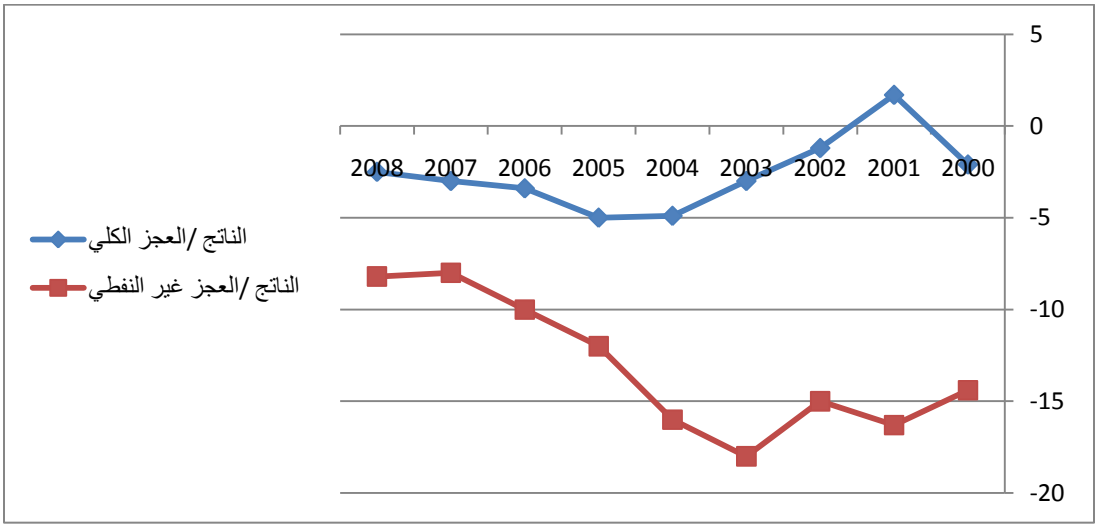
الجدول رقم (47) : نسب العجز الكلي و غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العجز الكلي/ الناتج	2.1-	1.7	1.2-	3-	4.9-	5-	3.4-	3-	2.5-
العجز غير النفطي/ الناتج	14.4-	16.3-	15-	18-	16-	12-	10-	8-	8.2-

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على النشرات الربعية للمصرف المركزي السوري .

يتضح من الجدول السابق أن نسب العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في حال استبعاد الإيرادات النفطية قد بلغت 18 % في العام 2003 ، وانخفضت إلى 8.2 % عام 2008 ، و ذلك بسبب تراجع نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و بسبب انخفاض كميات إنتاجه في سورية ، و يوضح الشكل الآتي نسب العجز الكلي و العجز غير النفطي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي .

الشكل رقم(15):تطور النسب المئوية لعجز الموازنة الكلي و غير النفطي في سورية خلال السنوات2000 –2008



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (46) .

كما يوضح الجدول الآتي نسب العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية .

الجدول رقم (48) : نسب العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية .

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سورية*	6.1-	5.9-	6.2-	3.6-	5-	5-	3.4-	3-	3.7-
الأردن	3.4-	3.6-	3.9-	2.7-	2.7-	5.3-	4.3-	5.1-	4.6-
مصر	3.9-	5.6-	5.9-	10.5-	8.5-	9.6-	8.2-	7.3-	9.8-
الجزائر	9.7	4	0.2	8.4	7.1	11.9	13.5	4.8	7.9
تونس	2.2	1-	2-	3.3-	2.5-	2.7-	1.6-	1.9-	3.6-

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2009 – 2004 ، صندوق النقد العربي .

*- يلاحظ أن هناك اختلافاً في نسب العجز في سورية في بعض الأعوام و خصوصاً 2000 – 2001 – 2002 بين الجدولين رقم (46) و (47) و ذلك بسبب اختلاف مصادر البيانات في الجدولين .

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق ما يأتي :

تحسن وضع سورية في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى حيث انخفض العجز إلى (3 – 3.7 %) ، بعد أن كان نحو (6%) في السنوات الثلاث الأولى ، أما في الأردن فارتفع العجز في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى من سنوات الدراسة ، إذ أصبح بين (4.3 – 5.1 %) بعدما كان 3.4% في العام 2000 ، و في مصر بلغت هذه النسب حداً مرتفعاً في سنوات الدراسة جميعها عدا عام 2000 إذ وصلت نسبة العجز في عام 2008 إلى 9.8% ، و في الجزائر يلاحظ أن سنوات الدراسة جميعها كانت الموازنة العامة في حالة فائض و ذلك بسبب ما

تصدره من نفط خام ،أما في تونس فكانت هذه النسب تراوح بين(2.2 – 3.6%) خلال سنوات الدراسة .

إذاً يمكن القول : إن العجز في الموازنة العامة في سورية – و في أغلب الدول النامية – أصبح من الظواهر الاقتصادية الملازمة للسياسة المالية و الاقتصادية السورية ، و الذي يعود في جوهره إلى السياسة المالية المتبعة ، و إلى تخفيض عجز الموازنة و زيادة تمويل الإنفاق الاستثماري، يجب زيادة الإنتاج و زيادة حجم النشاط الاقتصادي العام و الخاص، و تحسين المناخ الاستثماري لجذب مدخرات الأجانب و العرب إلى الداخل ، كما يجب على السياسة الاقتصادية أن تراعي في سياسة الإصلاح الاقتصادي وجود تناسب بين ارتفاع سعر الفائدة و ارتفاع معدل الكفاية الإنتاجية لرأس المال من خلال تحديد أسعار عدد من المنتجات و تناسب تكلفة إنتاجها مع أسعارها في السوق ، و هذا يتوقف على جهود الدولة في توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد التي لا تتحمل المزيد من ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى لقاعدة العريضة من محدودي الدخل [1] .

و أخيراً يمكن القول :إنه من أجل معالجة مشاكل عجز الموازنة العامة يجب وضع سياسة مالية ناجحة تعمل على خفض هذا العجز ، و محاولة إيجاد مصادر تمويلية محلية بقدر اكبر و ذلك بهدف تخفيف الضغوط التضخمية ، و عدم الاستقرار الاقتصادي ، و كذلك تخفيف حدة المشاكل المتصلة بمرونة عرض الإنتاج المحلي .

[1]- Christopher , J . Waller and Van house , Endogenous wage Indexation and optimal monetary policy with and without a balanced budget , **Journal of Economics and business** , Feb , 1989 , pp 21 – 31 .

المطلب الثاني – أسباب عجز الموازنة في سورية :

يعود عجز الموازنة العامة في سورية إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

أولاً– تراجع كميات إنتاج النفط الخام : شكل وجود النفط الخام في سورية أحد الموارد المالية المهمة خلال عدد من السنوات ، فقد شكل ما نسبته 45.4% من مجموع الإيرادات العامة في عام 2000 ، و كذلك شكل 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه ، إلا أن تراجع كميات إنتاجه قد أدت إلى انخفاض هذه النسب انخفاضاً كبيراً خلال السنوات الماضية إذ أصبحت الإيرادات النفطية تشكل نحو 21.7% من مجموع الإيرادات العامة في عام 2007 ، وارتفعت في العام 2008 إلى 26.7% بسبب ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية ، كما انخفضت نسبة هذه الإيرادات النفطية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.9 % في العام 2007 ، و إلى 5.7 % في العام 2008 ، شكل هذا الانخفاض في نسب الإيرادات النفطية أحد أهم العوامل التي أدت إلى حدوث العجز في الموازنة السورية .

ثانياً – زيادة النفقات العامة :أدت زيادة النفقات العامة إلى تضخم حجم العجز في الموازنة العامة السورية و تعود زيادة الإنفاق الحكومي إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و يعد السبب الاقتصادي أهم هذه الأسباب و الذي يفسر بأن زيادة الدخل القومي الذي تنتج عنه زيادة في الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية ، و من الواضح أن المرونة الداخلية للطلب على السلع و الخدمات تكون عالية ، و من ثم فإن أي زيادة بسيطة في دخل الأفراد ستؤدي إلى المطالبة بمزيد من السلع و الخدمات العامة و هذا الشيء

يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي لإشباع هذه المتطلبات[1] ، فزيادة النفقات الحكومية السورية تعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

1 – **زيادة نفقات الأمن و الدفاع :** تعد النفقات العسكرية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة في مختلف مراحل التاريخ ، و ذلك بسبب ما يقع على عاتق الدولة من فرض الأمن و الحماية لمواطنيها ، و لذلك تشكل نفقات الأمن و الدفاع نسبة مهمة من موازنات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، و بالنسبة إلى سورية يشكل الصراع العربي الإسرائيلي ، و احتلاله للجولان المحتل أحد أهم أسباب زيادة النفقات العسكرية ، و من ثم زيادة النفقات العامة ، و يوضح الجدول الآتي تطور نفقات الأمن و الدفاع و نسبتها إلى مجمل الإنفاق في سورية .

الجدول رقم (49) : تطور قيمة نفقات الأمن و الدفاع التقديرية في الموازنة السورية (الوحدة : مليون ل.س)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات الأمن و الدفاع	49298	53381	55332	67117	70209	75720	74924	82742	86827	101464
مجموع النفقات التقديرية	275400	322000	356389	420000	449500	460000	495000	588000	600000	685000
نفقات الأمن و الدفاع/ مجموع النفقات التقديرية	17.9	16.6	15.5	16	15.6	16.4	15.1	14	14	14.8

المصدر : النشرات الربعية للمصرف المركزي ، حسبت النسب من قبل الباحث .

يتضح من الجدول السابق ارتفاع قيمة النفقات التقديرية للأمن و الدفاع من 49298 مليون ل. س عام 2000 إلى 101464 مليون ل.س عام 2009 ، أي إن نفقات الأمن و الدفاع قد تضاعفت خلال سنوات الدراسة ،أما نسبتها من مجمل الإيرادات التقديرية فقد انخفضت

[1] - محمد حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، 2007 ، ص 126 .

من 17.9% عام 2000 إلى 14.8% عام 2009 ، و من الملاحظ أيضاً أن نفقات الأمن و الدفاع تتجاوز مجموع ما ينفق على التعليم و الصحة في سورية ، فقد بلغ الإنفاق التقديري للتعليم (العالي و التربية) و الصحة في عام 2009 (91362) [1] مليون ل.س، و هو أقل من المقدر إنفاقه على الأمن و الدفاع في العام نفسه.

2 – **نفقات التمثيل الدبلوماسي و الإنفاق المظهري** : أدى تطور العلاقات الدولية بين الدول إلى إيجاد عدد من المنظمات و الهيئات الدولية ، مما أدى إلى زيادة التمثيل الدبلوماسي ، و من ثم زيادة النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة ، و ما تبع ذلك من إسراف في الإنفاق على المباني الحكومية الفخمة ، و إقامة المهرجانات الاحتفالية الضخمة و الإغداق على أعضاء السلك الدبلوماسي و غير ذلك من مظاهر الإسراف[2] ، كما تعاني سورية كباقي الدول النامية من بعض مظاهر الإنفاق الترفي سواءً في مهمات السفر، أو الضيافة ، أو عدد السيارات الموضوعة تحت خدمة المسؤولين و الموظفين بالدولة [3] .

3 – **النمو الاقتصادي** : استخلص فاجنر من خلال دراسته للتاريخ المالي للدول الأوروبية و الولايات المتحدة و اليابان ، فرضية مفادها أن التطور الاقتصادي ترافقه زيادة نسبية في فعاليات الحكومة في الحياة الاقتصادية متمثلاً بزيادة النفقات العامة ، و قد أرجع فاجنر هذه الزيادة النسبية (كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مثلاً) إلى ثلاثة عوامل رئيسية [4]:

---

[1] - النشرات الربعية للمصرف المركزي لعام 2009 ، الجدول رقم (26) ، ص 40 .

[2] - انظر ، رمزي زكي ، انفجار العجز ، دار المدى للثقافة و النشر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 2000 ، ص 96 .

3 - انظر ، إلياس نجمة ، السياسة المالية في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ، دمشق ، 9/32 2003 .

- ظهور الوفورات الخارجية و الاحتكارات و ما يترتب عنها من إخفاق قوى السوق التي تدفع الحكومة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تنظيم السوق .

- التوسع في الإنفاق المرتبط بالرفاهية من نفقات اجتماعية و ثقافية و لاسيما الإنفاق على التعليم و الصحة التي تمتاز بمرونتها العالية بالنسبة إلى الدخل القومي .

- تزايد و تعقيد الحياة الاقتصادية و الاجتماعية الناجم عن النمو الاقتصادي و السكاني و ما يتطلبه من زيادة فعالية الحكومة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في مجال الإنفاق على الإدارة و الأمن .

فقد أدى تزايد النفقات العامة على التعليم إلى زيادة النفقات العامة ، إذ ارتفعت قيمة النفقات المقدرة على التعليم (التربية و التعليم) من (18685) مليون ل.س في عام 2000 ، إلى (82262) مليون ل.س في عام 2009 ، و ارتفعت نسبتها (6.8%) من إجمالي النفقات المخططة في عام 2000 ، إلى (12%) في عام 2009 ، كما ارتفعت قيمة النفقات المخططة على الصحة (الرعاية الاجتماعية) من (3152) مليون ل.س عام 2000 ، إلى (9100) [1]مليون ل.س في عام 2009 ، كما أسهم التزايد السكاني الكبير خلال العقد الأخير في سورية إلى تزايد النفقات العامة ، و على الرغم من ذلك التزايد المطلق في قيمة النفقات العامة المنفذة في سورية إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من (32.9%) في عام 2003 ، إلى (23.9) [2] في عام 2008 ، مما يدل على تراجع دور الدولة في الحياة

1 - النشرات الربعية للمصرف المركزي للعامين 2009 ، 2002 ، و حسبت النسب من قبل الباحث .
2 - انظر الجدول رقم (40) حول النفقات العامة و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي .

الاقتصادية و الاجتماعية ، و خصوصاً بعد التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ، أي فسح المجال للسوق ليقوم بدور أكبر في المجال الاقتصادي.

4 – **التوسع الاقتصادي للدولة** : يعد التوسع الاقتصادي للدولة من أهم أسباب زيادة الإنفاق الحكومي بصورة ضرورية و المتمثل في التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة و علاج اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي ، و تهدف الدولة من وراء إنشاء هذه المشاريع العامة الحصول على موارد مالية لخزانة الدولة أو الإسراع في زيادة معدل النمو ، و من جانب آخر فإن وجود تقلبات اقتصادية وخصوصاً في حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية التي تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني [1] ، و كان من نتيجة النمو اللامتوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني – الناتج عن سوء توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية – ظهور ضغوط تضخمية و ما تولد عن ذلك من تباين في تركيبة العرض الكلي للسلع و الخدمات المنتجة محلياً و ما يقابلها من تركيبة قوى الطلب المحلي[2]، مما دفع الحكومة إلى زيادة النفقات العامة و من ثم زيادة العجز في الموازنة العامة ، و يتطلب من أجل مواجهة ذلك إجراء بعض التغييرات الهيكلية في علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية .

أدت الأسباب السابقة جميعها إلى زيادة النفقات العامة ، و عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ، و بالتالي وقوع العجز في الموازنة العامة السورية ،و يجدر أن يذكر أنه

[1] - نوزاد عبد الرحمن ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، عمان ، دار المناهج ، 2006 ، ص 26 .
[2] - R . Kerry Turner and Clive Callis , The Economics of Planning , MAC Millan Publishers , LTD , PP 44-49.

في حال استبعاد الإيرادات العامة النفطية سوف يكون هذا العجز كبيراً جداً ، على الرغم من تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، لذلك يقع على عاتق الحكومة السورية وضع السياسات المالية و الاقتصادية المناسبة لمواجهة هذا العجز ، و خصوصاً في حال تراجع الإيرادات النفطية ، و العمل على زيادة الإيرادات الضريبية حتى تصبح بنسب موازية لنسب الإيرادات الضريبية في بعض الدول العربية ، و الأجنبية المتقدمة .

المطلب الثالث – علاقة عجز الموازنة بكل من بالنفقات العامة و الإيرادات العامة :

يحاول هذا المطلب تحديد علاقة عجز الموازنة بالنفقات العامة و قياسها، و ذلك من خلال علاقته بالإنفاق الجاري و الاستثماري في سورية ، كما يحاول تحديد علاقة عجز الموازنة بالإيرادات العامة و قياسها ، و ذلك من خلال علاقته بكل من الإيرادات النفطية ، و الضريبية غير النفطية .

أولاً – علاقة عجز الموازنة بالإنفاق الجاري و الاستثماري في سورية :

يتكون العجز في الموازنة إذا زادت النفقات على الإيرادات العامة ، أي إن هناك علاقة بين زيادة النفقات (الجارية و الاستثمارية) و العجز في الموازنة العامة ، فكلما زادت النفقات العامة بشكل أكبر من الإيرادات العامة زاد نمو العجز و العكس صحيح .

يوضح الجدول الآتي تطور الإنفاق الجاري و الاستثماري و العجز في الموازنة السورية :

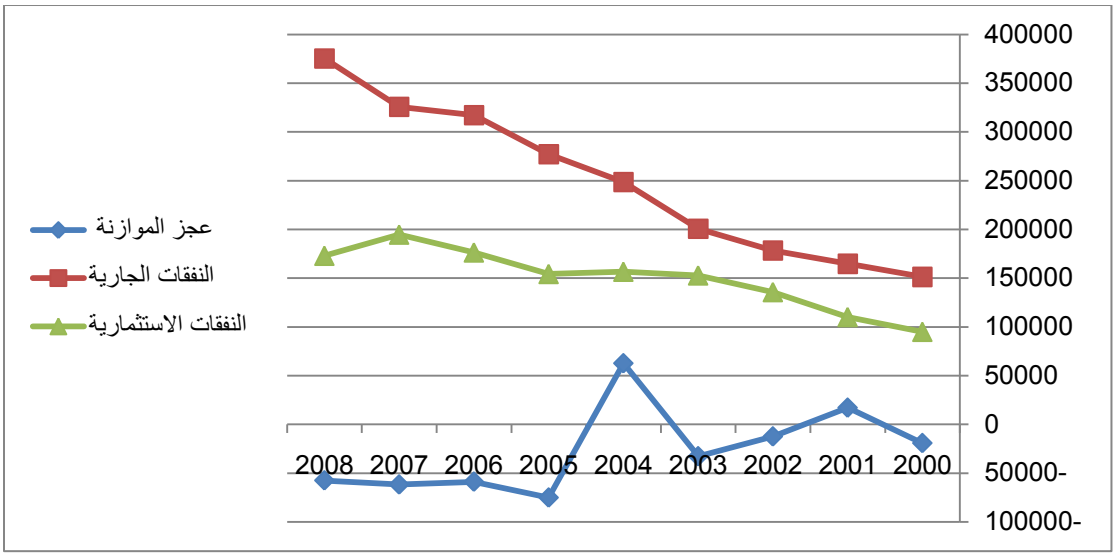
الجدول رقم (50) : تطور العجز و الإنفاق الجاري و الاستثماري في الموازنة السورية.

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عجز الموازنة	-19174	17094	-12392	-32712	-62680	-75112	-58835	-61701	-57490
النفقات الجارية	151299	164761	178332	200780	248498	277044	317213	325697	375327
النفقات الاستثمارية	94895	110070	135718	152871	156647	154358	176487	194834	173067

المصدر : النشرات الربعية للمصرف المركزي السوري .

كما يوضح الشكل الآتي تطور العجز و النفقات الجارية و الاستثمارية

الشكل (16) : تطور العجز و النفقات الجارية و الاستثمارية . (الوحدة : مليون ل.س) .



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (49).

يتضح من الجدول السابق أنه كلما زادت النفقات الجارية و الاستثمارية زاد العجز في الموازنة العامة ، أما من الناحية الإحصائية فإن العلاقة بين العجز و الإنفاق الجاري و الاستثماري يأخذ الشكل الآتي :

$Y = f(x1 , x2)$

علماً أن : Y : تعني عجز الموازنة .

X1 : الإنفاق الجاري .

X2 : الإنفاق الاستثماري .

و بتحليل بيانات الجدول رقم (50) على برنامج SPSS نحصل على النتائج الآتية :

الجدول رقم (51)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,804[a]	,646	,528	20866,12971	,646	5,483	2	6	,044	1,476

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

الجدول رقم(52)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+009	2	2387107921	5,483	,044[a]
	Residual	3E+009	6	435395369,0		
	Total	7E+009	8			

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

الجدول رقم (53)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	55195,419	38521,417		1,433	,202			
	x1	-,180	,191	-,474	-,942	,383	-,785	-,359	-,229
	x2	-,339	,479	-,356	-,708	,506	-,771	-,278	-,172

a. Dependent Variable: y

يتضح من النتائج السابقة أن معادلة العجز هي كما يأتي :

Y = -55195.419 + 0.18 **X1**+0.339 **X2**

يتضح من الجداول السابقة ما يأتي :

بلغت قيمة R Square (64.6%) ، و هي نسبة تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي إن64.6% من تغيرات المتغير التابع (عجز الموازنة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري ، و تفسر النسبة المتبقية و هي (35.4%) بعوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin – Watson) (1.476) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح الجدول رقم (51) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (5.483) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.044) ، و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول رقم (52) يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الإنفاق الجاري سالبة، أي إن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري و عجز الموازنة ، إذ بلغت (0.180–) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.383) و يشير ذلك إلى أن زيادة الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان العجز بمقدار 18 % من الوحدة ، و لما كانت (Sig= 0.383) α< (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

– جاءت معلمة النفقات الاستثمارية سالبة ، إذ بلغت (0.339–) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.506)، و يشير ذلك إلى أن زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان عجز الموازنة بمقدار 33.9% من الوحدة ، و لأن Sig(0.506) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

ثانياً – علاقة عجز الموازنة بالإيرادات النفطية و الإيرادات الضريبة في سورية :

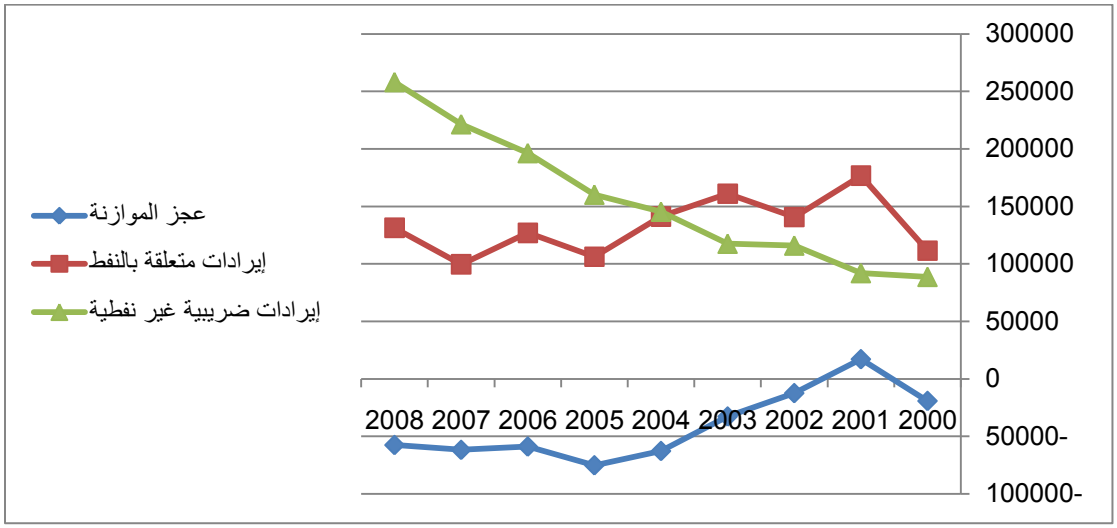
يحدث العجز في الموازنة العامة عند وجود اختلال بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ، فكلما زادت الإيرادات العامة على النفقات العامة حدث الفائض في الموازنة العامة ، و العكس صحيح ، و يوضح الجدول الآتي عجز الموازنة السورية و كل من الإيرادات المتعلقة بالنفط ، الإيرادات الضريبية غير النفطية .

الجدول (54) : عجز الموازنة و الإيرادات النفطية و الضريبية غير النفطية في الموازنة السورية :(الوحدة:مليون ل.س)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عجز الموازنة	19174-	17094	12392-	32712-	62680-	75112-	58835-	61701-	57490-
إيرادات متعلقة بالنفط	111485	176743	140647	161090	141150	106153	126987	99634	131361
إيرادات ضريبية غير نفطية	88801	92060	116008	117620	145405	160256	196332	221424	258048

المصدر : النشرات الربعية للمصرف المركزي .

الشكل رقم (17) : تطور قيمة العجز و الإيرادات النفطية و الضريبية في الموازنة السورية .(الوحدة:مليون ل.س)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول السابق رقم (53).

أما من الناحية الإحصائية فإن العلاقة بين العجز و الإيرادات النفطية و الإيرادات الضريبية غير النفطية تأخذ الشكل الآتي :

$$Y = f(x1 , x2)$$

علماً أن : Y : تعني عجز الموازنة .

X1 : الإيرادات النفطية .

X2 : الإيرادات الضريبية .

و بتحليل بيانات الجدول رقم (53) على برنامج SPSS نحصل على النتائج الآتية :

الجدول رقم (55)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,808[a]	,653	,537	20673,31494	,653	5,642	2	6	,042	,682

a. Predictors: (Constant), X2, X1

b. Dependent Variable: Y

الجدول (56)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+009	2	2411136176	5,642	,042[a]
	Residual	3E+009	6	427385950,7		
	Total	7E+009	8			

a. Predictors: (Constant), X2, X1

b. Dependent Variable: Y

الجدول (57)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	66053,003	56656,489		1,166	,288			
	X1	-,506	,324	-,423	-1,562	,169	-,662	-,538	-,376
	X2	,267	,139	,521	1,926	,102	,715	,618	,463

a. Dependent Variable: Y

يتضح من النتائج السابقة أن معادلة العجز هي كما يأتي :

Y =66053 - 0.506 **X1**+0.267 **X2**

و يتضح من الجداول السابقة ما يأتي :

بلغت قيمة R Square (65.3%) ، و هي نسبة تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي إن65.3% من تغيرات المتغير التابع (عجز الموازنة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الإيرادات النفطية و الإيرادات الضريبية ، و تفسر النسبة المتبقية و هي (34.7%) بعوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin – Watson) (0.682) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح الجدول رقم (56) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (5.642) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.042) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول رقم (57) يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الإيرادات النفطية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الإيرادات النفطية و عجز الموازنة ، إذ بلغت (0.506−) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.169)، وهي تتفق مع المنطق الاقتصادي القائل :إن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى نقص عجز الموازنة ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان العجز بمقدار 50.6 % من الوحدة ، و لما كانت (Sig= 0.169) > α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

- جـاءت معلمـة الإيـرادات الضـريبية موجبـة ، إذ بلغـت (0.267) بمسـتوى معنويـة محسوب (Sig =0.102) ، و هي تخالف المنطق الاقتصادي القائل :إن زيادة الإيرادات الضريبية تؤدي إلى نقصان العجز في الموازنة العامة ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الإيرادات الضـريبية بمقدار وحدة واحدة مـع ثبـات العوامـل الأخـرى يـؤدي إلـى زيـادة عجـز الموازنـة بمقدار 26.7% من الوحدة ، و لأن (Sig=0.102) < α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

الفصل الخامس

تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية و قياسه في الموازنة العامة في سورية

المبحث الأول – توصيف العلاقة و أسباب اختيار مدة الدراسة و الدراسات السابقة .

المبحث الثاني : تحليل أثر تحرير الصادرات و قياسه على الموازنة العامة .

المبحث الثالث : تحليل أثر تحرير الواردات و قياسه على الموازنة العامة .

المبحث الرابع : تحليل أثر تحرير الصادرات و الواردات و سعر الصرف و قياسه على الموازنة العامة .

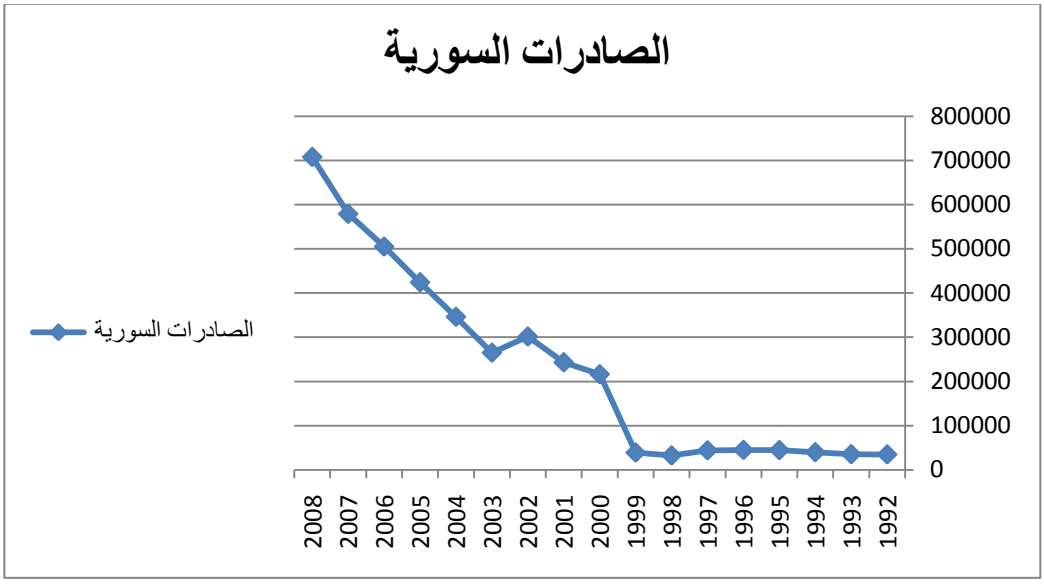
المبحث الأول – توصيف العلاقة و أسباب اختيار مدة الدراسة و الدراسات السابقة :

يتمثل دور التحليل الوصفي بتفسير العلاقة الوصفية و تحديدها بين المؤشرات و المتغيرات الاقتصادية ، في حين أن القياس الاقتصادي يحدد المقدار الكمي لتلك العلاقة ، و بذلك فإن فهم العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعد عاملاً مهماً عند استخدام الأدوات الإحصائية لمعالجة الظواهر الاقتصادية و بيان آثارها المحتملة و تشخيصها ، و من أجل قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و ضمن إطار منهجية البحث الكمي قُسمت المتغيرات الداخلة في النموذج إلى متغيرات مستقلة ، و متغيرات تابعة ، و من ثم حُسبت قيم كل من معامل التحديد R ، و معامل التباين R Square ، فضلاً عن الاختبارات القياسية كاختبار Durbin – Watson الذي يهدف إلى التأكد من خلو العلاقة من مشكلة الارتباط الذاتي ، كما تم اختبار تحليل التباين (ANOVA) الذي يوضح قيمة F المحتسبة ، و ذلك عند معنوية مقدرة مقدارها (0.05) .

و قد عُدت مدة الدراسة (2000 – 2008) مدة التحرير الاقتصادي ، و ذلك للأسباب الآتية :

1 – ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من (34720) مليون ليرة سورية عام 1992 إلى (38880) مليون ليرة سورية فقط عام 1999 ، أما في مدة الدراسة فقد ارتفعت قيمة الصادرات من (216190) مليون ليرة سورية إلى (707798) مليون ليرة سورية ، كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم (18) : تطور الصادرات السلعية خلال المدة 1992 – 2008 .



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (58) .

يتضح من الشكل السابق أن تطور الصادرات بدأ بشكل كبير منذ العام 2000 .

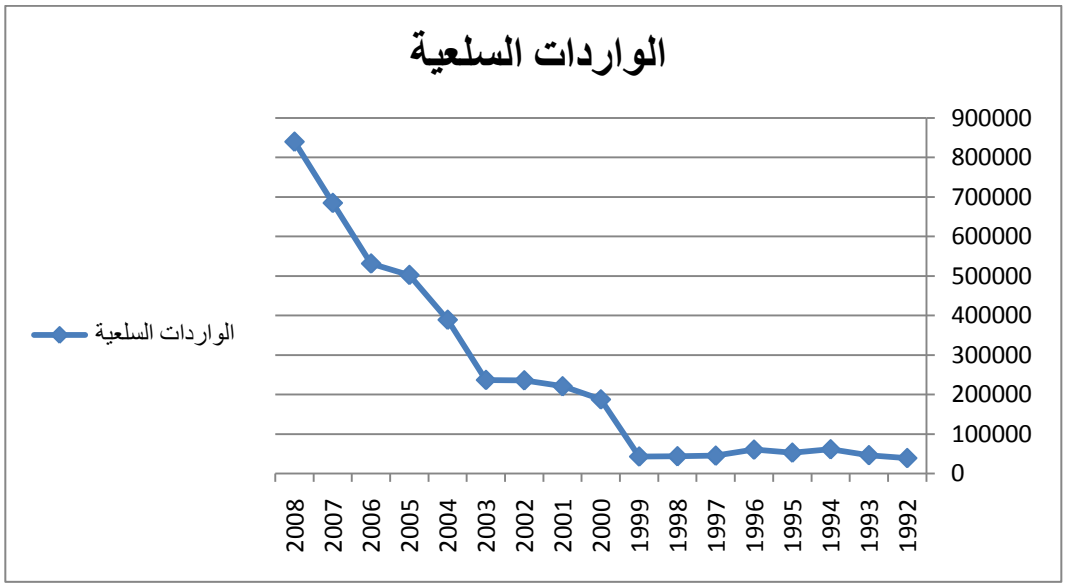
الجدول رقم (58) : تطور كل من الصادرات و الواردات و الإيرادات العامة و النفقات العامة .

العام	الصادرات	الواردات	الإيرادات العامة	النفقات العامة
1992	34720	39178	98663	108790
1993	35318	46469	100449	126362
1994	39818	61374	123015	162227
1995	44562	52856	145658	171230
1996	44887	60385	171564	192851
1997	43953	45211	203220	228897
1998	32443	43724	204453	200996
1999	38880	43010	216839	202801
2000	216190	187535	245574	246194
2001	243179	220744	305286	274831
2002	301553	235754	301658	314050
2003	265039	236768	320939	353651
2004	346166	389006	342465	405145
2005	424300	502369	356290	431402
2006	505012	531324	434865	493700
2007	579034	684557	458571	520531
2008	707798	839419	490904	548394

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء ، و النشرات الربعية للمصرف المركزي للأعوام 1992 – 2008 .

2 – ارتفعت قيمة الواردات السلعية من (39178) مليون ليرة سورية في عام 1992 إلى (43010) مليون ليرة سورية فقط في العام 1999، أما في مدة الدراسة فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية من (187535) مليون ليرة سورية في عام 2000 إلى (839419) في العام 2008 ، كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم (19) : تطور الواردات السلعية خلال المدة 1992 – 2008 .

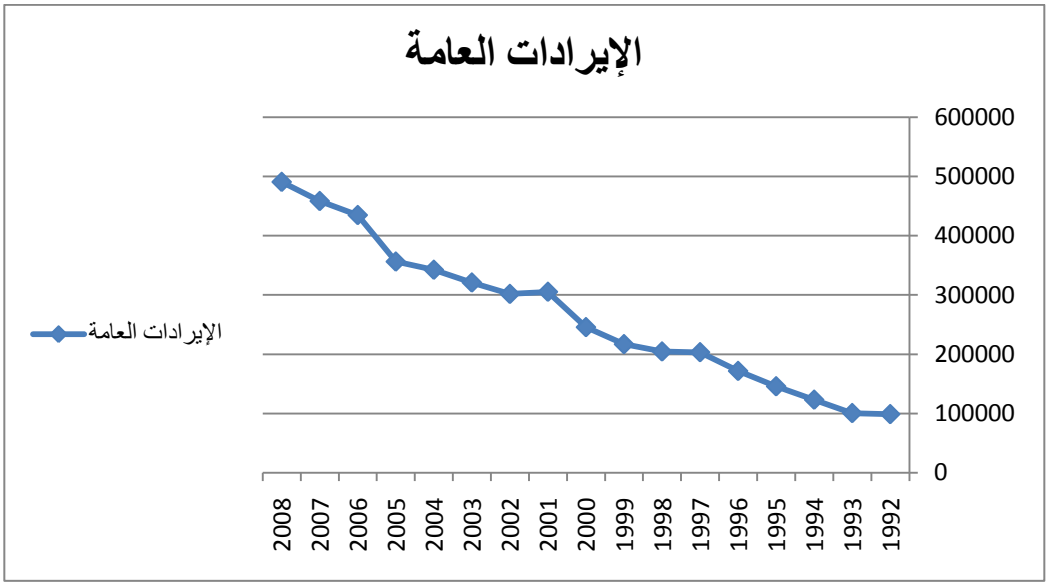


المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (58) .

يتضح من الشكل السابق أن تطور الواردات السلعية بدأ بشكل كبير منذ العام 2000 .

3 – ارتفعت قيمة الإيرادات العامة من (98663)مليون ليرة سورية في عام 1992 إلى (216839) مليون ليرة سورية فقط في العام 1999، أما في مدة الدراسة فقد ارتفعت قيمة الإيرادات العامة من (245574) مليون ليرة سورية في عام 2000 إلى (490904) في العام 2008 ، كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم (20) : تطور الإيرادات العامة خلال المدة 1992 – 2008 .

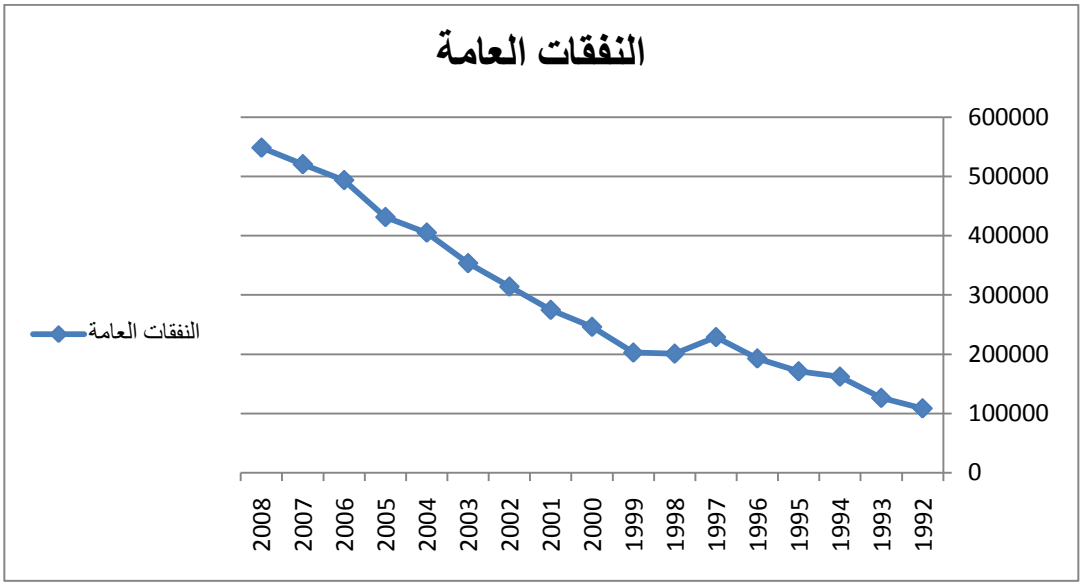


المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (58) .

يتضح من الشكل السابق أن تطور الإيرادات العامة بدأ بشكل واضح منذ العام 1992 ، حتى العام 1999 ، لكن التطور الكبير يتضح خلال مدة الدراسة أي ابتداءً من العام 2000 .

5 – ارتفعت قيمة النفقات العامة من (108790)مليون ليرة سورية في عام 1992 إلى (202801) مليون ليرة سورية فقط في العام 1999، أما في مدة الدراسة فقد ارتفعت قيمة النفقات العامة من (246194) مليون ليرة سورية في عام 2000 إلى (548394) مليون ليرة سورية في العام 2008 ، كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم (21) : تطور النفقات العامة خلال المدة 1992 – 2008 .



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (58) .

يتضح من الشكل السابق كيف أن التطور الكبير للنفقات العامة بدأ في العام 2000 ، و الذي هو بداية مدة الدراسة .

للأسباب السابقة و غيرها من الأسباب التي أدت إلى انخفاض الرسوم الجمركية بشكل كبير تم اعتبار أن مدة الدراسة و هي المدة الممتدة من العام 2000 و حتى العام 2008 هي مدة التحرر الاقتصادي ، لذلك يسعى هذا الفصل إلى تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في سورية خلال المدة 2000 – 2008 ، و ذلك من خلال ثلاثة مباحث و هي تحليل أثر تحرير الصادرات و قياسه على الموازنة العامة ، أما الثاني فهو تحليل أثر تحرير الواردات و قياسه على الموازنة العامة ، و أما المبحث الأخير فهو تحليل أثر تحرير الصادرات و الواردات و سعر الصرف و قياسه على الموازنة العامة .

أما عن الدراسات السابقة فقد كانت هناك مجموعة من الدراسات السابقة منها :

- **دراسة (Shuo Zhang-2004)(1):** قامت هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين انفتاح الصادرات و انفتاح الواردات و بين الدخل الفردي ، و ذلك بشكل منفصل ، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين انفتاح الصادرات و الدخل الفردي هي علاقة قوية و إيجابية ، في حين العلاقة بين انفتاح الواردات و الدخل الفردي هي علاقة ضعيفة و سلبية مما يمكن أن تكون لها آثار سلبية على الانفتاح و العولمة .
- **دراسة (Abo Alhaija, 2004)** [2]: ناقشت الدراسة موضوع تحرير التجارة الخارجية و أثره على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1978 – 1998 ، و توصلت الدراسة إلى أن هناك دور فعال لتحرير التجارة الخارجية في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة .
- **دراسة (فائق محمد النقرش)**[(3)]: الدراسة هي أطروحة دكتوراه في جامعة دمشق ، ناقشت الدراسة موضوع تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن ، و تضمنت الدراسة ملامح الاقتصاد الأردني ، ثم واقع الصناعة التحويلية في الأردن ، ثم تقييم تجربة تحرير التجارة الخارجية الأردنية على الصناعة التحويلية قياسياً ، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التحرر التجاري قد ساهم في رفع معدل نمو الصادرات الأردنية من السلع الصناعية بنسبة 15 % .

---

[1] -Shuo Zhangm**, The Link between Trade and Income: Export Effect, Import Effect, or Both?** , State University of New York at Fredonia, February, 2004

[2] -Abo Alhaija , Aadnan , **Trade Liberalization and economic Growth , A Case of Jordan** , Abhath – AL Yarmouk ,2004 , vol , 20 .

[3]- فائق محمد النقرش ، تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2010 .

- **دراسة (أحمد مشاقبة ، 2003)** [1]: قامت هذه الدراسة بتحليل أداء الموازنة في الأردن على ضوء سياسات التصحيح الاقتصادي ، و ذلك من خلال تحليل الموازنة العامة في الأردن باستخدام التحليلين الوصفي و القياسي ، و قد توصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن زيادة حجم الإيرادات العامة و الإنفاق الاستهلاكي لا يشكل قيداً على النمو الحقيقي نظراً إلى تأثيرهما غير المباشر على العرض و الطلب الكلي .

[1] ـ مشاقبة ، أحمد ، دراسة تحليلية حول أداء الموازنة العامة في الأردن على ضوء سياسات التصحيح الاقتصادي ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 24 ، العدد 95 ، السنة 1424 ه / 2003 م

المبحث الثاني- تحليل أثر تحرير الصادرات و قياسه على الموازنة العامة :

يؤثر تحرير الصادرات السلعية على الموازنة العامة من خلال أثره على الإيرادات العامة و النفقات العامة ، و عجز الموازنة .

المطلب الأول_ تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات على الإيرادات العامة:

يحاول هذا المطلب قياس أثر تحرير الصادرات على الإيرادات العامة ، و من ثم قياس أثر تحرير كل من الصادرات النفطية و غير النفطية على كل من الإيرادات العامة ، و الإيرادات النفطية ، و الإيرادات الضريبية غير النفطية .

أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الصادرات على إجمالي الإيرادات العامة .

يتضح من النتائج (في الملحق **(1–1)**) أن معادلة الإيرادات العامة هي كما يأتي :

Y =173857+ 0.471 **X**

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (94.1%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي إن94.1% من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات العامة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي إجمالي الصادرات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (5.9%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin – Watson) (3.491) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (111.735) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الصادرات السلعية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الصادرات السلعية و الإيرادات العامة ، إذ بلغت (0.471) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.000) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الصادرات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار 47.1 % من الوحدة ، و لما كانت (Sig= 0.000) < α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات العامة .

يتضح من النتائج (في الملحق (**1–2**)) أن معادلة الإيرادات العامة هي كما يأتي :

$$Y = 299542.8 - 0.292\ X_1 + 0.528\ X_2$$

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (92.8%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن92.8% من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات العامة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات النفطية ، و الصادرات غير النفطية، و أن النسبة المتبقية و

هـــي (7.2%) تعـــود إلـــى عوامـــل أخـــرى (المتغيـــرات العشـــوائية) ، و بلغـــت قيمـــة (Durbin – Watson) (1.855) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (38.917) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الصادرات النفطية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات النفطية و الإيـــرادات العامـــة ، إذ بلغـــت (0.292−) بمســـتوى معنويـــة محســـوب مقـــداره (Sig= 0.570) ، و يشير ذلك برأي الباحث إلى تحسن الوضع الاقتصادي في سورية خلال السنوات الماضية ، و ذلك بسبب أنه على الرغم من تناقص تأثير الصادرات النفطية، إلا أن الإيرادات العامة تتزايد مما يخفض من تأثير النفط على الحياة الاقتصادية في سورية، و التوجه نحو الصادرات غير النفطية ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن نقصان الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار 29.2 % من الوحدة ، و لما كانت (Sig= 0.570) $\alpha <$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .
- جاءت معلمة الصادرات غير النفطية موجبة ، إذ بلغت (0.528) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.000) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار 52.8% من

الوحدة ، و لأن (Sig=0.000) < α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

ثالثاً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات العامة النفطية.

يتضح من النتائج (في الملحق **(1–3)**) أن معادلة الإيرادات العامة النفطية هي كما يأتي :

$$Y = 88800.1 + 0.402\ X_1 - 0.121\ X_2$$

كما يتضح من النتائج :

بلغت قيمة R Square (33%) و هي نسبة أقل من(50% الوسطية) ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي لكنه ضعيف نسبياً ، أي إن30% فقط من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات العامة النفطية) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات النفطية ، و الصادرات غير النفطية، و أن النسبة المتبقية و هي (67%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (2.992) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (1.48) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.30) و هي أكبر من (0.05) .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الصادرات النفطية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الصادرات النفطية و الإيرادات النفطية ، إذ بلغت (0.402) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.416) ، وهي علاقة طبيعية ، أي إنه كلما زادت كمية الصادرات النفطية أدى

ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية ، إلا أنه يمكن القول : إن سعر برميل النفط هو العامل الأكثر تأثيراً في حجم الإيرادات النفطية السورية و الذي يخضع للأسواق العالمية، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية بمقدار 40.2% من الوحدة، و بما أن (Sig= 0.416) $\alpha <$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

- جاءت معلمة الصادرات غير النفطية سالبة ، إذ بلغت (0.121-) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.142) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان الإيرادات النفطية بمقدار 12.1% من الوحدة ، و لأن (Sig=0.142) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع =0.

رابعاً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات الضريبية غير النفطية .

يتضح من النتائج (في الملحق **(1–4)**) أن معادلة الإيرادات الضريبية غير النفطية هي كما يأتي :

$$Y = 110127 - 0.221 X_1 + 0.39 X_2$$

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (96.5%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي إن96.5% من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات الضريبية) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات النفطية ، و الصادرات غير النفطية، و أن النسبة المتبقية و هي (3.5%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin – Watson) (1.433) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (81.74) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الصادرات النفطية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات النفطية و الإيرادات الضريبية ، إذ بلغت (0.221−) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.405) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن نقصان الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية بمقدار 22.1 % من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.405) $\alpha <$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .
- جاءت معلمة الصادرات غير النفطية موجبة ، إذ بلغت (0.39) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.000) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار 39% من

الوحدة ، و لأن (Sig=0.000) < α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

المطلب الثاني – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات على النفقات العامة :

يبحث هذا المطلب في تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات السلعية على النفقات العامة ، و من ثم تحليل و قياس دور الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات العامة ، و النفقات الجارية، و الاستثمارية .

أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الصادرات على إجمالي النفقات العامة:

يتضح من النتائج (في الملحق (**2**–**1**)) أن معادلة النفقات العامة هي كما يأتي :

Y =153076+ 0.661 **X**

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (90.7%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن90.7% من تغيرات المتغير التابع (النفقات العامة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي إجمالي الصادرات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (9.3%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (0.866) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (68.413) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الصادرات السلعية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الصادرات السلعية و النفقات العامة ، إذ بلغت (0.616) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.000) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الصادرات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار 61.6 % من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.000) $\alpha >$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات العامة .

يتضح من النتائج (في الملحق (**2–2**)) أن معادلة النفقات العامة هي كما يأتي :

$$Y = 413823.3 - 1.008\ X_1 + 0.747\ X_2$$

كما يتضح من النتائج أن :

قيمة R Square بلغت (90.3%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن90.3% من تغيرات المتغير التابع (النفقات العامة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات النفطية ، و الصادرات غير النفطية، و أن النسبة المتبقية و هي (9.7%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (0.595) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (38.917) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.001) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الصادرات النفطية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات النفطية و النفقات العامة ، إذ بلغت (1.008−) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.229) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن نقصان الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار 100.8% من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.229) >α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .
- معلمة الصادرات غير النفطية جاءت موجبة ، حيث بلغت (0.747) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.001) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار 74.7% من الوحدة ، و لأن (Sig=0.001) < α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

ثالثاً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات الجارية .

يتضح من النتائج (في الملحق **(2−3)**) أن معادلة النفقات الجارية هي كما يأتي :

$$Y = 252160 - 0.705 X_1 + 0.557 X_2$$

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (94.5%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن94.5% من تغيرات المتغير التابع(النفقات الجارية) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات النفطية ، و الصادرات غير النفطية، و أن النسبة المتبقية و هي (5.5%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (0.845) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (51.884) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الصادرات النفطية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات النفطية و النفقات الجارية ، إذ بلغت (0.705−) بمستوى معنوية محسوب مقداره (0.139 =Sig) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن نقصان الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات الجارية بمقدار 70.5% من الوحدة، و بما أن (0.139 =Sig) $\alpha <$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .
- جاءت معلمة الصادرات غير النفطية موجبة ، حيث بلغت (0.557) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.00) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات الجارية بمقدار 55.7% من

الوحدة، و لأن (Sig=0.00) < α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

رابعاً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات الاستثمارية.

يتضح من النتائج (في الملحق (**2–4**)) أن معادلة النفقات الاستثمارية هي كما يأتي :

$$Y = 161663.1 - 0.302\ X_1 + 0.190\ X_2$$

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (65.6%) و هي نسبة فوق الوسطية (50%)، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن65.6% من تغيرات المتغير التابع(النفقات الاستثمارية) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات النفطية ، و الصادرات غير النفطية، و أن النسبة المتبقية و هي (34.4%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (0.925) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (5.724) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.041) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الصادرات النفطية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات النفطية و النفقات الاستثمارية ، إذ بلغت (0.302–) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig=0.493)، و يشير ذلك أيضاً إلى أن نقصان الصادرات النفطية بمقدار وحدة

واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار 30.2% من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.493) >α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

- جاءت معلمة الصادرات غير النفطية موجبة ، إذ بلغت (0.190) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.025) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار 19% من الوحدة ، و لأن (Sig=0.025) < α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

المطلب الثالث : تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات على عجز الموازنة :

يقوم هذا المبحث على تحليل و قياس أثر كل من الصادرات ، و الصادرات النفطية و السلعية غير النفطية على عجز الموازنة .

أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الصادرات على عجز الموازنة .

يتضح من النتائج (في الملحق **(3–1)**) أن معادلة عجز الموازنة هي كما يأتي :

Y =7609- 0.120 **X**

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (44.6%) و هي نسبة أقل من الوسطية (50%) ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي ضعيف نسبياً ، أي أن44.6% من تغيرات المتغير التابع (عجز الموازنة)

تعـود إلــى المتغيـر المسـتقل ، وهـو إجمـالي الصـادرات السـلعية ، و أن النسـبة المتبقيـة و هـي (45.4%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (1.024) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (5.625) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.049) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الصادرات السلعية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات السلعية و عجـــز الموازنـــة ، إذ بلغـــت (–0.120) بمســـتوى معنويـــة محســـوب مقـــداره (Sig= 0.049) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الصادرات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان عجز الموازنة بمقدار 12 % من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.049) $< \alpha$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على عجز الموازنة.

يتضح من النتائج (في الملحق **(3–2)**) أن معادلة عجز الموازنة هي كما يأتي :

$$Y = -127554 + 0.748 X_1 - 0.200 X_2$$

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (61.9%) و هي نسبة فوق الوسطية ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي نسبياً ، أي أن61.9% من تغيرات المتغير التابع(عجز الموازنة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات النفطية ، و الصادرات غير النفطية، و أن النسبة المتبقية و هي (38.1%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (1.561) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (4.865) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.055) .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الصادرات النفطية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الصادرات النفطية و عجز الموازنة ، إذ بلغت (0.748) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.122) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بمقدار 74.8% من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.122) $\alpha <$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .
- جاءت معلمة الصادرات غير النفطية سالبة ، إذ بلغت (−0.200) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.021) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان عجز الموازنة بمقدار 20% من الوحدة ، و يشير ذلك برأي الباحث إلى تحسن وضع الموازنة العامة في سورية خلال مدة

الدراسة ، و إلى العمل على زيادة الصادرات السلعية غير النفطية بهدف تخفيض عجز الموازنة إلى أكبر قدر ممكن ، و لأن (Sig=0.021) < α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

المبحث الثالث– تحليل أثر تحرير الواردات و قياسه على الموازنة العامة :

يحاول هذا المبحث تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على الموازنة العامة و ذلك من خلال ثلاثة مطالب ، و هي تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على الإيرادات العامة ، و النفقات العامة ، و عجز الموازنة .

المطلب الأول – تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات العامة :

يمكن قياس أثر تحرير الواردات السلعية على الإيرادات العامة ، و كذلك على الإيرادات النفطية، و الإيرادات الضريبية غير النفطية .

أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الواردات على إجمالي الإيرادات العامة.

يتضح من النتائج (في الملحق **(4–1)**) أن معادلة الإيرادات العامة هي كما يأتي :

$$\mathbf{Y} = 217567.8 + 0.339\ \mathbf{X}_1$$

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (91.4%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن91.4% من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات العامة) تعود إلى

المتغير المستقل ، وهو إجمالي الواردات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (8.6%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (2.216) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (74.522) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الواردات السلعية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الواردات السلعية و الإيرادات العامة ، إذ بلغت (0.339) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.000) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار 33.9 % من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.000) $< \alpha$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

ثانياً– تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات العامة النفطية .

يتضح من النتائج (في الملحق **(4–2)**) أن معادلة الإيرادات العامة النفطية هي كما يأتي :

Y =155619.4 - 0.054 **X1**

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (23.8%) و هي نسبة أقل من الوسطية (50%) ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي ضعيف نسبياً ، أي أن23.8% من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات النفطية) تعود إلى المتغير المستقل ، وهو إجمالي الواردات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (76.2%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (2.442) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (2.187) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.183).

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الواردات السلعية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الواردات السلعية و الإيرادات النفطية ، إذ بلغت (−0.054) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0. 183) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الإيرادات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان الإيرادات النفطية بمقدار 5.4 % من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0. 183) $\alpha <$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

ثالثاً– تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات الضريبية غير النفطية.

يتضح من النتائج (في الملحق **(4–3)**) أن معادلة الإيرادات الضريبية غير النفطية هي كما يأتي :

$$\mathbf{Y} = 47473.026 + 0.253\ \mathbf{X}_1$$

كما يتضح من النتائج أن :

قيمة R Square بلغت (97.3%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن97.3% من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات الضريبية) تعود إلى المتغير المستقل ، وهو إجمالي الواردات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (2.7%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (2.301) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (250.126) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الواردات السلعية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الواردات السلعية و الإيرادات الضريبية ، إذ بلغت (0.253) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig=0.000) و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار25.3 % من الوحدة ، و بما أن (Sig=0.000) $\alpha >$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

المطلب الثاني : تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على النفقات العامة:

يقوم هذا المطلب بتحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على النفقات العامة و ذلك من خلال تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على إجمالي النفقات العامة ، و كذلك على النفقات الجارية و الاستثمارية .

أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على إجمالي النفقات العامة:

يتضح من النتائج (في الملحق **(5–1)**) أن معادلة النفقات العامة هي كما يأتي :

$$Y = 207383 + 0.405\ X_1$$

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (90.8%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن90.8% من تغيرات المتغير التابع (النفقات العامة) تعود إلى المتغير المستقل ، وهو إجمالي الواردات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (9.2%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (1.094) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (68.74) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

– جاءت معلمة الواردات السلعية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الواردات السلعية و النفقات العامة ، إذ بلغت (0.450) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig=0.000) و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار 45% من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.000) < α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على النفقات الجارية:

يتضح من النتائج (في الملحق **(5–2)**) أن معادلة النفقات الجارية هي كما يأتي :

Y =104816.8+ 0.338 **X**

كما يتضح من النتائج أن :

بلغت قيمة R Square (95.5%) و هي نسبة تقترب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن95.5% من تغيرات المتغير التابع (النفقات الجارية) تعود إلى المتغير المستقل ، وهو إجمالي الواردات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (4.5%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (1.512) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (148.390) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.000) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الواردات السلعية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الواردات السلعية و النفقات الجارية ، إذ بلغت (0.338) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.00) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات الجارية بمقدار 33.8% من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.000) $\alpha >$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

ثالثاً- تحليل و قياس أثر تحرير الواردات السلعية على النفقات الاستثمارية :

يتضح من النتائج (في الملحق **(5-3)**) أن معادلة النفقات الاستثمارية هي كما يأتي :

Y =102566.3+ 0.111 **X**

كما يتضح من النتائج أن :

قيمة R Square بلغت (64.9%) و هي نسبة فوق الوسطية ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي ، أي أن64.9% من تغيرات المتغير التابع (النفقات الاستثمارية) تعود إلى المتغير المستقل، وهو إجمالي الواردات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (35.1%) تعود إلى

عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (1.143) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

كما يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (12.924) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.009) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الواردات السلعية موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الواردات السلعية و النفقات الاستثمارية ، إذ بلغت (0.111) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.009) ، و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار 11.1% من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.009) < α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

المطلب الثالث : تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على عجز الموازنة

يتضح من النتائج (في الملحق **(6–1)**) أن معادلة عجز الموازنة هي كما يأتي :

Y =-513.491- 0.094 **X**

كما يتضح من النتائج أن :

قيمة R Square بلغت (50.7%) و هي نسبة تقارب الوسطية ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي ، أي أن50.7% من تغيرات المتغير التابع (عجز الموازنة) تعود إلى المتغير المستقل،وهو إجمالي الواردات السلعية ، و أن النسبة المتبقية و هي (49.3%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (1.054) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

كما يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (7.195) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.031) و هي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الواردات السلعية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الواردات السلعية و عجز الموازنة ، إذ بلغت (−0.094) بمستوى معنوية محسوب مقداره(Sig= 0.031) و يشير ذلك أيضاً إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان عجز الموازنة بمقدار9.4% من الوحدة ، و بما أن (Sig= 0.031) $\alpha >$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

المبحث الرابع – تحليل أثر تحرير الصادرات و الواردات و سعر الصرف و قياسه على الموازنة العامة .

يقوم هذا المبحث على دراسة أثر أربعة متغيرات مستقلة معاً على الموازنة العامة ، و هي الصادرات السلعية ، الواردات السلعية ، و سعر الصرف ، و الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات و الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) ، و ذلك من خلال قياس أثر هذه المتغيرات على كل من الإيرادات العامة ، و النفقات العامة ، و عجز الموازنة .

أولاً – تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة :

يتضح من النتائج (في الملحق **(7–1)**) أن معادلة الإيرادات العامة هي كما يأتي :

$$Y = 7.7 - 0.128\, X_1 + 0.617\, X_2 - 0.05\, X_3 - 0.036\, X_4$$

كما يتضح من النتائج :

بلغت قيمة R Square (92%) و هي نسبة تقارب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن92% من تغيرات المتغير التابع (الإيرادات العامة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات السلعية ، و الواردات السلعية، سعر الصرف ، الانفتاح التجاري و أن النسبة المتبقية و هي (8%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية)، و أن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (2.222) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج.

كما يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (11.557) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.018) و هي أصغر من (0.05) مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الصادرات السلعية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات السلعية و الإيرادات العامة ، إذ بلغت (0.128 –) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.779) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان الإيرادات العامة بمقدار 12.8% من الوحدة، و بما أن (Sig= 0.779) >α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .
- جاءت معلمة الواردات السلعية موجبة ، حيث بلغت (0.617) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.14) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار 61.7% من الوحدة ، و لأن (Sig=0.14) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع =0.
- جاءت معلمة سعر الصرف سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و الإيرادات العامة ، إذ بلغت (0.05 –) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.769) و يشير ذلك إلى أن زيادة سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات

العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان الإيرادات العامة بمقدار 5% من الوحدة، و بما أن =Sig (0.769) > α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B3 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

– جاءت معلمة الانفتاح التجاري سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري و الإيرادات العامة ، إذ بلغت (0.036 –) بمستوى معنوية محسوب مقداره(Sig= 0.785) و يشير ذلك إلى أن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان الإيرادات العامة بمقدار 3.6% من الوحدة، و بما أن(Sig= 0. 785) > α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B4 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

ثانياً – تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على النفقات العامة :

يتضح من النتائج (في الملحق (**7–2**)) أن معادلة النفقات العامة هي كما يأتي :

$$Y = 10.803 - 0.134\ X_1 + 0.549\ X_2 - 0.154\ X_3 - 0.034\ X_4$$

كما يتضح من النتائج :

قيمة R Square بلغت (93%) و هي نسبة تقارب من الواحد الصحيح ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي قوي ، أي أن93% من تغيرات المتغير التابع (النفقات العامة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات السلعية ، و الواردات السلعية، سعر الصرف ، الانفتاح التجاري ، و أن النسبة المتبقية و هي (7%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية)، و بلغت قيمة (Durbin – Watson) (2.075) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج.

كما يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (13.344) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.014) و هي أصغر من (0.05) مما يدل على معنوية النموذج ككل .

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الصادرات السلعية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات السلعية و النفقات العامة ،إذ بلغت (0.134 −) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.771)، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان النفقات العامة بمقدار 13.4% من الوحدة، و بما أن

(Sig= 0. 771) > α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

- جاءت معلمة الواردات السلعية موجبة ، حيث بلغت (0.549) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.179) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار 54.9% من الوحدة، و لأن (Sig=0.179) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع =0.
- جاءت معلمة سعر الصرف سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و النفقات العامة ، إذ بلغت (0.154 −) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.392) و يشير ذلك إلى أن زيادة سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات

العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان النفقات العامة بمقدار 15.4% من الوحدة، و بما أن (Sig= 0. 392) α< (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B3 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

- جاءت معلمة الانفتاح التجاري موجبة ، أي إن هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنفقات العامة ، إذ بلغت (0.034) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.772)، و يشير ذلك إلى أن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار 3.4% من الوحدة، و بما أن (Sig= 0.772) α< (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B4 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع =0

ثالثاً – تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على عجز الموازنة :

يتضح من النتائج (في الملحق (**7–3**)) أن معادلة عجز الموازنة العامة هي كما يأتي :

$$Y = 4.749 - 0.004 X_1 - 0.02 X_2 - 0.048 X_3 - 0.055 X_4$$

كما يتضح من النتائج :

بلغت قيمة R Square (28.2%) و هي نسبة تقارب أقل من الوسطية (50%) ، و تفسر أن هناك علاقة ارتباط خطي ضعيف ، أي أن28.2% فقط من تغيرات المتغير التابع (عجز الموازنة) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي الصادرات السلعية ، و الواردات السلعية، سعر الصرف ، الانفتاح التجاري ، و أن النسبة المتبقية و هي (71.8%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات

العشوائية) ، و بلغت قيمة (Durbin – Watson) (2.911) مما يعني وجود ارتباط خطي في النموذج .

و يوضح تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (0.392) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.807) و هي أكبر من (0.05).

و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة يتبين ما يأتي :

- جاءت معلمة الصادرات السلعية سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الصادرات السلعية و عجز الموازنة ، إذ بلغت (0.004 –) بمستوى معنوية محسوب مقداره Sig= (0.994) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الصادرات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان عجز الموازنة بمقدار 0.4% من الوحدة، و بما أن (Sig= 0. 994) > α (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .
- جاءت معلمة الواردات السلعية سالبة ، حيث بلغت (0.02–) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.965) ، و يشير ذلك إلى أن زيادة الواردات السلعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان عجز الموازنة بمقدار 2% من الوحدة، و لأن (Sig=0. 965) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع =0.
- جاءت معلمة سعر الصرف سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و عجز الموازنة ، إذ بلغت (0.048 –) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.824)، و

يشير ذلك إلى أن زيادة سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان عجز الموازنة بمقدار 4.8% من الوحدة، و بما أن (Sig= 0. 824) α< (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B3 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0 .

- جاءت معلمة الانفتاح التجاري سالبة ، أي إن هناك علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري عجز الموازنة ، إذ بلغت (0.055) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig= 0.712)، و يشير ذلك إلى أن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان عجز الموازنة بمقدار 5.5% من الوحدة، و بما أن (Sig= 0.712) α< (مستوى المعنوية 0.05)لذلك فإن B4 غير معنوية أي إن قيمتها في المجتمع = 0.

النتائج و التوصيات :

أولاً – النتائج : توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1 - سيطرة المواد الخام على الصادرات السورية ، و عدم قدرتها على غزو الأسواق الخارجية بوضعيتها الحالية ، و ضعف القيمة المضافة لهذه الصادرات ، بسبب سيطرة المواد الأولية عليها .

2 - انخفاض نسبة صادرات النفط الخام خلال المدة المدروسة وبشكل كبير ، حيث انخفضت من (69.5 %) عام 2001 ، إلى (30.7 %) عام 2008 ، مما يدل على تحسن وضع هذه الصادرات خلال المدة القليلة الماضية .

3 - ضعف المركب التكنولوجي للصادرات السورية ، و سيطرة المواد الخام عليها إذ كانت في عام 2000 تشكل (81.7%) ، إلا أنها انخفضت حتى وصلت إلى (40.7%) عام 2008، مما يدل على تحسن نسبي في وضع الصادرات السورية خلال سنوات الدراسة.

4 - عدم وجود شركات تسويقية كبيرة تعمل على ترويج السلع السورية في الأسواق الخارجية.

5 - رفض مقولة قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي ، وبالتالي رفض مقولة قدرة الصادرات على قيادة عملية التنمية ، إنما هي أحد العوامل المهمة و المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية ، و ذلك بسبب أن زيادة معدل نمو الصادرات الإجمالية يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 6.8 % من الوحدة فقط .

6 - معظم الواردات السلعية السورية هي من المواد الكمالية ، و الفاخرة، و الأصول الثابتة و المواد الثابتة و المواد المصنعة ذات القيمة المضافة العالية التي تلحق خسارة كبيرة بالاقتصاد الوطني .

7 - سيطرة الاستهلاك الوسيط على الواردات السلعية ، ارتفاع نسبة الواردات من المواد المصنعة خلال مدة الدراسة .

8 - ظهر الميزان التجاري في بداية مدة الدراسة في حالة فائض ، استمرت خلال المدة 2000 – 2003 ، كانت نسب التغطية فيها جيدة إذ بلغت 128 % في عام 2002 ، ثم تحول الميزان التجاري إلى حالة عجز مستمر في المدة الآتية و الممتدة من العام 2004 – 2008، انخفضت فيها نسبة التغطية إلى 84.3 % في عام 2008 .

9 - يعد تحرير التجارة الخارجية في سورية ضرورة ملحة فرضتها المتغيرات الدولية .

10 - تصحيح اختلالات التجارة الخارجية السورية يبدأ من تصحيح اختلالات هيكل الإنتاج واختلال العلاقة بين الدخل والاستهلاك(الادخار) في إطارها الكلي وأيضًا القطاعي والإقليمي.

11 - عدم وجود سياسة نقدية متناسقة مع السياسة التنموية و السياسات الكلية الأخرى ، و عدم استقلالية هذه السياسة عن سياسة المالية العامة .

12 - جاءت معلمة سعر الصرف بالنسبة إلى الصادرات موجبة، و هي تتفق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) تؤدي إلى زيادة الصادرات ، و إن كان تأثيرها ضعيف نسبياً .

13 - جاءت معلمة سعر الصرف بالنسبة للواردات سالبة ، و هي تتفق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض الواردات السلعية ، و إن كان تأثيرها ضعيفاً .

14 - انخفاض نسبة الإيرادات المتعلقة بالنفط إلى الإيرادات الإجمالية من 57.9% عام 2001 إلى 26.7 % عام 2008 و ذلك على الرغم من زيادة قيمة هذه الإيرادات .

15 - انخفاض معدلات الضرائب و الرسوم المفروضة على القطاع الخاص أدت إلى زيادة الحصيلة الإجمالية الضريبية .

16 - تراجع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة ،إذ بلغت هذه النسبة في العام 2001(31.3 %) ثم تراجعت هذه النسب حتى بلغت 21.4 % في العام 2008.

17 - تراجع نسب الإنفاق الاستثماري على الرغم من أنه يعد من أهم الأدوات المالية لتحقيق التنمية و النمو المباشر في الاقتصاد القومي .

18 - انخفاض عجز الموازنة السورية من 5% عام 2005 إلى 2.5 % عام 2008 ، بينما العجز غير النفطي فقد بلغ 18 % في العام 2003 انخفض إلى 8.2 % عام 2008 .

19 - يعود أحد أسباب العجز في سورية إلى التزايد المفرط في نفقات الأمن و الدفاع ، و نفقات التمثيل الدبلوماسي و الإنفاق المظهري.

20 - توصلت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة (الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية) و المتغير التابع (الإيرادات العامة).

21 - وجود علاقة عكسية بين الصادرات النفطية و الإيرادات العامة خلال سنوات الدراسة مما يدل على تحسن وضع الإيرادات العامة ، و عدم ارتباطها كلياً بالنفط .

22 - توصلت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة ارتباط ضعيف بين تحرير التجارة (و المتمثلة بالصادرات و الواردات و سعر الصرف و الانفتاح التجاري) و بين عجز الموازنة العامة.

ثانياً - التوصيات :

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي البحث بما يأتي :

1 - تركيز الجهود على ترشيد الاستيراد و بذل الجهود القصوى لزيادة الصادرات السورية، و خاصة من منتجات الاستهلاك الوسيط و النهائي لأجل تغطية الحاجات المتزايدة من مستوردات الأصول الثابتة .

2 - اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات السورية في كل من السوق المحلي و الأسواق الخارجية و ذلك من خلال دعم الصناعات المحلية التي تعتمد على رفع القيمة المضافة للمنتجات السورية ذات الميزة النسبية و منها الصناعات الغذائية و المنسوجات، الملابس.

3 - تسهيل استيراد السلع الرأسمالية و دعم نقل التكنولوجيا و توطينها و توظيفها بالشكل الأمثل من أجل توفير الحيوية و التجدد للاقتصاد الوطني .

6 - إيجاد إنتاج مخصص للتصدير وفقاً للمعايير و المواصفات الخارجية و ليس تصدير الفائض من الإنتاج من خلال العمل على تشجيع الاستثمار في القطاعات التصديرية ، مع الاهتمام بتشجيع إنشاء شركات التأمين للصادرات .

7 - تطوير القوانين الداخلية بما يتناسب و قوانين منظمة التجارة العالمية لتجنب أكبر ما يمكن من السلبيات ، و الاستفادة أكبر ما يمكن من الإيجابيات ، و ذلك من خلال وضع قوانين خاصة بمكافحة الإغراق ، و قوانين التدابير التعويضية ، و غيرها من القوانين الخاصة بالمنظمة.

8 - تحقيق أهداف إصلاح سياسة التجارة الخارجية و ذلك من خلال التوافق مع كل من السياستين النقدية و المالية، وذلك بهدف تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي الكلي.

9 - إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي السوري ، لتحقيق أفضل المكاسب في ظل قيام منظمة التجارة العالمية ، و ذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع بميزات نسبية ، و محاولة خلق سلاسل إنتاجية متكاملة لها ، و تكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية المتخصصة نحو هذه القطاعات .

10 - العمل على إعطاء سعر الصرف قيمته الحقيقية ، و ذلك بهدف الوصول إلى سياسة سعر صرف ناجحة.

11 - مكافحة التهرب الضريبي ، و العمل على مواجهة عدم كفاءة أو فساد بعض عناصر الإدارة الضريبية و الجمركية التي كانت سبباً في زيادة التهرب الضريبي.

12 - العمل على توجيه ما تبقى من الإيرادات النفطية نحو إقامة مشاريع استثمارية تدر دخولاً للموازنة العامة في المستقبل في حال نضوب النفط .

13 - وضع سياسة مالية ناجحة تعمل على خفض هذا عجز الموازنة العامة في سورية (و خصوصاً العجز بعد استبعاد الإيرادات النفطية) ، و محاولة إيجاد مصادر تمويلية محلية

بقدر اكبر و ذلك بهدف تخفيف الضغوط التضخمية ، و عدم الاستقرار الاقتصادي، و كذلك تخفيف من حدة المشاكل المتصلة بمرونة عرض الإنتاج المحلي .

14 - العمل على تخفيض التبذير و الإسراف في نفقات التمثيل الدبلوماسي و الإنفاق المظهري، و بالتالي العمل على تخفيض النفقات العامة و من ثم تخفيض عجز الموازنة.

15 - العمل على زيادة نسب الإنفاق الاستثماري العام بهدف زيادة حجم الطاقات الإنتاجية، و رفع مستوى الدخل القومي للدولة و تعديل التركيب البنياني للاقتصاد الوطني لتوظيف الموارد الاقتصادية و البشرية المتاحة .

المراجع و المصادر :

أولاً – الكتب :

1 – إبراهيم العيسوي , الجات و أخواتها , الجات و أخواتها , مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت , 1995

2 – أحمد اللوزي ، فيصل مرار ، وائل العشكة ، إدارة الموازنات العامة بين النظرية و التطبيق ، دار الميسرة ، عمان ، الأردن

3 – أيمن محمد إبراهيم هندي ، التجارة الخارجية ، 1430 هـ.

4 – بسام الحجار ، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009

5 – جميل أحمد توفيق ، و آخرون ، الإدارة المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1979

6 – جميل محمد جميل الدباغ ، لماذا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، واقع و رؤيا مستقبلية ، بغداد ، حزيران ، 2009

7 – حسام علي داوود و آخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002

8 – حسن حسين ، التجارة العربية البينية و إمكانات تطويرها في ضوء المستجدات الدولية و الإقليمية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 2002

9 – حسن عواضة ، المالية العامة ،دار النهضة العربية ، بيروت ، 1978

10 – حمدي الصباخي ، دراسات في الاقتصاد العام : النظريات و السياسات المالية ، الدار المغربية ، الدار البيضاء ، 1982

11 – حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق ، طنطا ، مصر ، 1996.

12 – خالد الخطيب ، المالية العامة ، منشورات جامعة دمشق ، 2004 / 2005

13 – رمزي زكي ، انفجار العجز ، دار المدى للثقافة و النشر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 2000

14 – زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1992

15 – زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1998

16 – سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الأول ، الكويت ، 1994

17 – سامي خليل نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، الكويت ، 1999

18 – سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر القاهرة ، 1993

19 – سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات و الإستراتيجيات ، و النتائج، مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان ، بيروت ، 1995

20 – سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة : النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة ، منشورات الحلبي 2003 ،

21 – عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، لبنان ، 1985

22 – عبد القادر لاشين ، المنطقة العربية للتنمية الإدارية ، المعوقات و المشاكل الإجرائية في المنافذ و تأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، 2005

23 – عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 2005

24 – عبد المطلب عبد الحميد ، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل و حتى الدوحة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005

25 – عدلي ناشد سوزي ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية

26 – عصام بشور ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، مكتبة المعرفة ، 1985

27 – علي كنعان ، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية ، دار الرضا للنشر ، دمشق سورية ، 2003

28 – علي كنعان ، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية ، سلسلة الرضا للتنمية الإدارية ، دمشق ، العام 2003 .

29 – علي كنعان ، النظام النقدي و المصرفي السوري ((مشكلاته و اتجاهات إصلاحه)) ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2000

30 – فوزت فرحات ، المالية و الاقتصاد المالي ، منشورات الحلبي ، بيروت ، لبنان ، 2001

31 – قحطان السيوفي ، السياسة المالية في سورية ((أدواتها – ودورها الاقتصادي)) ، منشورات وزارة الثقافة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2008

32 – كوكه ألفاريس غارسيا ماريا خوسيه ، التجارة و السياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح ، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ، دمشق ، 2003

33 – مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي : نظرية مالية الدولة و السياسات المالية للنظام الرأسمالي ، الدر الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 1988

34 – المجموعة الإحصائية لعام 2009 .

35 – محسن هلال ، تنمية الصادرات السورية في ضوء النظام التجاري الدولي الجديد ،غرفة تجارة دمشق، 1997

36 – محمد الدويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الرابع ، منشورات الحلبي ، بيروت ، لبنان ، 2001.

37 – محمد حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، 2007

38 – محمد خالد المهايبي ، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ،1994

39 – محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة 1977

40 – محمد سعيد أبو زعرور ، الغات و منظمة التجارة العالمية بين النظرية و التطبيق، دار البيادق ، الأردن ، 2001.

41 – محمد سعيد فرهود ، مبادئ المالية العامة ، منشورات جامعة حلب ، حلب ، سورية، 1982.

42 – محمد عبد العزيز المبارك ، علي شفيق ، أصول و قواعد الموازنة العامة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1424 هـ ، 2003 م.

43 – محمد نجاة الله صدقي ، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (الاقتصاد الدولي) ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 2009.

44 – محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1 993

45 – معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، آليات توزيع الدعم و إيصاله إلى المستهلكين.

46 – ناصر عبيد الناصر ، المالية العامة ، مطبعة الداودي ، دمشق ، 1998.

47 – ناصر عبيد الناصر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التثبيت و التكيف الهيكلي ((حالة مصر العربية)) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001.

48 – نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية ، مكتبة المجمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2008.

49 – نوزاد عبد الرحمن ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، عمان ، دار المناهج ، 2006

50 – هانز باخمان ، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية ، 1977.

51 – هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2005 م – 1425 هـ.

52 – وجدي محمود ياسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، 1984 .

ثانياً – المجلات العلمية المحكمة :

53 – أحمد الكوز ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 81 ، الكويت ، 2009.

54 – أماني عبد العزيز فاخر ، أثر تحرير قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي في مصر "بالتطبيق على الخدمات المالية " ، المؤتمر الدولي بجامعة حلوان خلال المدة (7–9)مايو 2006 ، حلوان ، مصر ، 2006 .

55 – أحمد مشاقبة ، دراسة تحليلية حول أداء الموازنة العامة في الأردن على ضوء سياسات التصحيح الاقتصادي ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 24 ، العدد 95 ، السنة 1424 هـ / 2003 م.

56 – أمين رشيد , تطورات الجات : أسبابها و أثرها على الأقطار العربية , مجلة شؤون عربية , العدد 86 , 1996.

57 – بلقاسم العباس ، سياسات سعر الصرف ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث والعشرون نوفمبر/تشرين الثاني2003 ، الكويت ، 2003.

58 – حسان خضر ، نظريات التجارة الخارجية و سياساتها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2005.

59 – خالد هاشم عبد الحميد ، صابر عدلي شاكر ، تحرير خدمات التعليم في إطار اتفاقية الجاتس " مع إشارة للنموذج السويسري " ، المؤتمر الدولي بجامعة حلوان خلال المدة (7–9)مايو 2006 ، حلوان ، مصر ، 2006 .

60 – رسلان خضور ، منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات و الواردات و إعادة توزيع الدخل ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 21 ، 2000

61 – شبير عبدالله عبدالله الحرازي ، واقع التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية الإماراتية خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (1990– 1999)، مجلة آفاق اقتصادية المجلد 23 ، العدد 90 ،1422 هـ / 2002 م.

62 – عامر عبد الأمير شاكر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع إشارة إلى سياسات الإصلاح في العراق ، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي العراقية ، بغداد ، 2007.

63 – عبد المعطي عساف ، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ، مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 14 ، العدد2 ، صيف 1986.

64 – عبدالله محمد أشكاب ، أسامة الزوام السكبي ، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة و الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال المدة 2000 – 2008 ، إدارة البحوث و الإحصاء ، مصرف ليبيا المركزي ، 2009.

65 – عبدو الحمصي ، الصناعات التحويلية في القطاع العام و دورها في الاقتصاد السوري ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني ، 1998.

66 – عدنان كريم نجم الدين ، منهل مطر شوتر ، تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية ، مجلة أفاق اقتصادية ، العدد 89 ، 2002.

67 – عمر شريف ، أهمية الإصلاحات الاقتصادية و ديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 44 ، السنة السابعة ، شتاء 2010.

68 – عياش قويدر ، إبراهيم عبدالله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقية ، العدد الثاني *March 19,* ، 2010 .

69 – فتحي خليفة علي خليفه ، تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد الرابع و العشرون ، العدد الثالث ، خريف 1996.

70 – فوزي عبد الخالق فائق ، توسع الصناعات التصديرية للنشاط الخاص للأقطار النامية ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 20 ، العدد 80 ، 1999.

71 – محمد خالد المهايني ، الموازنة العامة للدولة في سورية ، الواقع و الأفاق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد الأول ، 2000.

72 – محمد سعيد فرهود ، ترشيد اختيارات الميزانية ، الإدارة العامة ، العدد 32 ، ربيع الثاني 1402 هـ ، 1982 م.

73 – محمود محمد داغر ، سلام عبد الجليل الشامي ، تحليل العلاقة بين القطاعين العام و الخارجي في ليبيا ، مجلة الساتل ، العدد الثالث ، مصراته جامعة 7 أكتوبر ، 2007.

74 – مفرج بن سعد الحقباني ، العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد الثاني و الأربعون ، العدد الرابع ، 2002.

75 – ميرندا زغلول رزق ، عجز الموازنة العامة للدولة و زيادة تمويل استثمارات البنية الأساسية في جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للتخطيط و التنمية ، المجلد الثالث ، العدد الأول 1995.

76 – ناجي التوني ، الإصلاح المصرفي ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد السابع عشر ، السنة الثانية ، الكويت ، 2003.

77 – وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، الجزائر ، 2001.

78 – يحيى عبد الغني أبو الفتوح ، انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملامح و نتائج الانضمام – التحديات و الفرص) ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 47 ، العدد الأول ، 2007.

79 – يوسف خليفة اليوسف ، التجارة الخارجية و التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي بين الواقع و الآفاق ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 22 ، العدد 3 / 4، 1994.

ثالثاً – رسائل الماجستير و الدكتوراه :

80 – أمين البشير ، أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الصناعة السورية ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2008.

81 – أمين صيد ، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ((الاقتصاد الجزائري نموذجاً)) ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2007

82 – خالد عبدوا لزامل ، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2005

83 – صلاح الدين حامد ، سياسات أسعار الصرف في سوريا منذ عام 1981 ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 1996.

84 – عبد الرزاق عبدالله عبد السلام السوقي ، الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية و دورها في عمليات التنمية الاقتصادية في الجماهيرية الليبية ، أطروحة ماجستير ، جامعة المرقب ، ليبيا.

85 – عبد الهادي عبدالله حردان ، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ، و التجارة (جات – جولة أورغواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية ، أطروحة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، 1999.

86 – عروبة علي البرغوثي ، النفقات العامة من حيث مصادر تمويلها و أثرها على التغيرات الكلية في الاقتصاد السوري (دراسة تحليلية) أطروحة دكتوراه ،جامعة دمشق ، 2008

87 – عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية) ، أطروحة دكتوراه ،جامعة دمشق ، 2005

88 – علا محمد عبد المحسن الشلة ، محددات الإيرادات العامة في فلسطين ، أطروحة ماجستير ، جامعة النجاح ، نابلس ، 2005

89 – فائق محمد النقرش ، تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2010 .

90 – محمود إبراهيم العلي ، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة و دوره في تنمية الصادرات في سورية ، أطروحة ماجستير ، دمشق ، 2002

91 – مدين علي ، المستوردات السلعية و دورها في عجز الميزان التجاري ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ،1998

92 – ممدوح سامي غانم ، خطوات تحرير معاملات ميزان المدفوعات و انعكاساته على الناتج المحلي الإجمالي في سورية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2007

93 – مهدي أدم سعد النور ، الإصلاح الضريبي في السودان ، أطروحة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، 2009

94 – ناديا خالد نعمان ثابت ، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية و إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية ، أطروحة ماجستير ، جامعة تشرين ، 2005 / 2006.

95 – هدى صافي رجب ، الإصلاح الاقتصادي في سورية و انعكاساته على وضع و آفاق تطور الصناعة التحويلية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2009

96 – هناء يحيى سيد أحمد ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية ، في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال المدة / 1980 – 2005 / ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تشرين ، 2007.

97 – وليد عبد الحميد العايب ، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي– الاقتصاد الجزائري نموذجاً – ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2009 .

رابعاً – الندوات الاقتصادية :

98 – قدري جميل ، التعددية الاقتصادية في ظل التطورات الحديثة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية ، دمشق ، 2008

99 – مفيد عبد الكريم ، دور القطاعات الاقتصادية العام و الخاص في التجارة الخارجية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول التنمية و التجارة الخارجية في سورية ، دمشق ، 1995

100 – مطانيوس حبيب ، الشراكة السورية الأوروبية و قطاع الصناعة (الآثار و الممهم)، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول قضايا اقتصادية راهنة ، دمشق ، 2006

101 – محمد العمادي ، سياسات التجارة الخارجية في الثمانينيات و آفاقها في التسعينيات ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ، الحادية عشر ، دمشق، 1998.

102 – منير الحمش ، هيكل الصادرات و المستوردات و توزعها الجغرافي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة ، دمشق ، 1990

103 – منير الحمش ، هل حقاً تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة و العشرون ، 2010

104 – إلياس نجمة ، السياسة المالية في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ، دمشق ، 2003/ 9/23

105 – مصرف سورية المركزي ، دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة ، المصرف المركزي بتاريخ 27 / 8 / 2007.

خامساً – التقارير الاقتصادية :

106 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2000 – 2009

107 – التقرير القطري رقم 86 / 10 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، صندوق النقد الدولي ، 2010

108 – صندوق النقد الدولي

109 – المادة الثالثة ، اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية ، مطبوعات منظمة التجارة العالمية.

110 – النشرات الربعية للمصرف المركزي لعام 2009 ، الجدول رقم (26)

111 – هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية ، الخطة الخمسية التاسعة

112 – هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية ، تحليل الاقتصاد الكلي السوري ، 2005 .

سادساً – مواقع الإنترنت :

113 – مطانيوس حبيب ، إجراءات الاستيراد و الرسوم الجمركية عم الموقع www.ALwatan.com

سابعاً – المراجع الأجنبية :

114- Abo Alhaija , Aadnan , Trade Liberalization and economic Growth , A Case of Jordan , Abhath – AL Yarmouk ,2004 , vol , 20 .

115- Amelia , Thrillwall , The Impact of Liberalization on Export and Import and The Balance of Payments of Developing Countries , The Economic Journal , 2004 , Fe, 114 .

116- Balassa, Bela . Exports, policy choices, and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock. Journal of Development Economics, 1985, (18),

117- Barry Eichengreen, The Real Exchange Rate and Economic Growth , , COMMISSON ON GROWTHE AND DEVELOPMENT , The World Bank , 2008

118- Christopher , J . Waller and Van house , Endogenous wage Indexation and optimal monetary policy with and without a balanced budget , Journal of Economics and business , Feb , 1989 .

119- Edward (s) : Real Exhange R ates , Devaluation and Adjustment : Exhange Policy in Developing Countries , Cabridge , MIT press , 1989

120- Ethier, W. Some of the theorems of international trade with many goods and factors. Journal of International Economic

121- F.Rank P . Sherwood , the Management Approach to Budgeting , Int , Ins , of Administrative Sciences , 1954

122- Gray .P , and, Singer .H ((Trade Policy and Growth of Developing Countries : some New Data , World Development 16(3)

123- Kirkpatrick, Colin. *Does Trade Liberalization Assist Third World Industrial Development: Experience and Lessons of the 1980s*. Development and Project Planning Center, University of Bradford, New Series Discussion Paper No. 49. 1994.

124- Littl . I , and others , Industry and Trade in some Developing Countries A Comprative Study , third Impression , Oxford University Press , 1975

125- Michael Sturm and François Gurtner , FISCAL POLICY IN MEDITERRANEAN COUNTRIES DEVELOPMENTS, STRUCTURES AND IMPLICATIONS FOR MONETARY POLICY , European Central Bank , Occasional Paper SERIES, NO 69 / AUGUST 2007

126- Michael Sturm and Nicolas Sauter , The impact of the global financial turmoil and recession on Mediterranean countries' economies , European Central Bank , Occasional Paper SERIES , NO 118 / AUGUST, 2010.

127- Michaely , M, ((Export and Groth : An Empirical Investigation)) , Journal of Development Economic , vol 4 , 1977

128- Peter Gallagher , Guide to The WTO and Developing Countries , Kluwerlan International , London , 2002.

129- R . Kerry Turner and Clive Callis , The Economics of Planning , MAC Millan Publishers , LTD

130- Raphael Bergoeing , Trade Theory and Trade Facts, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Federal Reserve Bank of Minneapolis, October 2003,

131- Riedel . J , Trade as engine of Growth , Theory and Evidence , Macmillan Education , London , 1988

132- Robert N Athony and Rgina Herzlinger , Management Control in Nonprofit Organization , , Richard D . Irwin Inc, 1975

133- RUBINA VOHRA , Export and Economic Growth: Further -Time Series Evidence from Less-Developed Countries , IAER: AUGUST 2001, VOL. 7, NO. 3

134- S Kenneth Howard , Changing State Budgeting , Kentucky : Council of State Gobement , 1973

135- Shuo Zhangm, The Link between Trade and Income: Export Effect, Import Effect, or Both? , State University of New York at Fredonia, February, 2004

136- The Global Competitiveness Report 2010–2011, World Economic Forum , Geneva, Switzerland

137- Tyler, William G. Growth and export expansion in developing countries Some empirical evidence. Journal of Development Economics. 1981, (9)

138- Understanding the WTO , World Trade Organization , Fifth edition , WTO 2010

139- World Bank ,World development Report , New York , 1989 ,

140- World Trade Organization . Annual Report 2010

141- WTO Accessions and Development Policies ,UNITED NATION , GENEVA , 2001

142- Zuvekas , Clarence , Economic Development , ST , Marten Press , New York , 1979 .

الملاحق

الملحق (1-1):أثر تحرير إجمالي الصادرات على إجمالي الإيرادات العامة .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,970[a]	,941	,933	21279,23944	,941	111,735	1	7	,000	2,491

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+010	1	5,059E+010	111,735	,000[a]
	Residual	3E+009	7	452806031,0		
	Total	5E+010	8			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	275789,7	507580,3	361839,1	79525,55138	9
Residual	-30215,7	22897,25	,00000	19904,90586	9
Std. Predicted Value	-1,082	1,833	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,420	1,076	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	173857,3	19145,997		9,081	,000			
	x	,471	,045	,970	10,571	,000	,970	,970	,970

a. Dependent Variable: y

الملحق (1-2) :أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات العامة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,964[a]	,928	,905	25324,24607	,928	38,917	2	6	,000	1,855

a. Predictors: (Constant), X2, X1

b. Dependent Variable: Y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+010	2	2,496E+010	38,917	,000[a]
	Residual	4E+009	6	641317438,9		
	Total	5E+010	8			

a. Predictors: (Constant), X2, X1

b. Dependent Variable: Y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	299542,8	75192,515		3,984	,007			
	X1	-,292	,485	-,087	-,601	,570	,585	-,238	-,066
	X2	,528	,075	1,019	7,010	,000	,961	,944	,766

a. Dependent Variable: Y

علماً أن **Y : تعبر عن الإيرادات العامة .**

X1 : تعبر عن الصادرات النفطية .

X2 : تعبر عن الصادرات غير النفطية .

الملحق (1-3): أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات العامة النفطية .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,575[a]	,330	,107	24004,52855	,330	1,480	2	6	,300	2,992

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2E+009	2	852770856,8	1,480	,300[a]
	Residual	3E+009	6	576217391,1		
	Total	5E+009	8			

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	88800,134	71274,022		1,246	,259			
	x1	,402	,460	,388	,873	,416	-,108	,336	,292
	x2	-,121	,071	-,751	-1,690	,142	-,495	-,568	-,565

a. Dependent Variable: y

علماً أن y : الإيرادات النفطية

x1 : الصادرات النفطية

X2 : الصادرات غير النفطية

(1-4): تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على الإيرادات الضريبية غير النفطية .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,982[a]	,965	,953	12880,94262	,965	81,741	2	6	,000	1,433

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3E+010	2	1,356E+010	81,741	,000[a]
	Residual	1E+009	6	165918682,7		
	Total	3E+010	8			

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	110127,8	38245,974		2,879	,028			
	x1	-,221	,247	-,092	-,896	,405	,595	-,343	-,069
	x2	,390	,038	1,040	10,175	,000	,980	,972	,782

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	101658,6	252931,6	155106,0	58228,90209	9
Residual	-15560,4	21179,25	,00000	11155,22353	9
Std. Predicted Value	-,918	1,680	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,208	1,644	,000	,866	9

a. Dependent Variable: y

علماً أن **y** : الإيرادات الضريبية غير النفطية **x1** : الصادرات النفطية **X2** : الصادرات غير النفطية

الملحق (2-1): أثر تحرير إجمالي الصادرات على إجمالي النفقات العامة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,952[a]	,907	,894	35527,00135	,907	68,413	1	7	,000	,866

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9E+010	1	8,635E+010	68,413	,000[a]
	Residual	9E+009	7	1262167825		
	Total	1E+011	8			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	153076,1	31965,422		4,789	,002			
	x	,616	,074	,952	8,271	,000	,952	,952	,952

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	286240,5	589051,4	398655,3	103892,06923	9
Residual	-40657,4	38844,47	,00000	33232,46676	9
Std. Predicted Value	-1,082	1,833	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,144	1,093	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

y : النفقات العامة

x1 : الصادرات السلعية

الملحق(2-2): أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات العامة .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,950[a]	,903	,870	39258,45544	,903	27,879	2	6	,001	,595

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9E+010	2	4,297E+010	27,879	,001[a]
	Residual	9E+009	6	1541226324		
	Total	1E+011	8			

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	413823,3	116565,8		3,550	,012			
	x1	-1,008	,752	-,227	-1,339	,229	,489	-,480	-,170
	x2	,747	,117	1,084	6,404	,001	,935	,934	,815

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	294770,1	560660,0	398655,3	103643,80904	9
Residual	-70572,7	43518,34	,00000	33998,81973	9
Std. Predicted Value	-1,002	1,563	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,798	1,109	,000	,866	9

a. Dependent Variable: y

y : النفقات العامة

x1 : الصادرات النفطية X2 : الصادرات غير النفطية

الملحق(2-3): أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات الجارية .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,972[a]	,945	,927	21605,88722	,945	51,884	2	6	,000	,845

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+010	2	2,422E+010	51,884	,000[a]
	Residual	3E+009	6	466814362,8		
	Total	5E+010	8			

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	252160,2	64151,998		3,931	,008			
	x1	-,705	,414	-,216	-1,704	,139	,510	-,571	-,163
	x2	,557	,064	1,101	8,671	,000	,959	,962	,828

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	172379,8	371495,1	248772,3	77813,99981	9
Residual	-35246,5	29051,08	,00000	18711,24721	9
Std. Predicted Value	-,982	1,577	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,631	1,345	,000	,866	9

a. Dependent Variable: y

y : النفقات الجارية

x1 : الصادرات النفطية X2 : الصادرات غير النفطية

الملحق(2-4): أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على النفقات الاستثمارية

.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,810[a]	,656	,541	21613,05383	,656	5,724	2	6	,041	,925

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+009	2	2673613150	5,724	,041[a]
	Residual	3E+009	6	467124096,0		
	Total	8E+009	8			

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	161663,1	64173,277		2,519	,045			
	x1	-,302	,414	-,233	-,730	,493	,391	-,286	-,175
	x2	,190	,064	,944	2,964	,025	,791	,771	,710

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	122390,3	189164,9	149883,0	25853,49662	9
Residual	-35326,2	22395,66	,00000	18717,45367	9
Std. Predicted Value	-1,063	1,519	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,634	1,036	,000	,866	9

a. Dependent Variable: y

y : النفقات الاستثمارية x1 : الصادرات النفطية X2 : الصادرات غير النفطية

الملحق(3-1) تحليل و قياس أثر تحرير إجمالي الصادرات على عجز الموازنة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,667[a]	,446	,366	24188,67871	,446	5,625	1	7	,049	1,024

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3E+009	1	3290942813	5,625	,049[a]
	Residual	4E+009	7	585092177,6		
	Total	7E+009	8			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	7609,358	21763,765		,350	,737			
	x	-,120	,051	-,667	-2,372	,049	-,667	-,667	-,667

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-77503,4	-18387,5	-40333,6	20282,20530	9
Residual	-31699,3	38723,32	,00000	22626,43709	9
Std. Predicted Value	-1,833	1,082	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,310	1,601	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

الملحق(3-2)- تحليل و قياس أثر تحرير الصادرات النفطية و غير النفطية على عجز الموازنة.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,786[a]	,619	,491	21669,72400	,619	4,865	2	6	,055	1,561

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+009	2	2284563214	4,865	,055[a]
	Residual	3E+009	6	469576938,1		
	Total	7E+009	8			

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-127554	64341,542		-1,982	,095			
	x1	,748	,415	,604	1,801	,122	-,083	,592	,454
	x2	-,200	,064	-1,041	-3,102	,021	-,642	-,785	-,782

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-68577,0	-1833,48	-40333,6	23898,55233	9
Residual	-32127,5	33088,70	,00000	18766,53147	9
Std. Predicted Value	-1,182	1,611	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,483	1,527	,000	,866	9

a. Dependent Variable: y

y : عجز الموازنة x1 : الصادرات النفطية X2 : الصادرات غير النفطية

الملحق(4-1):تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات العامة .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,956[a]	,914	,902	25680,77794	,914	74,522	1	7	,000	2,216

a. Predictors: (Constant), x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+010	1	4,915E+010	74,522	,000[a]
	Residual	5E+009	7	659502355,7		
	Total	5E+010	8			

a. Predictors: (Constant), x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	217567,8	18777,104		11,587	,000			
	x1	,339	,039	,956	8,633	,000	,956	,956	,956

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	281187,6	502334,2	361839,1	78380,18907	9
Residual	-35613,6	37049,63	,00000	24022,16812	9
Std. Predicted Value	-1,029	1,792	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,387	1,443	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

y : الإيرادات العامة x1 : الواردات السلعية .

الملحق(4-2):تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات العامة النفطية.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,488[a]	,238	,129	23706,18784	,238	2,187	1	7	,183	2,442

a. Predictors: (Constant), x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1E+009	1	1228962668	2,187	,183[a]
	Residual	4E+009	7	561983341,8		
	Total	5E+009	8			

a. Predictors: (Constant), x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	155619,4	17333,336		8,978	,000			
	x1	-,054	,036	-,488	-1,479	,183	-,488	-,488	-,488

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	110588,9	145559,1	132805,6	12394,36701	9
Residual	-34074,1	32965,41	,00000	22175,10821	9
Std. Predicted Value	-1,792	1,029	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,437	1,391	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

y : الإيرادات العامة النفطية x1 : الواردات السلعية .

الملحق(4-3):تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على الإيرادات الضريبية غير النفطية .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,986[a]	,973	,969	10457,72901	,973	250,126	1	7	,000	2,301

a. Predictors: (Constant), x1

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3E+010	1	2,735E+010	250,126	,000[a]
	Residual	8E+008	7	109364096,0		
	Total	3E+010	8			

a. Predictors: (Constant), x1

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	47473,026	7646,414		6,209	,000			
	x1	,253	,016	,986	15,815	,000	,986	,986	,986

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	94936,30	259921,8	155106,0	58475,21241	9
Residual	-14361,7	14386,06	,00000	9782,30975	9
Std. Predicted Value	-1,029	1,792	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,373	1,376	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

y : الإيرادات الضريبية غير النفطية x1 : الواردات السلعية .

الملحق(5-1):تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على النفقات العامة .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,953[a]	,908	,894	35450,18185	,908	68,740	1	7	,000	1,094

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9E+010	1	8,639E+010	68,740	,000[a]
	Residual	9E+009	7	1256715393		
	Total	1E+011	8			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	207383,1	25920,233		8,001	,000			
	x	,450	,054	,953	8,291	,000	,953	,953	,953

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	291729,1	584921,2	398655,3	103915,02744	9
Residual	-45535,1	47348,00	,00000	33160,60870	9
Std. Predicted Value	-1,029	1,792	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,284	1,336	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

y : النفقات العامة x : الواردات السلعية .

الملحق(5-2):تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على النفقات الجارية .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,977[a]	,955	,949	18159,23749	,955	148,390	1	7	,000	1,512

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+010	1	4,893E+010	148,390	,000[a]
	Residual	2E+009	7	329757906,2		
	Total	5E+010	8			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	104816,8	13277,553		7,894	,000			
	x	,338	,028	,977	12,182	,000	,977	,977	,977

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	168297,4	388959,9	248772,3	78208,63872	9
Residual	-16998,4	32543,15	,00000	16986,41127	9
Std. Predicted Value	-1,029	1,792	,000	1,000	9
Std. Residual	-,936	1,792	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

y : النفقات الجارية x : الواردات السلعية .

الملحق(5-3):تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على النفقات الاستثمارية .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,805[a]	,649	,598	20225,24416	,649	12,924	1	7	,009	1,143

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5E+009	1	5286547367	12,924	,009[a]
	Residual	3E+009	7	409060501,3		
	Total	8E+009	8			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	102566,3	14788,163		6,936	,000			
	x	,111	,031	,805	3,595	,009	,805	,805	,805

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	123431,7	195961,2	149883,0	25706,38872	9
Residual	-28536,7	23961,57	,00000	18918,98355	9
Std. Predicted Value	-1,029	1,792	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,411	1,185	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

y : النفقات الاستثمارية x : الواردات السلعية .

الملحق(6-1):تحليل و قياس أثر تحرير الواردات على عجز الموازنة .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,712[a]	,507	,436	22811,31660	,507	7,195	1	7	,031	1,054

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4E+009	1	3744094901	7,195	,031[a]
	Residual	4E+009	7	520356165,0		
	Total	7E+009	8			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-513,491	16679,030		-,031	,976			
	x	-,094	,035	-,712	-2,682	,031	-,712	-,712	-,712

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-79111,4	-18073,1	-40333,6	21633,58183	9
Residual	-27559,9	38276,56	,00000	21338,03281	9
Std. Predicted Value	-1,792	1,029	,000	1,000	9
Std. Residual	-1,208	1,678	,000	,935	9

a. Dependent Variable: y

y : عجز الموازنة x : الواردات السلعية .

الملحق(7-1)- تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,959[a]	,920	,841	,90088	,920	11,557	4	4	,018	2,222

a. Predictors: (Constant), x4, x3, x1, x2

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	37,519	4	9,380	11,557	,018[a]
	Residual	3,246	4	,812		
	Total	40,766	8			

a. Predictors: (Constant), x4, x3, x1, x2

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	7,700	8,458		,910	,414			
	x1	-,128	,427	-,169	-,300	,779	,915	-,149	-,042
	x2	,617	,336	1,217	1,838	,140	,956	,677	,259
	x3	-,050	,160	-,051	-,314	,769	-,144	-,155	-,044
	x4	-,036	,110	-,115	-,331	,758	,832	-,163	-,047

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	5,3261	11,2615	7,2189	2,16562	9
Residual	-,87304	,78185	,00000	,63702	9
Std. Predicted Value	-,874	1,867	,000	1,000	9
Std. Residual	-,969	,868	,000	,707	9

a. Dependent Variable: y

Y= الإيرادات العامة ، x1 = الصادرات السلعية x2 = الواردات السلعية

x3 = سعر الصرف ، x4 = الانفتاح التجاري

الملحق(7-2)- تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على النفقات العامة.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,965[a]	,930	,861	,90541	,930	13,344	4	4	,014	2,075

a. Predictors: (Constant), x4, x3, x1, x2

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	43,756	4	10,939	13,344	,014[a]
	Residual	3,279	4	,820		
	Total	47,035	8			

a. Predictors: (Constant), x4, x3, x1, x2

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	10,803	8,501		1,271	,273			
	x1	-,134	,429	-,164	-,312	,771	,920	-,154	-,041
	x2	,549	,337	1,009	1,629	,179	,956	,631	,215
	x3	-,154	,160	-,147	-,958	,392	-,202	-,432	-,127
	x4	,034	,110	,101	,310	,772	,858	,153	,041

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	6,3946	13,1103	8,5300	2,33870	9
Residual	-,80896	,85543	,00000	,64022	9
Std. Predicted Value	-,913	1,958	,000	1,000	9
Std. Residual	-,893	,945	,000	,707	9

a. Dependent Variable: y

Y= النفقات العامة ، x1 = الصادرات السلعية x2 = الواردات السلعية

x3 = سعر الصرف ، x4 = الانفتاح التجاري

الملحق(7-3)- تحليل و قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على عجز الموازنة .

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,531[a]	,282	-,437	1,14407	,282	,392	4	4	,807	2,911

a. Predictors: (Constant), x4, x3, x1, x2

b. Dependent Variable: y

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,053	4	,513	,392	,807[a]
	Residual	5,236	4	1,309		
	Total	7,288	8			

a. Predictors: (Constant), x4, x3, x1, x2

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	4,749	10,741		,442	,681			
	x1	-,004	,542	-,014	-,008	,994	-,426	-,004	-,003
	x2	-,020	,426	-,093	-,047	,965	-,468	-,023	-,020
	x3	-,048	,203	-,117	-,237	,824	-,140	-,118	-,101
	x4	-,055	,139	-,415	-,396	,712	-,520	-,194	-,168

a. Dependent Variable: y

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-1,6037	-,2784	-1,0011	,50657	9
Residual	-,88161	1,88794	,00000	,80898	9
Std. Predicted Value	-1,190	1,427	,000	1,000	9
Std. Residual	-,771	1,650	,000	,707	9

a. Dependent Variable: y

Y= عجز الموازنة ، x1 = الصادرات السلعية x2 = الواردات السلعية

x3 = سعر الصرف ، x4 = الانفتاح التجاري

الملاحق

جدول رقم (1) تطور إجمالي قيمة التجارة الخارجية السلعية السورية و أهميتها النسبية في إجمالي الناتج المحلي بالإسعار الجارية خلال الفترة 2000 – 2008
(الوحدة : ملايين الليرات السورية)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة الناتج المحلي الإجمالي	904622	974008	1022303	1074163	1266891	1506440	1704974	2017825	2291529
إجمالي قيمة الواردات	187535	220744	235754	236768	389006	502369	531324	684557	839419
إجمالي قيمة الصادرات	216190	243149	301553	265039	346166	424300	505012	579034	707798
الميزان التجاري	28655-	22405	65799	28271	42840-	78096-	26312-	105523-	121621-
% للصادرات من إجمالي التجارة	53.25	52.4	56.12	52.3	47	45.8	48.7	45.8	45.7
%للواردات من إجمالي التجارة	46.75	47.6	43.88	47.7	53	54.2	51.3	54.2	54.3
% للصادرات من إجمالي الواردات	115	110	128	112	89	84	95	84.6	84.3
% لإجمالي التجارة من الناتج المحلي الإجمالي	44.6	47.6	52.8	47	58.2	62	61	62.5	67.5
% للصادرات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	23.9	25	29.6	24.8	27.4	28.4	29.7	28.6	30.8
% للواردات من الناتج المحلي الإجمالي	20.7	22.6	23.2	22.2	30.8	33.6	31.3	33.9	36.2